



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

## سورية والجوع: كيف غيرت الحرب وما سبقها ملامح الزراعة في سورية؟



[14]

### الافتتاحية

#### لماذا اقترحنا «موسكو3»؟

أعلنت منصة موسكو للمعارضة السورية يوم الأربعاء الماضي 27 تشرين الثاني، وخلال مؤتمرها الصحفي الذي تلا عملية توسيعها بانضمام قوى جديدة، أعلنت عن مبادرة للقاء بين المعارضة والنظام في العاصمة الروسية موسكو، على غرار لقاء «موسكو1» و«موسكو2» اللذين جريا عام 2015... ولحظة إطلاق تلك الدعوة، لم تكن التطورات الميدانية الأخيرة قد بدأت بالظهور بعد، ولكنها مع ذلك كانت متوقعة إلى هذا الحد أو ذاك، وكانت أحد أسباب إطلاق هذه المبادرة...

إن جوهر المسألة يتمثل بالأمور التالية:

**أولاً:** كنا قد قلنا وحذرنا مراراً من أن مناطق خفض التصعيد، على أهميتها في حقن الدم السوري، إلا أنها ليست حلاً مستداماً بأي حال من الأحوال، ووظيفتها كانت إيقاف نزيف الدم للاتجاه إلى الحوار والمفاوضات، للوصول إلى حل سياسي حقيقي يعيد توحيد الشعب السوري والأرض السورية عبر تطبيق 2254، وعبر انتقال سياسي حقيقي نحو منظومة سياسية اقتصادية اجتماعية جديدة يقرها الشعب السوري.

**ثانياً:** مرت سورية خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية بطور من المعارك العنيفة على امتداد مساحة البلاد، تمكنت أستانا من وقفه عبر اتفاقات خفض التصعيد، وصولاً إلى وقف شبه كامل لإطلاق النار منذ أواسط 2019، أي قبل 5 سنوات. وبعد ذلك بدأ الطور الاقتصادي لعملية الاستنزاف، والذي تضمن العقوبات، وتعاظم وتعمق السياسات الليبرالية المتوحشة للحكومات السورية المتعاقبة، والتي أدت مع العقوبات إلى تعميق المأساة السورية بشكل مضاعف، ووضعت الأساس للانفجار اللاحق عبر سحق مناعة المجتمع، ودفعه للبحث عن أي حلول كانت، وعلى رأسها الهروب من بلاده إلى الخارج.

تجدد دائرة العنف والمعارك، يعني أن الحل السياسي اليوم ضروري أكثر من أي وقت مضى، وممكن أكثر من أي وقت مضى؛ فليس لأي من الأطراف المعنية بالجلوس على طاولة الحوار أن يدعي قدرته على النصر الساحق الماحق للطرف الآخر، وقد تمت تجربة ذلك سنواتٍ طوالاً على حساب دم السوريين وعذاباتهم.

الحل الوحيد الممكن هو الاتجاه مباشرة، ليس للقاء تشاوري فحسب، كما طرحت مبادرة المنصة قبل أيام، ولكن نحو حوار مباشر لتطبيق 2254 كاملاً، لوقف تجدد وتوسع دائرة العنف. وبالتوازي، ينبغي استكمال العمل على السير بالتسوية السورية التركية، التي أكدنا أهميتها طوال سنوات، وأنها كانت كفيلاً «لو حدثت في حينه» بأن تمنع احتمالات تجدد القتال التي نراها اليوم، وهي ما تزال مهمة الآن، لأنها أحد السبل الأساسية في تطوير القتال اليوم، وتقليل خسائر الشعب السوري الذي خسر ما فيه الكفاية وأكثر.

التوجه مباشرة إلى الحل السياسي عبر 2254 هو المخرج الوحيد، وتكرار أوهايم «الحسم العسكري» و«الإسقاط» من جانب الأطراف المتشددة، لن يكون كارثياً فحسب، كما في المرة السابقة، بل سيهدد بقاء سورية ووجودها الجغرافي السياسي...

#### شؤون عربية ودولية



العلاقات الإثيوبية-الروسية:  
تأثيرات إقليمية كبيرة مرتقبة

19

#### ملف «سورية 2024»



الأخطار بعد وقف إطلاق النار في لبنان،  
سنزيد ولن نقل... نقتراح عقد موسكو3،...

08

#### شؤون محلية



السياسة الأجرية والمالية المجحفة  
حينما تحمّل الحكومة أعباءها للمواطن!

05

#### شؤون عمالية



حال الناس المقهورين  
في معيشتهم

02

# عمال اقتصاد الظل «يتامى الأبوين»



إذا تأملنا محيطنا الاجتماعي بشكل عام والعمالي بشكل خاص، نستطيع إحصاء نسبة العمال الذين يعتبرون خارج دائرة الضوء بالمعنى القانوني والنقابي، أي أنهم ليسوا ضمن بيانات العاملين بشكل رسمي، فلا عقود عمل تربطهم بأعمالهم ولا تأمينات اجتماعية تحميهم ولا نقابات تنظمهم. وتشير الدراسات والأرقام التقديرية إلى أن 65% من الاقتصاد الوطني يصنّف ضمن اقتصاد الظل، وبالتالي فإن النسبة ذاتها على أقل تقدير تنطبق على الطبقة العاملة التي تعمل به، وتسمى هذه الفئة الواسعة بعمال القطاع الخاص غير المنظم.

## الحلول النقابية تسبق الحكومية

إن وجود ملايين العمال في اقتصاد الظل يجعلهم عرضة لكل أنواع الاستغلال، ويحرمهم من أدنى حقوقهم، سواء من حيث الأجر الناظمة لصيغة التعاقد مروراً بالتأمين الصحي على أنفسهم وعائلاتهم وسنين شيخوختهم، ويعزلهم بشكل كامل عن النقابات، وبالتالي عن حقهم بالدفاع عن وضعهم الطبقي. ولسنا نأمل في ظل ما نلمسه من منهج اقتصادي حكومي أن تحل الحكومة موضوع اقتصاد الظل وتخفّض نسبته إلى الحدود الدنيا، ولسنا بوارد الاعتماد عليها والانتظار لتأمين الحماية لعمال القطاع غير المنظم. بل لا بد أن يأخذ التنظيم النقابي زمام المبادرة ويمارس دوره المناط به، والعمل على وضع برنامج شامل لتنظيم هؤلاء العمال ضمن نقاباته كمرحلة أولى تضمن له لاحقاً فرض تغييرات تشريعية وقانونية تصبّ في صالح الاقتصاد الوطني والطبقة العاملة.

الموسمية وحجم عمال القطاع غير المنظم.

## خارج مظلة الأمان والتأمينات

تزداد هذه الظاهرة توسعاً كلما تضاعف حجم الأعمال والشركات. ففي الشركات المتوسطة والصغيرة والأقل صغراً نادراً ما تجد من يخضع عمله للضوء، سواء مالياً أو ضريبياً، وبالتالي عمالاً. فألاف المؤسسات والشركات المسجلة والتي تمتلك سجلاً تجارياً وإقرارات أو سجلات صناعية وناشطة في الأسواق لن تجد على بياناتها الرسمية أكثر من عاملين أو ثلاثة، إلا في حال السجل الصناعي فسيرتفع العدد إلى خمسة عمال، وعلى الأغلب هم صاحب العمل وبعض أقاربه. فلا شيء يلزم أرباب العمل بتسجيل عمالهم أو الالتزام بعقود عمل وفق القانون رقم 17، بل تراهم يسجلون الحد المطلوب من العمال والكافي لاستخراج سجلاتهم ورخصهم. وإذا اضطروا للعقود، فسندج مع كل عقد طلب استقالة على بياض يؤرّخ حين يحتاج صاحب العمل إلى ذلك. وصدق من سماهم «عمالاً يتامى الأبوين» الحكومة والنقابات.

تعتبر الشريحة العاملة في الظل هي الشريحة الأوسع ضمن الطبقة العاملة، وتتنوع هذه العمالة في غالبية القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية. ويمكن استثناء القطاع المصرفي الخاص وقطاع الاتصالات الخاص، بالإضافة إلى مجموعة من الشركات الكبرى التي تُصرّح عن العاملين لديها بشكل كامل، فتكتب لهم العقود وتسجلهم في التأمينات الاجتماعية، لكنها تحجم في كثير من الأحيان عن إدراجهم ضمن النقابات، لما يترتب عليها من مخاطر افتراضية رسخت في وعي أصحاب الأعمال فأضروا أنفسهم وأضروا عمالهم. ويوجد من يلزم نفسه بالتصريح النسبي، فيصرّح عن البعض ويبقي الآخرين في الظل، أما البقية المتبقية فإنها تلجأ لإخفاء حجم العمالة لديها وتقديم أوراقاً وأرقاماً مخالفة للواقع تهرباً من الالتزامات القانونية والمالية والضريبية، فتخرج هذه الأعداد من الإحصاء الرسمي، وبالتالي يصبح من الصعب فهم واقع الطبقة العاملة وتحديد نسب البطالة أو العمالة

## بصراحة

محمد عادل اللحام



## حال الناس المقهورين في معيشتهم

الفقراء في أسوأ حالاتهم، يعيشون قهراً مزمناً بسبب أشياء كثيرة ومنها الوضع المعيشي المتدنّي جداً، والذي يسوء يوماً بعد يوم، فالجميع واقع في حيرة من أمره، كيف سيتدبر معيشة يومه، سواء كان يعمل بأجر أو حرفياً أو عاطلاً عن العمل. والأخير وضعه لا يحسد عليه!

الأحاديث التي تدور بين الفقراء في هذه الازدحامات اليومية كثيرة ومتنوعة، وسنعرض بعض المشاهدات اليومية التي نسمع ونرى. امرأة في العقد الرابع من عمرها تتحدث عن الأوضاع المعيشية التي تعانيتها، وبعد قليل من تبادل الحديث معها تصرخ المرأة والغضب يتصاعد من عينيها وتقول بأعلى صوتها: «الشتوية الماضية دفيت الأولاد بإشعال الكراتين والبلاستيك والشحاطات التي جمعناها من الحاويات والشوارع، بس هي السنة بشو بدنا ندقيهم؟ منين بدنا نلاقي كرتون وشحاطات؟ غلولنا المازوت وبيعولنا 50 ليطراً! شو بدهم يكفوا».

عامل يعمل في مهنة الكهرباء المنزلية، وفي تركيب وتمديد ألواح الطاقة التي أصبحت واسعة الانتشار بسبب وضع الكهرباء الذي يعرفه الجميع. وهذا العامل أو المهني يبحث عن عمل في مجال اختصاصه؛ أحياناً يجد ومرات لا يجد عملاً، ولكن الحظّ ابتسم له كما قال ووجد عملاً في شركة خاصة، اختصاصها تركيب وتشغيل ألواح الطاقة، فكانت سعاده كبيرة لأن هذه الشركة ستدفع له أجراً شهرياً. ولكن سعادة هذا المهني لم تكتمل عند مراجعته لمقر الشركة ليتفق معهم، وكانت هناك شروط للعمل مجحفة جداً ومخالفة لقانون العمل؛ فطلب منه أن يوقع على خمسة سندات أمانة فارغة، وطلب منه أن يوقع أيضاً على استقالة مسبقة مع عقد العمل، وبهذا يكون قد خسر المهني فرصة عمله التي بنى عليها جزءاً من إمكانية تأمين ما يلزمه وعائلته من حاجات ضرورية.

عامل قطاع خاص يعمل في شركة، أجره اليومي 100 ألف ليرة سورية، بوصفه مهنيًا جيدًا في مكان عمله، ويدفع رب العمل غلاء معيشة: 200 ألف ليرة سورية. ماذا سيفعل بهذه المبالغ الزهيدة لإطعام أسرته فقط؟ فما بالك ببقية الاحتياجات.

القاسم المشترك بينهم هو أزماتهم المستعصية على الحلول منذ أمد بعيد، والتي يجري تعميمها وتوسيع دائرتها لتشمل كل شيء. فإلى متى؟ وما يزيد الطين بلة، أو بشكل أدق ما يشعل الغضب أكثر، ويرفع مستوى التدمير وعدم الرضا الكلي عند أغلبية الشعب السوري المكتوي بالنار الحارقة التي يعيشها، هو سلوك الحكومة اليومي تجاه ما يحتاجه الناس من مواد، فضلاً عن جملة التصريحات التي يدلي بها أركان الحكومة، والمعنيون مباشرة بحقوق المواطنين المعيشية والخدمية والصحية والتعليمية وغيرها من القضايا التي يصعب تعدادها، والتي تستغفّر السامعين لها وتؤثرهم أكثر.

ما نود قوله: إن الحكومات المتعاقبة جميعها لا حلول لديها تقدمها للناس، وهنّما الأساس هو جمع مواردها عبر المراسيم والقرارات التي تحمل الفقراء المزيد من الظلم وتقرهم أكثر، حيث تنهب تلك الموارد بأشكال مختلفة من جيوب الفقراء، مهما اختلفت المسميات، بينما في الطرف الآخر العريزون على قلب الحكومات يعيشون فساداً في لقمة الفقراء، عبر الاحتكار والنهب والفساد! فهل يبقى الفقراء على حالهم أم سيغيرون واقعهم؟ إن غداً لناظره قريب.

# الأجور والأسعار كمرآة للواقع الاقتصادي-الاجتماعي

تكتسب الأجور والأسعار أهمية كبيرة في هذا الوقت، حيث أصبحت هذه المسألة من القضايا الأساسية التي يواجهها العاملون بأجر، فهي تعتبر الآن من أخطر القضايا الاقتصادية وأحدى المسائل الرئيسية والاستراتيجية التي تواجهها البلاد. وهي ليست مرحلة أو تدابير تتخذ في زمن معين، بل هي شرط من شروط حياة المجتمع وتقدمه واستمراره.

## ■ نبيك عكام

ولا نقول جديداً عندما نذكر بأن العاملين بأجر ينظرون إلى السلطة التنفيذية من خلال الأسعار والرواتب والأجور، فالأسعار والأجور هي مرآة حقيقية، وتعكس بأن واحد الواقع الاقتصادي والاجتماعي بكامله. حيث بات أكثر من 90% من الناس تزحف على بطونهم - وخاصة العاملين بأجر، وبالأخص منهم عمال الدخل المحدود. ويجب أن تعترف النقابات أولاً بأن السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومات منذ ثمانينيات القرن الماضي بكل أبعادها قد أخفقت في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وخاصة لذوي الدخل المحدود.

ولسنا بحاجة اليوم إلى تأكيد أهمية الأجور والأسعار، فهذه القضية باتت مشكلة يومية يعيشها الناس، ولا تعني رفاه العاملين بأجر فحسب، بل تعني الوجود بحد ذاته. حيث أصبحت نفقات تكاليف المعيشة ذات أعباء ثقيلة، هذا عدا عن أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وكلما انخفضت القوة الشرائية الحقيقية، وارتفعت معدلات التضخم مع ثبات معدلات الأجور والرواتب، كلما ازدادت حياة الجماهير الفقيرة



استراتيجيات وأساليب التنظيم والعمل النقابي، في مواجهة السياسات الاقتصادية التي لا تلبّي إلا مصالح قوى الفساد والنهب المشرعن. ويجب ألا تكون هناك مساومة أو مهادنة مع سياسات اقتصادية واجتماعية لا تعتبر الأجور من أولوياتها، ومنها تعزيز نظام التعاقد عن طريق المفاوضات الجماعية بين ممثلي العمال وأصحاب العمل في الدولة والقطاع الخاص، وضمان دفع أجور العمال بشكل صحيح وفي الوقت المناسب.

سابقاً، بأن يكون لدى النقابات قدر من الحرية في استخدام أدواتها الكفاحية، وبالتالي ينبغي على النقابات وضع معيار للحد الأدنى للأجور والمطالبة به، بكل أشكال وأدوات الكفاح العمالي المتاحة، وفرض غير المتاحة، أخذاً بعين الاعتبار احتياجات العمال وأسرهم بما في ذلك حجم الأسرة، خاصة عندما تكون هذه الاحتياجات للعمال مرتبطة بتكلفة المعيشة. ولتحقيق العدالة الاجتماعية وتهيئة بيئة العمل المستدامة وتعزيز الإنتاجية، لا بد من تغيير

الاقتصادية الملحة في كل البلدان. وكنا قد ذكرنا في عدد سابق كيف مرّت أجور العاملين بأجر، خلال فترات متعددة لمعرفة حالة التدهور الاقتصادي التي وصلت إليها البلاد من خلال هذه الأجور. لقد عملت سياسة تجميد الرواتب والأجور على تحفيز وتبرير جميع أشكال الفساد من تهرب ضريبي وإداري وغيره، وذلك لتغطية هذه الممارسات اليومية على الأنواع الأخطر من الفساد الاقتصادي الذي يضر بالمصالح العامة. ولا نجد غشاً في إعادة ما قلناه

صعوبة وشقاء. والسؤال اليوم الذي يطرح بكل جدية: ما هو مبلغ الدخل اللازم لتغطية الحاجات الأساسية والضرورية للفرد والأسرة في البلاد، حيث أصبح الدخل لا يغطي الحاجات الضرورية. مع العلم أن أغلب الدراسات الاقتصادية تعتبر أنه لا يجوز أن تتجاوز هذه الاحتياجات الأساسية نسبة 50% من الدخل. فمن نافل القول في علم الاقتصاد أن المحرك الأساسي للمجتمع هو الأسعار وهي المحصلة النهائية للاقتصاد كله. لذا كانت الأسعار والرواتب والأجور أهم المشكلات

## الطبقة العاملة



### الهند: إضراب مرتقب لست نقابات في الموانئ الهندية

هددت ست نقابات عمالية في الموانئ الرئيسية المملوكة للدولة الهندية بالإضراب إلى أجل غير مسمى، بدءاً من 17 كانون الأول المقبل، وذلك إذا لم تقم حكومة الهند بتعديل هيكل الرواتب الحالي في البلاد، وإنشاء نظام مكافآت مرتبط بالإنتاجية بحلول 15 كانون الأول، وفق وكالات إعلام محلية. وقررت الإضراب اللجنة التنسيقية الوطنية لعمال الموانئ والأرصفة في «جوا» في اجتماعها المنعقد يوم 23 تشرين الثاني الجاري. وانتقدت اللجنة التنسيقية الوطنية لاتحاد عمال الموانئ الكبرى النهج غير المبالي لجمعية الموانئ الهندية، في فرض تسوية الأجور بين سلطات الموانئ الرئيسية والاتحادات المعترف بها لعمال الموانئ والأرصفة. من المتوقع أن يشارك المتقاعدون في الموانئ الذين سيستقيدون من صفقة الأجور أيضاً، أمام جميع مكاتب الموانئ الرئيسية. وقد يؤثر إضراب الموانئ على سلسلة توريدات الملابس والمنسوجات بالكامل.



### عمال سكك الحديد الوطنية الكندية يلهجون بالإضراب

صوتت عمال السكك الحديدية الوطنية الكندية على الإضراب، حيث صوتت 97% من الميكانيكيين و96% من العاملين لصالح الإضراب في أوائل كانون الثاني من العام القادم، من أجل أجور أفضل وأمان وظيفي، حيث ما زالت المفاوضات بين نقابة يونيفور مع شركة السكك الحديدية الوطنية الكندية في مونتريال، وستستمر حتى الثامن من كانون الأول المقبل، مع تكثيف الجهود للتوصل إلى اتفاق قبل الإضراب المزمع القيام به. يشمل تفويض الإضراب مجموعتين من العمال، تضم المجموعة الأولى 2100 عامل ميكانيكي وفني ومشغلي رافعات وعمال ماكينات وكهربائيين. وتضم المجموعة الأخرى 1500 موظف إداري. تدافع المجموعتان عن تحسين الأمن الوظيفي وتحسين التعويضات وتحسين ظروف العمل في السكك الحديدية الوطنية الكندية. تشير تفويضات الإضراب إلى تصاعد التوترات بين الشركة وقوتها العاملة حيث يسعى العمال إلى تغييرات ذات مغزى.



### عمال أمازون في أكثر من 20 دولة يعترضون الاحتجاج

خطت عمال شركة أمازون في أكثر من 20 دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لتنظيم احتجاجات وإضرابات بين يوم الجمعة 11/29 ويوم الإثنين 12/2. وتهدف الاحتجاجات إلى وضع أمازون تحت المساءلة عن انتهاكات بحق العمال، والتدهور البيئي، وتهديدات للديمقراطية، وارتفاع تكاليف المعيشة الذي أدى إلى تآكل القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور في العديد من البلدان وفقاً لمنظمي الاحتجاجات، وهم الاتحاد العمالي ومقره سويسرا، ومجموعة الناشطين الشعبيين. وقال منظم الإضراب إن النقابات والقوى المتحالفة معها تخطط لتنظيم مظاهرات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان والبرازيل وتركيا، وفي ست مدن ألمانية على الأقل، ودول أخرى. ومن المقرر أن يقوم الآلاف من عمال أمازون بالإضراب. وفي نيودلهي، من المتوقع أن يتجمع المئات من عمال أمازون للمطالبة بمعاملة عادلة.



### المغرب: رفع أجور العمال الزراعيين بعد إضراب شامل

أنهى العمال الزراعيون في أشتوكة يوم الثلاثاء 11/26 إضرابهم المقرر لمدة ثلاثة أيام، مطالبين بزيادة الأجور بعد أن قدم أصحاب العمل عرضاً لأجور العمال الزراعيين اليومية، بمبلغ 120 درهماً، بعد أن كانت لا تتجاوز 80 درهماً، مقابل تخليهم عن فكرة الإضراب الذي كان مقرراً. واعتبر العمال بأن قيام أصحاب العمل بزيادة يومية العمال بأشتوكة بهذه السرعة، بعد يوم واحد فقط من الإضراب، يرجع بالأساس إلى تخوف أغلب أصحاب العمل من خسارة إنتاج المحاصيل، التي بدأت تنضج بفعل ارتفاع درجات الحرارة في اليومين الماضيين، إضافة إلى التزام أغلبهم بعقود تموين للتصدير، مع ما يشكله ذلك من إكراهات قانونية تثقل كاهلهم. وقال آخرون إنها محاولة لتشتيت وحدة العمال وإغرائهم لتخفيف ليهيب مطلب الزيادة في أجور الشغيلة في القطاع الفلاحي.

## مناكل على قد الراتب



من التكاليف الغذائية تقدّر بـ 567 ألف ليرة شهرياً، وبالتالي فإنّ وجبة العشاء اليومية مخصّص لها 19,200 ل. س، موزّعة على الشكل التالي: «بيض عدد 5 بقيمة 10,000 ل. س - لبننة 200 غ بقيمة 6,000 ل. س - وشوية زيت وحبّتين بندورة كمان».

## من رضي جاع

إنّ استغناء العائلات عن أهم العناصر الرئيسية، ومنها البروتين، أدّى إلى نقص بالتغذية لدى الأطفال وتخلّف عقلي وتأخّر بالنمو، بالإضافة إلى التأثير في مستوى الأداء للعاملين الذين أصبحوا غير قادرين على تجديد قوّة عملهم بالحدّ الأدنى. إنّ التخصيص للوجبات الغذائية أصبح في أعلى مستويات التقنين، أي أنّ الوجبة لـ 5 أشخاص من المفترض أنّ تكون لشخص واحد، ولن تنفع مقولة «من رضي عاش» بل «من رضي جاع».

تستمر الحكومات المتعاقبة بتجاهلها لمواد الدستور التي نصّت على حقّ العامل بأجر يعادل الحدّ الأدنى للمعيشة كما ورد في المادة الدستورية رقم 40 فغيرها من المواد الأخرى، وهذا ما أدّى لاستمرار تدهور الواقع المعيشي والإنساني للطبقة العاملة، وحطّم دوائر أمنها الاجتماعي وعلى رأسها الأمن الغذائي، الذي أصبح حلاًماً ترقبه الطبقة مع جملة آمالها بتغيير يجعلها في مساحة من الأمان على قاعدة العدالة الاجتماعية.

ربما تستفيق الحركة النقابية وتبادر بكلّ ما أعطاه القانون من وسائل وأدوات أنّ تخوض معارك طبقية تساهم باستعادة الحقوق الطبقة للطبقة العاملة، وعلى رأسها الأجر العادل الذي يسمح لجميع العمال «بناموا شعبانين».

## حصّة الغذاء

يلجأ المواطن السوري إلى الخضراوات باعتبارها أرخص ثمناً من اللحوم، مع المحاكاة غير المنطقية لأهميّة البروتينات النباتية وبأنّها تعني عن البروتينات الحيوانية، مع أنّه مدرك كلّ الإدراك لعدم وجود أيّ أساس ومنطقي علمي ومنطقي لهذه المحاكاة، بل يستخدم هذه العبارة من باب المواساة لا أكثر.

تشكّل حصّة الغذاء 40% من إجمالي الغذاء أيّ 768 ألف ل. س شهرياً، أي أنّ حصّة وجبة الغذاء يومياً ما لا يزيد عن 25,600 ل. س. واستكمالاً لبناء النموذج فإنّ المتاح لهذه العائلة هو تناول «بطخة مفركة بطاطا» موزّعة بين 1 كغ بطاطا (10,000 ليرة)، وبيضة عدد 5 (10,000 ليرة)، والليرات الـ 5,600 المتبقية بين مكعب ماجي و«رشّة» زيت.

## حصّة العشاء

أسرتنا المفترضة ليست مضطّرة أنّ تفكر بتناول عشاء خفيف يقيها من بعض الأعراض المزعجة مثل الشعور بالتخمة، وعدم انتظام النوم، واحتمال زيادة الوزن، وغيرها من المشاكل المرتبطة بتناول عشاء دسم، فما تبقى لهذه العائلة من إمكانيات وموارد تساعدها لإتمام نظامها الغذائي -وبالأحرى «الأغذائي»- كفيّل بأن يجبرها على الالتزام القسري بنظام «دايت» إجباري رغماً عن كل أفرادها.

انطلاقاً من مقولة «تعشّي وتمشّي» وحرصاً على صحة المواطن من الرياضة المسائية التي تسبّب الجلطات الدماغية، وبعيداً عن الوضع المعيشي، نحاول إتمام نموذجنا البنائس لكيفية تقنين الغذاء اليومي وجعله متناسباً مع الموارد لا الاحتياجات. وعلى ذلك فإنّ الحصّة اليومية لوجبة العشاء والتي قدرناها بـ 30%

ينمازح العاملون فيما بينهم حين يتطرّقون لقيمة أجورهم، وما يمكن أن تؤمّن لهم من احتياجاتهم المعيشية. فالبعض يقول «راتبي يساوي 50 سندويشة شاورما أو 15 علبة فيتامين مستورد»، ولكن هذا المزاج ما هو إلاّ جزء من واقعهم، وهذه التراجيديا اليومية هي واقع ملموس، فلكل سلعة سعر ولا يمكن قياس أيّ أجر إلاّ بقوته الشرائية، فالحد الأدنى من الأجر فعلياً يساوي «10 كغ مسبحة» لا غير أما من أجره بحدود المليون ونصف المليون ليرة فقيمتها تساوي 150 كغ بطاطا، وهكذا دواليك.

«وجبة الإفطار 30%، وجبة الغذاء 40%، وجبة العشاء 30%».

## وجبة الإفطار

تعتبر وجبة الإفطار وجبة رئيسية لا يمكن تجاوزها، وذلك لأهميتها في تأمين نظام حياة صحي سواء للكبار أو الصغار، ولا ينبغي الاستغناء عنها ولا التقنين بمحتواها الضروري من البروتينات والمعادن اللازمة التي تمدّ الجسم بالطاقة اللازمة، إلا أنّ الأمر مختلف بالنسبة للغالبية العظمى من السوريين والمفقرين، الذين يعانون في سبيل تأمين غذائهم بشكل يساعد على البقاء أحياء. وبناء عليه سنقوم بتوضيح ما يمكن أن يغطيه الجزء المقتطع من دخل الأسرة «المفترضة» المخصص لوجبة الإفطار.

**تستمر الحكومات المتعاقبة بتجاهلها لمواد الدستور التي نصّت على حقّ العامل بأجر يعادل الحدّ الأدنى للمعيشة كما ورد في المادة الدستورية رقم 40 كغيرها من المواد الأخرى**

على اعتبار أنّ حصّة وجبة الإفطار تشكّل 30% من إجمالي الدخل المخصّص للغذاء، فإنّ القيمة الإفطارية للعائلة تبلغ حوالي 576 ألف ل. س. شهرياً وموزّعة على 30 يوماً، أي أنّ قيمة وجبة الإفطار اليومية تبلغ 19,200 ل. س، وانطلاقاً من مقولة «مناكل عقد مصريانتنا» سنشكّل نموذجاً خاصاً ونلوي ونقنن وجبة الإفطار لكي تتناسب مع الموارد المتاحة، فإنّ هذه الليرات تؤمّن فطوراً للعائلة عبارة عن نصف كيلو مسبحة مع «بخة» زيت وحبّتين بندورة وخالصين.

## فرد عمار

تتغيّر وجبات الطعام الخاصة بالأسر العمالية بتغير الدخل الذي تجنيه العائلة، فالأجر غير الأجرين، والأجران غير الثلاثة، وأضف إلى ذلك قيمة تلك الأجر منفردة أو مجتمعة، وكيف تحاول الأسرة العمالية توظيف قيمة هذه الأجر وتخصيصها لتغطية احتياجاتها الغذائية.

لنأخذ فرضية في ظل الظروف المعيشية والاقتصادية الحالية: لدينا أسرة تتألّف من خمسة أفراد، ويعيل هذه الأسرة ثلاثة أفراد منها، يعملون بمهن مختلفة وأجر متفاوتة «الأب خبير مهني يبلغ راتبه الشهري 2 مليون ل. س، والأم موظفة في القطاع العام ويبلغ راتبها 300 ألف ل. س، والشاب يعمل في الخدمات التابعة لأحد المولات ويبلغ راتبه 900 ألف ل. س».

وبالتالي، فإنّ دخل الأسرة الإجمالي يبلغ 3,2 مليون ل. س، تنفقها الأسرة على احتياجاتها المختلفة «الغذاء، السكن، الطبابة، إلخ». وبناء على مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة فإنّ نسبة الغذاء من إجمالي التكاليف المعيشية تقدّر بـ 60%، وبالتالي فإنّ الجزء المقتطع من دخل الأسرة للغذاء يبلغ 1,92 مليون ل. س، ومقسّمة افتراضاً على ثلاث وجبات رئيسية يومياً خلال الشهر

# السياسة الأجرية والمالية المجحفة حينما تحمل الحكومة أعباءها للمواطن!



في ظل تدهور الوضع المعيشي المعمم في سورية، تستمر الحكومة بتبني سياسات مالية تهدف إلى الالتفاف على جوهر مشكلة تدني الأجور وضآلتها من خلال حلول ترفيعية، بدلاً من مواجهة المشكلة وحلها بشكل جذري!

المتخذة من قبل الحكومات المتعاقبة، لا يحل أي مشكلة أو أزمة من الأزمات المستعصية، بل يزيد من سلباتها ويوسعها وعمقها! وبهذا الصدد يفترض أن تتبنى الحكومة سياسات أجرية ومالية عادلة بالحد الأدنى، تضع مصلحة المواطن في صلبها، بدلاً من الالتفاف على المشكلات الحقيقية بطرق تؤدي في النهاية إلى تفاقم معاناته!

وبكل اختصار يمكن القول إن بدء الحل يكمن بسياسات أجرية عادلة وشاملة وأكثر فعالية، وليس بإجراءات ترفيعية منفصلة تشمل فئات وتستثني فئات أخرى، وبمطلق الأحوال ليس من خلال فرض المزيد من الجباية على حساب المواطنين ومن جيوبهم، وخاصة الغالبية المفقرة!

ولعل هذا يفترض التالي: رفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع التضخم ولتغطية الإنفاق على الضرورات المعيشية والخدمية لأصحاب الأجور بحدّها الأدنى. إنهاء سياسات تخفيض الإنفاق العام، وإعادة الاعتبار لسياسات الدعم الموجهة لأصحاب الأجور والمفقرين، بالإضافة لبعض القطاعات، وخاصة الإنتاجية (الزراعية والصناعية). إعادة هيكلة النظام الضريبي ليصبح أكثر عدالة وشمولاً، وذلك بفرض ضرائب تصاعديّة على الدخول المرتفعة والشركات الكبرى، وإنهاء الإعفاءات الضريبية المخصصة لكبار أصحاب الأرباح، بدلاً من استنزاف جيوب المواطن، وخاصة المفقرين وأصحاب الأجور.

محاربة الفساد بشكل جذري، بالتوازي مع مساعٍ حقيقية لاستعادة الأموال المنهوبة، والحد من أشكال الهدر للموارد العامة للدولة، وتوجيهها نحو تحسين معيشة المواطن وخدماته فعلاً، مع تعزيز الشفافية والمساءلة لضمان حسن تنفيذ ذلك واستمراره!

أي، وبكل اختصار أيضاً، إنهاء كلّ السياسات الظالمة المتبعة رسمياً، وذلك ليس مستحيلاً بحال توفر القرار والإرادة لتحقيق ذلك!

من التكاليف في ظل واقعه المعيشي المتردي أصلاً!

الأثر السلبي الآخر، الذي لا يقل أهمية عن الأول، هو اتساع الفجوة بعيداً عن العدالة الاجتماعية، فالسياسات الترفيعية المتبعة تتركس المزيد من التفاوت بين شرائح الموظفين والعاملين في مؤسسات الدولة وأجهزتها أنفسهم!

وعلى الرغم من أهمية دعم العاملين في أجهزة الدولة، بمختلف مواقعهم ودرجاتهم الوظيفية، إلا أن طريقة تمويل هذا الدعم من جيوب المواطنين وفق الأسلوب المتبع يفرض المزيد من الرسوم لقاء بعض الخدمات يعكس أيضاً استهانة بحقوق المواطنين، بالإضافة إلى تكريس العدالة المنتقصة!

يضاف إلى ما سبق تكريس انعدام الثقة بأجهزة الدولة، حيث يلمس المواطن أن الحكومة لا تتجه لمعالجة مشكلاته الأساسية، بل تلقي عليه أعباء سوء سياساتها أيضاً، لتتزايد حالة الغضب والاحتقان الشعبي من الإجراءات الحكومية، وصولاً لانعدام الثقة في قدرة الدولة نفسها على مستوى مسؤولياتها وواجباتها العامة!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاستمرار بهذه السياسات «الأجرية الهزيلة والمالية التي تعتمد على المزيد من الجباية للتمويل»، يؤدي إلى عرقلة كل الدورة الاقتصادية في البلاد، ليزيد من تشوئتها أكثر مما هي مشوّهة، فزيادة الأعباء على المواطنين من خلال زيادة الجباية على حساب ضرورتهم، تقلل من إنفاقهم على الاحتياجات الأخرى، مما يؤدي عملياً إلى الإضرار المباشر بالكثير من القطاعات الاقتصادية «الإنتاجية والخدمية والتجارية» ويزيد من سلبيات جملة السياسات المتبعة، وخاصة على مستوى الركود والتضخم والقدرة الشرائية!

## هل الحلول ممكنة!

إن تحميل المواطنين أعباء سلبيات السياسات الرسمية المتبعة، عبر الإجراءات الترفيعية

كحلول مؤقتة تعالج الأعراض لا الأسباب، بل وتتركس التهرب من الأسباب والالتفاف عليها! فبدلاً من زيادة الأجور وتحقيق عدالة اقتصادية تعزز القدرة الشرائية للعاملين بأجر في الجهات الرسمية كما هو مفترض، تلجأ الحكومة إلى فرض رسوم إضافية لتمويل هذه الصناديق من جيوب المواطنين، مما يعمق الفجوة بين المواطن ومؤسسات الدولة! فالرسوم الجديدة، مثل اللصيقة، التي تمّ تحديد قيمتها بمبلغ 4000 ليرة كأحد مصادر تمويل الصندوق المشترك لقضاة الحكم والنيابة... تمّ تحديد مطارح لها تشمل كل الوثائق والثبوتيات والصور والاستدعاءات والسندات والوكالات، وغيرها من الورقيات في المعاملات اليومية التي لا مفرّ منها لأصحاب العلاقة من المواطنين عند اضطرارهم للجوء إلى إحدى المحاكم أو الجهات القضائية لمعالجة ومتابعة أمورهم فيها!

فالحكومة تعالج فشل سياساتها الأجرية المزمع بتكريس المزيد من الفشل بسياساتها المالية من خلال زيادة الجباية من جيوب المواطنين!

## بعض الآثار السلبية!

يظهر الأثر السلبي المباشر على شكل زيادة في الأعباء المادية على المواطنين، من خلال الرسوم المفروضة لتمويل الصناديق، كسلسلة لا متناهية من التكاليف والأعباء الإضافية الملزمة التي تؤثر على كافة الشرائح الاجتماعية، وخاصة على الفئات الأضعف من الغالبية المفقرة، التي لا تستطيع تحمل مزيد

تعتمد الحكومة بشكل رئيسي للالتفاف على سياسات الأجور المجحفة وتكريسها، على زيادة التعويضات للعاملين بأجر في جهاتها العامة، وهي زيادات طفيفة بمجملها باعتبارها مرتبطة بالأجر الزهيد أصلاً، أو من خلال إنشاء صناديق خاصة لشرائح معينة من موظفي الدولة وأجهزتها، مثل الصناديق المشتركة التي يتم تمويلها بشكل رئيسي بالاعتماد على فرض رسوم إضافية على المواطنين، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية والمعيشية عليهم بدلاً من تحسين وضعهم!

المثال الأخير على ذلك هي القوانين التي صدرت في الأونة الأخيرة بخصوص إحداث صندوق مشترك لقضاة الحكم والنيابة العامة وقضاة مجلس الدولة والقضاة العسكريين وأعضاء المحكمة الدستورية العليا، والصندوق المشترك لمهام إدارة القضايا، مع منحهم بدل مرافعة شهري قدره 150% من الأجر الشهري المقطوع بتاريخ أداء العمل.

الصناديق المحدثّة، ودون الخوض بتفاصيلها، تبدو خطوة لتعويض الفئات المستفيدة منها بعائدات مالية تسد جزءاً من عجز أجورهم لتغطية الضرورات المعيشية والخدمية، وهي غير كافية لردم هذه الفجوة الكبيرة، دون أدنى شك، إلا أن الجزء الهام من تمويلها يعتمد غالباً على فرض رسوم إضافية على المواطنين!

## سياسة الالتفاف

### ومعالجة الفشل بالفشل!

تظهر السياسات الحكومية في هذا السياق

# ما الذي يقوله الإعلام



**دخل اتفاق وقف إطلاق النار بين الكيان وحزب الله حيز التنفيذ فجر يوم الأربعاء الماضي، 27 تشرين الثاني، ولن نتطرق هنا إلى تفاصيل الاتفاق، أو ما تبعه في لبنان أو عن مدى الالتزام به، بالأخص من قبل الطرف «الإسرائيلي». ولكن سننظر إلى ما قالتها بعض الجهات الإعلامية «الإسرائيلية» حول الاتفاق، وبالتحديد ردود الأفعال تجاه الاتفاق. ومن الجدير بالذكر هنا، أن التحليلات وردود الأفعال من قبل الجهات العربية والدولية تفاوتت، فمنها من اعتبره انتصاراً لحزب الله، ومنها من اعتبره هزيمة لحزب الله.**

## مركز دراسات قاسيون

تطورت ردود الأفعال أكثر بعد مرور بعض الوقت، ومقارنة ما حصل تقريباً بشكل مباشر في الجنوب اللبناني، الذي شهد عودة سريعة وبكثافة لأهالي المنطقة، وما يحصل في شمال فلسطين المحتلة، والتي لم يسمح بعد لعودة «الإسرائيليين» إليها على الرغم من مرور أشهر على إخلائهم المنطقة هو أمر له دلالاته الواضحة. كما لم يخف على أحد، وبالأخص عائلات الأسرى «الإسرائيليين» استمرار العدوان على غزة، وعدم وجود أي مؤشرات على رغبة حكومة الكيان بالوصول إلى اتفاق هناك.

بالتأكيد، هناك تحليلات كثيرة تقول بأن الكيان وجه ضربة قوية لحزب الله، وأنه كان قد أحرز مكاسب ضده، ولكن حتى تلك التحليلات لم تتمكن من أن تدعي أن الكيان انتصر على المقاومة في لبنان، أو حقق انتصاراً كاملاً. في هذه المادة سننظر إلى بعض الأمثلة من المقالات التي نشرتها بعض الجهات الإعلامية «الإسرائيلية» التي كانت أقل «وردية». وسنركز هنا على ردود الأفعال المرتبطة بالاتفاق في لبنان، ولكن نظرة سريعة إلى الإعلام وما يقوله حول الأوضاع العامة، تكشف أن هناك الكثير من الكلام «السوداوي» حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانغلاق الأفق لدى الكثير من «الإسرائيليين»، الأمر الذي يحتاج إلى مواد عدة لتغطيته.

## ما الذي قاله الإعلام «الإسرائيلي»؟

نشر موقع «القناة 12» في 27 تشرين الثاني، **مقالة** حول تفسيرات من عدد من المحللين لإعلان الاتفاق مع لبنان، ويقول أحدهم:

ولكن لن يكون هناك أمن مطلق. ولن يكون هناك نصر كامل في الجنوب أيضاً... لقد ضاع عام كامل من الحرب القاسية دون تسوية هذه المسألة الحيوية. وليس من الواضح ما إذا كان من الممكن إصلاح هذا الأمر اليوم... وينبغي لنا أن ندرك أن «إسرائيل» لا تملك القوة العسكرية والسياسية اللازمة لإنشاء حكومة من محبي «إسرائيل» في قطاع غزة... إن أمن الولايات المتحدة يقوم على الردع العسكري والاقتصادي ولا بد من الافتراض أن حزب الله سوف يظل صامداً لسنوات طويلة، ويجب أن نأمل أن تعرف «إسرائيل» كيف تمنع تسليحه، وإعادة تجميع صفوفه على حدودنا، ومن الممكن أيضاً أن تؤدي التغييرات الداخلية في لبنان إلى قص أجنحته، وهذا ليس انتصاراً مطلقاً، ولا أمناً مطلقاً، ولا يجب أن نكرر الوعود الفارغة حول انتصار مطلق سوف يتحقق في المستقبل».

وتقول **مقالة** نشرها موقع «جيروزاليم بوست» في 27 تشرين الثاني، بعنوان «اتفاق وقف إطلاق النار بين «إسرائيل» ولبنان يثير انتقادات وانعدام الثقة»، وتقول المقالة: «يظل سكان الشمال مشردين، ولم تطالب الحكومة بعودتهم.

وفي حين تستمر الرواتب في دعم أولئك الذين تم إجلاؤهم، فإن عدم اليقين المحيط بمنزلهم ومستقبلهم يثقل كاهلهم... بالنسبة لسكان الشمال، تبدو هذه الصفقة مألوفة للغاية. لقد رأوا اتفاقيات مثل هذه من قبل، فقط لمشاهدة حزب الله ينمو ويقوى... في الوقت نفسه، يتعين على المنتقدين الذين يطالبون بتفكيك حزب الله بالكامل أن يتعاملوا مع حقائق اللحظة. ف «إسرائيل» منخرطة بالفعل في حرب مكثفة ضد حماس في غزة. والقتال على جبهتين إلى أجل غير مسمى ليس مستداماً ولا استراتيجياً. إن الاتفاق، على الرغم من عيوبه، يوفر مساحة للتنفس. وهو يوفر فرصة لمعالجة التهديدات الأوسع نطاقاً، دون الإفراط في استنزاف الموارد العسكرية والسياسية «الإسرائيلية».

وفي **مقالة** نشرها موقع «القناة 12» في 27

تشرين الثاني، بعنوان ««إسرائيل» تخلت عن أهم رسالة دولية بشأن لبنان»، يقول الكاتب: «على الجبهتين، لبنان وغزة، يحدث شيء مماثل- النجاح العسكري من جهة، وعدم القدرة على ترجمته إلى إنجاز استراتيجي من جهة أخرى. والسبب وراء الفشل واحد: التبني التلقائي لموقف يعتقد أن الضغط العسكري فقط هو الذي سيمكن من تحقيق أهداف الحرب. في لبنان، يتجلى النهج الخاطئ في التخلي عن خطوتين كان ينبغي لنا أن ننفذهما منذ فترة طويلة. تتعلق الخطوة الأولى بالسؤال البسيط- من هو العدو. كما في عام 2006، قرر مجلس الوزراء دون مناقشة، ودون فحص، أن العدو الذي يجب أن نحاربه هو حزب الله. هذا خطأ فادح، العدو هو دولة لبنان... إن القوة العسكرية «الإسرائيلية» مذهلة، وقد ثبت ذلك في غزة ولبنان وسورية، وأيضاً في إيران. ولكننا نفضل استراتيجياً مراراً وتكراراً».

تقول **مقالة** على موقع «يديعوت أحرونوت» في 28 تشرين الثاني: «إن الاتفاق مع لبنان، حتى لو تم التوصل إليه تحت ضغط أمريكي كبير، هو شر لا بد منه - الخيار الأقل سوءاً. وكما قال إشكول أرموني، وهو مسؤول كبير سابق في الموساد، فإن الأمر يتعلق ب «إدارة المخاطر». وهذا ليس ما كان يأمله بعض سكان الشمال... كما أن الاتفاق لا يلبي توقعات الآخرين الذين تحملوا التكلفة البشرية الباهظة لهذا الصراع. ولكن هذا هو الواقع الذي نواجهه... إن هذا ليس اتفاقاً مثالياً، لأنه في ظل هذه الظروف، لا يمكن التوصل إلى اتفاق مثالي... والحل المثالي - غزو لبنان بأكمله، وتحديد هوية كل عميل من عملاء حزب الله بالاسم، وتجميعهم في ميناء بيروت، ونقلهم إلى تونس - ليس واقعيًا ولا فعالاً، على أقل تقدير. وقد أوضح التاريخ ذلك بوضوح... إن هذا هو الواقع الذي نعيشه منذ ما يقرب من قرن من الزمان، ومن غير المرجح أن يتغير بأي شكل جوهري، على الأقل ليس من حيث الدوافع التي تحرك هذه الصراعات. إن هذا الواقع يغير ببساطة موقعه على الخريطة،

**تطورت ردود الأفعال أكثر بعد مرور بعض الوقت ومقارنة الاختلاف بين ما حصل تقريباً بشكل مباشر في الجنوب اللبناني وما حصل في شمال فلسطين المحتلة**

# حول اتفاق لبنان؟



ووفق استطلاع للرأي أجرته صحيفة «معاريف»، ونشرت [مقالة](#) عنه في 29 تشرين الثاني، فإن «أغلب الجمهور (57%) لا يعتقد أن وقف إطلاق النار في الشمال سيستمر، ويعرب 25% عن تفاؤلهم باستمراره... ويظهر التقسيم حسب الكتل أن 19% فقط من ناخبي الائتلاف يعتقدون أن وقف إطلاق النار سيستمر، مقارنة بنحو ثلثي الناخبين (64%) الذين لا يعتقدون ذلك... ومن بين ناخبي المعارضة، يعتقد 34% فقط أن وقف إطلاق النار سيستمر، مقارنة بـ 49% يعتقدون أنه لن يدوم. كما يظهر الاستطلاع أن أغلبية الجمهور (59%) تعتقد أنه يجب السعي إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة، في الوقت نفسه الذي تجري فيه مفاوضات بشأن صفقة لإطلاق سراح المختطفين. ويعتقد 33% أنه يجب استمرار الضغط العسكري».

وتقول [مقالة](#) نشرها موقع «جيزورليم بوست» في 1 كانون الأول، بعنوان، «نعمد على أنفسنا فقط: قادة الجيش [الإسرائيلي] يتحدثون عن وقف إطلاق النار في لبنان»، يقول الكاتب فيها: «على مدار الصراع في الشمال، أظهر حزب الله قدرات صاروخية دقيقة من مدى 10 كيلومترات، باستخدام صواريخ كورنيت روسية الصنع. وتحدث ضابط احتياطي آخر عن مخاوف السكان في المجتمعات القريبة من الحدود، قائلاً: «الصواريخ المضادة للدبابات هي قضية حقيقية. إنها تهديد ملموس. ولهذا السبب يعتبر اتفانق وقف إطلاق النار معقولاً». وأضاف الضابط: «في اللحظة التي لم يعد فيها الجيش [الإسرائيلي] موجوداً في جنوب لبنان، فإننا نعمد على أنفسنا فقط - وليس على اليونيفيل، أو الجيش اللبناني، حتى عندما يصل الإشراف الأمريكي. في مواجهة هذا التهديد، فإن الردع هو المفتاح. يجب مهاجمة أي نشاط مسلح لحزب الله في المنطقة، حتى لو كان ذلك على حساب التصعيد. الاختبار الحقيقي للقيادة الشمالية سيكون بمرور الوقت، وليس في الأسابيع المقبلة».

قيادتنا أننا ربما تكون متعبين بما يكفي للتنازل وإغلاق أعيننا... ليس لدي شك في أن بعض السكان ليس لديهم مكان يعودون إليه سوى منازلهم، ومن ناحية أخرى ليس لديهم منزل لأن منازلهم دمر، ولا توجد حتى خطة مكتوبة للتأهيل الأمني والاقتصادي، ولا يوجد أمل». وقارنت [مقالة](#) على موقع «يديعوت أحرونوت» في 29 تشرين الثاني، بين الاتفاق مع لبنان واتفاقات أوصلو، حيث قال الكاتب: «قبل 31 عاماً، وفي ليلة توقيع اتفاقات أوصلو، نظرت من نافذة مكتبي في القدس، ورأيت الألعاب النارية تضيء سماء القسم الشرقي من المدينة، بينما كان القسم الغربي مظلماً وهادئاً. عدت إلى منزلي، وقلت لعائلتي: «اعتقد أننا في ورطة». تذكرت هذه الليلة لحظة إعلان وقف إطلاق النار في لبنان... يوماً، احتفل الفلسطينيون مثلما يحتفل اللبنانيون الآن. الآلاف يعودون إلى منازلهم في الجنوب، ومثلما رأيت سكان القدس الغربية في ذلك اليوم من نافذة مكتبي، هذه حال سكان [إسرائيل] الصامتون والشمال المظلم، ولا أحد من سكان الشمال يسارع في العودة إلى منزله... وكنا في ورطة، في كل مرة انسحبنا من أرض، ووعداً زعمائنا بالقول: «لا تقلقوا، إذا أطلقوا النار علينا، فيمكننا أن نعود». هذا ما قاله إيهود باراك في سنة 2000 عندما انسحب الجيش [الإسرائيلي] من لبنان. وهذا ما قاله شارون في سنة 2005 خلال الانفصال عن غزة. لقد ذكر رئيس الحكومة نتنياهو هاتين السابقتين عندما شرح سبب رفضه الانسحاب من معبر فيلادلفيا، وقال: «إن العالم لن يسمح لنا بالعودة قط». ومع ذلك، مع الانسحاب الجديد من لبنان، تعهد أيضاً: «لا تقلقوا، إذا أطلقوا النار علينا، فسنعود»... قبل 24 عاماً، وبعد رفض ياسر عرفات اقتراح كلينتون وباراك المتعلق بالدولة الفلسطينية، يومها، نظرت من نافذتي، ورأيت الألعاب النارية في سماء القدس الشرقية، وقلت لعائلتي: «اعتقد أننا في ورطة»، وكانت الورطة الانتفاضة الثانية. اليوم، وبعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، علينا أن نكون مستعدين لمواجهة الورطات مرة أخرى».

وقارنت [مقالة](#) علمي موقع «يديعوت أحرونوت» في 29 تشرين الثاني بين الاتفانق مع لبنان واتفاقات أوصلو

سلاح البر، المستنزف أصلاً، وقتاً طويلاً في القتال في لبنان، أرغم الجيش والمستوى السياسي على اتخاذ القرار في نهاية المطاف، بشأن إخراج الجيش من لبنان من دون إنجاز إخضاع العدو.

ليس هذا فقط، بل إنهم لم يتخذوا القرار إلا بعد أن فهموا أن القتال يفكك الشمال، ويجرّ الدولة إلى الانهيار، فاختراروا الأقل سوءاً - الاتفاق السياسي. وعلى الرغم من هذا كله، فإن المستويين السياسي والعسكري ما زالا ينشران مبررات مختلفة لوقف الحرب، بدلاً من قول الحقيقة العارية، بأن السبب الوحيد الذي دفعهم إلى الذهاب نحو الاتفاق هو عدم قدرة الجيش على إخضاع حزب الله... وبشأن حاجة الجيش إلى البقاء في قطاع غزة، تذكروا أيضاً: أن نتنياهو لا يقول لكم الحقيقة مرة أخرى، ونحن نخسر بقية المخطوفين الأحياء في الأنفاق المظلمة والخفق والإذلال، بسبب هذه الأكاذيب التي ينشرها رئيس الحكومة والمحيطون به».

وتقول [مقالة](#) أخرى نشرتها «معاريف» في 28 تشرين الثاني، تطرقت إلى لقاء مع اللواء يوسي بيليد، اللواء السابق للقيادة الشمالية، عن هذا الأمر... وبحسب قوله: «التسوية كلمة غريبة، ويبدو أن وقف إطلاق النار في جوهره يؤدي إلى حقيقة أنه مؤقت. أريد أن أرى أطفال الشمال يلعبون في الفناء، والمزارعين يعملون في مزارعهم حتى آخر متر، لن يحدث هذا. لأن [دولة إسرائيل] خرجت من الحفرة العميقة التي كنا فيها قبل عام، ونحن ذاهبون إلى نوع من الترتيب الذي سيقلب كل شيء بالنسبة لنا مرة أخرى في الجدول الزمني... إن حقيقة أن أماكن، مثل: كفر كلاً، ومارون الراس، تعود إلى كونها مستوطنات على سياجنا، تعني أننا عدنا إلى الوراء، ونعود إلى نقطة البداية نفسها. مع هذا الترتيب الذي يعود فيه اللبنانيون إلى منازلهم على حدودنا - فهذه فضيحة وطنية وأمنية... تمتلك [دولة إسرائيل] أيضاً الوسائل اللازمة لجعل سكان القرى لا يرغبون في العودة إلى مستوطناتهم، وهذا يعني أننا نجلب الأمن لسكان الشمال. قررت

وينتقل من جبهة إلى أخرى. ومع هدوء إحدى الجبهات، تندلع جبهة أخرى. إننا لا نستطيع أن نفرغ لبنان من حزب الله، تماماً كما لا نستطيع أن نجثت حماس من غزة. ولكن ما نستطيع أن نفعله هو الحد من قدرتهم على إلحاق الأذى بنا. هذه هي الحقيقة القاسية والبسيطة، ولا بد أن نستوعبها: هذا هو أفضل ما يمكننا تحقيقه. أما البدائل فهي أسوأ كثيراً. إن ما نحتاج إليه الآن هو التحدث بصراحة - لن يكون هناك نصر كامل... ويجب أن نقبل أن ليس الناس كلهم سوف يعودون، وبالتأكيد ليس في الأشهر الأولى، وربما ليس حتى في السنة الأولى. وبعد ذلك، وبكل قوة، يتعين علينا أن نتنقل إلى المهمة الحاسمة التالية: التحرر من الخطاب الفارغ حول إيران، والتركيز بدلاً من ذلك على ما يهم حقاً. الاتفاق لإعادة الرهائن، الأحياء والأموات، فدون هذا الاتفاق، سيكون من المستحيل استعادة أي مظهر من مظاهر الحياة الطبيعية. ولا يمكن ترك أي شخص خلف الركب، مهما كانت التكلفة».

نشرت صحيفة «معاريف» في 28 تشرين الثاني، في [مقالة](#) بعنوان «نتنياهو لا يقول لكم الحقيقة، ولهذا السبب نخسر المخطوفين»، يقول الكاتب: «الأكاذيب التي نشرها المستويين السياسي والعسكري على الجمهور، والتي تعتمد أساساً على فكرة أن الجيش بات على أعتاب إخضاع تنظيم حزب الله «الإرهابي» «على الرغم من أنهم يعرفون بشكل واضح أن الجيش لا يملك القدرة على إخضاعه»، هو ما دفعهم في نهاية المطاف إلى الشرح لماذا يجب التوصل إلى ترتيبات، معناها عدم إخضاع التنظيم «الإرهابي»... صدق الجمهور الأقوال المبالغ فيها كلها، التي صدرت عن رئيس الحكومة، ونواب البرلمان، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان، والتي أفادت بأننا سنتنصر على حزب الله بعد قليل. هذا على الرغم من أن رئيس الحكومة ورئيس هيئة الأركان كانا يعرفان جيداً، طوال الحرب، أن الجيش لا يملك القوة لإخضاع حزب الله... فقط بعد أن فهم المستويين السياسي والعسكري أنه لا يمكن الاستمرار في استعمال

# «الأخطار بعد وقف إطلاق النار في لبنان»



عقدت منصة موسكو للمعارضة السورية يوم الأربعاء الماضي، 27 تشرين الثاني، مؤتمراً صحفياً في العاصمة الروسية موسكو، هو مؤتمرها الأول بعد التوسيع الذي جرى عليها بانضمام كل من حركة التغيير الوطني «عبدة نحاس»، والحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية «صلاح درويش»، والشخصية الوطنية المعروفة، الأستاذ حسن هاني الأطرش.

## إعداد قاسيون

فيما يلي، ننشر قاسيون المداخلات الافتتاحية التي أدلى بها كل من قنري جميل، عبدة نحاس، وصلاح درويش، علماً أن الفيديو الكامل للمؤتمر الصحفي موجود على موقع قاسيون على منصة يوتيوب، ويمكن الوصول إليه عبر [الرابط المرفق](#).

## قنري جميل:

نتحدث اليوم بصفتنا منصة موسكو بصيغتها المتجددة. تأسست المنصة في نيسان 2015 بعد لقاء موسكو التشاوري السوري-المعارضين الذين حضروا اللقاء، وهم كلهم كانوا أتين من سورية على تأسيس منصة أخذت من موسكو اسم المكان الجغرافي. لماذا أقول ذلك؟ لأن البعض بالإعلام ممن يتحدثون عن منصة موسكو يحاولون أن يشككوا بمصداقيتها، وتوجهاتها، عبر القول بأن قرارها في موسكو، بينما القرار الحقيقي للمنصة موسكو هو من السوريين الأعضاء فيها والموجودين في كل سورية. إلى ما قبل يومين، حينما قررنا توسيع المنصة، العضو الوحيد في المنصة الموجود في الخارج هو أنا. كل المنصة موجودة في سورية في كل أصقاع وأنحاء سورية. لذلك منصة موسكو سورية 100%. وكما نشأت منصة موسكو، نشأت بعد ذلك منصة سُميت منصة القاهرة،

حيث اجتمع سوريون أيضاً في القاهرة، ونشأت أيضاً منصة ثالثة اسمها منصة الرياض، حين كان قد اجتمع بعض السوريين هناك؛ فالمنصات هي فقط تعبير عن المسمى الجغرافي لمكان اجتماع السوريين، ولا يجوز إعطاؤها أي تفسيرات أخرى. منصة موسكو هي استمرار لجهة التغيير والتحرير التي نشأت في آب 2014، وهي عملياً جبهة التغيير والتحرير، التي شاركت في الاجتماع التشاوري السوري-السوري الذي ترأسه من جانب النظام آنذاك، الأستاذ بشار الجعفري.

هذه الجبهة مستمرة بالعمل في سورية، وأحد أحزابها هو حزب الإرادة الشعبية، وهو حزب مرخص حسب قانون الأحزاب بسورية، ولديه جريدته التي تصدر بشكل علني في سورية. منصة موسكو هي التعبير الخارجي عن جبهة التغيير والتحرير من أجل الحوارات اللازمة لإيجاد حل للأزمة السورية. البعض حين يغمز من قناة منصة موسكو، يحاول أن يصورنا وكأننا في جيب الروس. ما جرى هذين اليومين هو مثال على طريقة عملنا؛ اجتمعنا وأخذنا قراراتنا وأقربنا وثيقة برنامجية، وأقربنا انضمام أعضاء جدد إلى المنصة، وبعد ذلك ذهبنا في زيارة للخارجية الروسية لإعطائهم علماً بما قمنا به. هذا السلوك ربما يصعب تصديقه في بعض البلدان الأخرى، لأنهم تعودوا على التعامل بطريقة مختلفة، نحن هذه طريقتنا، نحن مستقلون

100% ونحن نتعاون مع أصدقائنا الروس، ولا نخفي أن هناك علاقات ودية وطيدة بيننا وبينهم، وهي انعكاس تاريخي طويل للعلاقات بين الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا بعده وسورية. والصدى لا يخفي صداقته، من يخفي علاقاته هو العميل. وإذا كنا أصدقاء مع الروس، فهذا لا يعني أننا متفقون معهم أوتوماتيكياً في كل القضايا؛ هنالك قضايا نتفق عليها، وقضايا نناقش حولها، وأخرى نختلف حولها، ولكن عبر النقاش نحلها شيئاً فشيئاً. وفي نهاية المطاف، فشرعية وجود منصة موسكو بهذا الشكل، تأتي من القرار 2254 الذي صدر في كانون الأول عام 2015 وتحدث عن ثلاث منصات للمعارضة: موسكو والقاهرة والرياض، وقال أيضاً «وغيرها»، وإلى الآن تتطلب هذه الـ «غيرها» تعريفاً واتفقاً حولها. الأزمة السورية اليوم في مكان معقد، وهي تتعقد ليس فقط بسبب تعقيدات وضع المنطقة والعدوان «الإسرائيلي» على فلسطين وعلى لبنان، وإنما أيضاً بسبب احتمالات تطور هذا العدوان بالطول وبالعرض في كل الاتجاهات. نحن نريد حماية سورية، والطريق الوحيد لحماية سورية هو إخراجها من أزمتها، وهذا يتطلب وحدة الشعب السوري، ووحدة الشعب السوري تتطلب استقراراً سياسياً في الداخل، وجوهر وصفة هذا الاستقرار موجود في القرار 2254. لذلك نسعى إلى الحوار منذ زمن، منذ بداية الأزمة نحن ضد الشعارات المتطرفة من هنا أو هناك، والتي كانت من طرف تقول بالإسقاط، ومن الطرف الآخر تقول بالحسم؛ منذ 2011 وموقفنا ثابت، ويمكنكم أن تراجعوا الوثائق. قلنا: إن لا هذا ولا ذاك يمكن أن يحصل في الظروف الدولية الجديدة؛ الظروف الدولية الجديدة تتطلب من السوريين أن يسارعوا إلى الحوار والجلوس إلى طاولة واحدة من أجل الوصول إلى حلول معقولة

توافقية بتقديم تنازلات متبادلة. هذا الحديث والكلام قلناه في 2011 و2012 وإلى اليوم نقوله ونكرره. في عام 2011 و2012 قلائل من كانوا يسمعون كلامنا هذا، وأقل منهم من كان مقتنعاً به. اليوم أعتقد أن الغالبية العظمى من الطرفين، ومن الشعب السوري، مقتنعون أن لا حل للأزمة السورية إلا بالحوار الشامل بين السوريين على أساس تنفيذ القرارات الدولية صاحبة العلاقة.

حول المخاطر... حتى بعد وقف إطلاق النار على لبنان، وهو شيء إيجابي، فإن المخاطر لم تنخفض، بل من الممكن القول: إنها زادت؛ لأن سورية بواقعة الملموس، واقعة الاجتماعي السياسي الاقتصادي، هي خاصة رخوة يمكن أن يستغلها الغرب الجماعي لتأزيم الوضع في المنطقة. لذلك المطلوب هو الإسراع في إيجاد حلول للأزمة السورية.

يمكن للوثيقة التي أقربناها «وثيقة الموضوعات البرنامجية للمنصة»، أن تلعب دوراً أساسياً في هذا الاتجاه. وأنهى كلامي بالقول: إننا نتقدم الآن بمبادرة باسم منصة موسكو بصيغتها المتجددة؛ هذه المبادرة وفحواها أنه في عام 2015 في كانون الثاني ونيسان عقد الاجتماع التشاوري الأول والثاني السوري-السوري برعاية روسية في موسكو؛ نحن اليوم كمنصة موسكو تحديداً، ندعو إلى جولة ثالثة من الحوار السوري-السوري، لأن الحوار في الجولة الأولى والثانية أنتج وثيقة هي أساس الحل في سورية وهي ما زالت صالحة حتى هذه اللحظة.

نقترح جولة ثالثة من الحوار يمكن أن تقضي إلى بدء الحل السياسي الشامل للأزمة السورية، وحينها يمكن نقل الحوار السوري-السوري الشامل إلى دمشق. هذه المبادرة نتقدم بها ونرجو من الجميع، أصحاب النية الطيبة، والذين يريدون حلاً فعلياً، أن يتجاوبوا



اجتمعنا وأخذنا قراراتنا وأقربنا وثيقة برنامجية وأقربنا انضمام أعضاء جدد إلى المنصة وبعد ذلك ذهبنا في زيارة للخارجية الروسية لإعطائهم علماً بما قمنا به



# ستزيد ولن تقل... نقترح عقد موسكو3...»



كلنا نصب أعيننا أننا نعمل من أجل شعبنا ومن أجل بلدنا، وأن نمد أيدينا لبعضنا. نحن الآن أصبحنا جزءاً من منصة موسكو، ونحن واضعون في الذهاب نحو الحوار السوري-السوري، نحو الحل الشامل للجميع، والذي يضع النقاط على الحروف حتى نستطيع أن ننقل سورية إلى مستقبل أفضل، ومن شروط الانتقال السياسي حل مشاكل المظالم؛ مظالم اللاجئين، مظالم المهجرين، مظالم المعتقلين... يجب أن تبيض السجون، هذا شيء طبيعي... كيف نصل إلى ذلك؟ يجب أن يجلس السوريون على الطاولة بنية صافية من أجل الحل، أما التشكيك، وأن يعتبر كل طرف أنه يمكن أن يمسح الطرف الآخر فهذا غير ممكن. فلنعتزف؛ لم ينجح أي من الطرفين، إذا تحدثنا عن طرفين في سورية، بأن يسحق الطرف الآخر على الأرض؛ لا للنظام انتصر ولا المعارضة انتصرت... فإذا... إلى متى يستمر هذا التفوق الذي نحن فيه؟ أجيالنا الجديدة كيف ستعيش؟ كيف ستكبر؟ نصف شعبنا مهجر الآن، سواء في الداخل أو في الخارج. كيف سينظر الجيل الجديد إلى المستقبل؟ لذلك كله، نعمل الآن معاً، ونتمنى أن نضع أيدينا في أيدي الجميع من أجل الوصول إلى هذا الحوار الحقيقي، وفي دمشق. ونحن لا نخاف أن نذهب إلى دمشق؛ الذي يجب أن يخاف هو الظلم والاستبداد وليس نحن. الديكتاتورية هي التي يجب أن تخاف وإذا كانت هناك شجاعة في دمشق لعقد الحوار فليكن، ولكن يجب أن يكون الناس فيه أميين على أرواحهم، وأن يتمخض عنه أمان للشعب السوري على نفسه، وعلى أبنائه وعلى أرواحه أيضاً؛ لأن أي حوار هدفه استحداث تشكيلات سياسية، ليس بحوار حقيقي، ولن يؤدي إلى نتيجة. ونحن في النهاية نريد أن نعيد بناء سورية، كامل سورية تحتنا إلى

نفرق في التفاصيل بعيداً عن الصورة الكبيرة؛ الشعب السوري هو المعني بتحديد مصيره، الحوار السوري-السوري هو المدخل، الحوارات في العواصم الأخرى هي وسيلة، هي جزء من الطريق، ولكن ليست النهاية. أنا أخشى أن تكون هناك عقلية الآن في المعارضة السورية، تذهب إلى اعتبار الحوارات الخارجية هي النهاية، هي التي ستأتي بالحل السياسي. هذا ليس مخرجاً في الحقيقة، هذا هو البداية للوصول للمخرج، المخرج الحقيقي يجب أن يكون في دمشق، وليس في مكان آخر. نحن اليوم نعيش حالة في سورية يجب أن تنتهي فيها كل الاحتلالات الأجنبية وكل التدخلات الخارجية. إذا لم يعد الشعب السوري لامتلاك قراراته فستبقى سورية في مهب الريح. حصل اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان، نحن نرحب به، نحن نريد وقف العدوان «الإسرائيلي» على غزة أيضاً. هذا العدوان المستمر لأكثر من عام، هو إشكالية كبيرة وتدمير للإنسان وللحجر وللشجر ولكل شيء، لكل ما بناه الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه، الآن يتم تدميره دون أن يتدخل أحد. مشكلتنا هي أن سورية نفسها أصبحت ساحة مستباحة. الآن يأتي «الإسرائيلي» ويقصف في سورية كل يوم، ويدمر ويقتل، وللأسف بسبب التوازنات الدولية أصبحت سورية ساحة تصفية حسابات. وأيضاً نريد أن ننتهي من هذه الحالة، وربما من المهم أن نعيد كسوريين النظر في كل ما جرى خلال 13 عاماً، بدأت الأمور بثورة سلمية طالب فيها الشعب السوري بمطالب محقة ومشروعة، ولا يستطيع أحد أن يماري في ذلك. ما جرى بعد ذلك هو دخول الخارج والتمويل واستقواء السوريين على بعضهم بالخارج، هذا في الحقيقة وللأسف يشمل جميع الأطراف، ولكن عندما ننقل إلى الأمام يجب أن نضع

**أي حوار هدفه استحداث تشكيلات سياسية ليس بحوار حقيقي ولن يؤدي إلى نتيجة ونحن في النهاية نريد أن نعيد بناء سورية كامل سورية تحتنا إلى إعادة إعمار**

الاستبداد، واليوم ننزح تحت وطأة الاستبداد والإرهاب، وهذه إشكالية كبيرة طبعاً. لا شك خلال السنوات الماضية كان حوارنا مبنياً على أن نصل إلى أهمية التغيير الجذري الشامل في سورية، وعندما نتحدث عن التغيير الجذري الشامل لا نتحدث عن التغييرات الشكلية؛ نحن لا نتكلم عن استبدال شخص بأخر، ولا استبدال حكومة بأخرى... ما يجب أن يحصل هو إعادة هيكلة في الدولة بشكل تعيد توزيع الصلاحيات. سورية بحاجة إلى الانتقال نحو جمهورية جديدة كما نسميها. طبعاً جميع أبناء سورية هم جزء من هذه الجمهورية. والآن، عندما نتحدث عن الواقع الأليم الذي نعيشه، فالمعاناة يعيشها الشعب السوري في كل المناطق؛ هناك من يعاني اقتصادياً، وهناك من يعاني سياسياً وأمنياً، هناك معتقلون، هناك مفقودون في سورية، يجب أن نعالج مشاكلهم. كل هذا ينص عليه القرار 2254 كما نعلم، بالإضافة أيضاً لإيجاد هيئة حكم انتقالية، وهيئة الحكم الانتقالي هي مسألة يتوصل إليها السوريون بالحوار؛ كيف يكون شكلها وكيف تبدأ. الإشكال الأساسي الذي نعيشه اليوم، أننا

معها. سنصنع هذه المبادرة بشكل مكتوب، ولكن نعلنها الآن باسم المنصة لأول مرة.

## عبدة نحاس:

سأبدأ من حيث تكلم زميلنا الدكتور قري. نحن في حركة التجديد الوطني وحزب الإرادة الشعبية ومنصة موسكو، بدأنا حوارات من حوالي سبع سنوات. لا شك أن بناء التفاهات لم يكن سهلاً؛ نحن نأتي من أقصى اليمين وأقصى اليسار، ونحن تاريخياً لم تكن علاقتنا طيبة بالاتحاد السوفياتي ولا بروسيا، لكن عندما تكون هناك أزمة وطنية تحتاج إلى حل، فنحن مستعدون أن نذهب إلى آخر العالم.

وفي الحقيقة، يؤسفنا أن نضطر أن نكون في موسكو؛ المفروض أن نكون منصة دمشق، يجب أن نكون الآن في دمشق نتحاور على أرض وطننا، وتحت ظل دولتنا التي بنيناها نحن بسواعدنا من أبنائنا المؤسسين لليوم. سورية ليست ملكاً لأحد؛ سورية هي ملك لكل شعبها.

والواقع اليوم مأساوي؛ كنا ننزح تحت وطأة





والقرار يصح بيدي المتدخلين، ولذلك، ومن باب الحرص ومن باب الأخلاق، يجب أن نعمل نحن السوريين ونضع النقاط على الحروف، ونبحث عن حل يرضي شعبنا ويربحة من هذه الكارثة ومن هذه الدماء ومن هذه الهجرة. طبعاً كل ذلك يجب أن يكون عملاً واقعياً ومنطقياً وعقلانياً، وليس عبر الشعارات المتطرفة والشعارات غير العملية، فهذه لا تبني بلداً. يجب أن نبحث عن حلول جذرية هادئة معقولة، حلول تستطيع أن ترضي الجميع. أذكر هنا أننا دخلنا منصة موسكو، وأضافنا بنداً مهماً وأساسياً على بنودها «الموضوعات البرنامجية» وهو البند المتعلق بالمسألة الكردية، يقول بأن القضية الكردية هي قضية سورية بامتياز، وحلها يكمن في الإطار الوطني السوري العام، وعبر تثبيت حقوق الكرد الدستورية. هذا البند مهم بالنسبة لمنصة موسكو ولتقوية المنصة، لأن العمل من أجل إحقاق الحقوق القومية المشروعة للكرد لا يقع على عاتق الكرد فقط، بل يقع على عاتق جميع السوريين باعتبار القضية الكردية إحدى قضايا هذا البلد التي تحتاج إلى حل، كالقضية الاقتصادية، والقضايا السياسية الأخرى، وكل القضايا، ولذلك نحن نعمل على أن تكون جزءاً فعالاً من هذا المجتمع، وأن تكون طرفاً خيراً في بناء هذا المجتمع، وإزالة هذا الوضع المأساوي الذي لا يرضي السوريين. نحن جميعاً أبناء هذا البلد، ومن منظور هذه الفكرة، علينا جميعاً أن نتعامل جيداً وأن نعمل بجدية وبروح الإخلاص والمسؤولية الوطنية لإنقاذ هذا البلد، وحل جميع مشاكله الداخلية، كي تعود سورية بلداً هادئاً آمناً لكل السوريين.

إعادة إعمار. أنا أعلم أن هناك محاولات في الغرب لربط إعادة الإعمار بسياسة الخطوة مقابل خطوة، وتحسين السلوك وإلى آخره... نحن، السوريين، نستطيع أن نبني بلداً. نحن لا نحتاج إلى هذه الأموال. لدى السوريين رأس مال وطني يستطيع أن يبني سورية، هناك عقوبات يرفع تحتها الآن الشعب، النظام لم يتأثر، ولكن هناك رأس مال وطني مستعد أن يبني سورية بشرط أن تكون سورية آمنة، وأن تكون مستقرة وأن تكون لجميع أبنائها. نحن نتحدث عن دولة لجميع أبنائها، لكل السوريين بلا استثناء؛ ذلك في «حركة التجديد الوطني» حاورنا جميع الأطراف، وتعرضنا إلى نقد وبدا غربياً أن نتحاور نحن وحزب الإرادة الشعبية لأننا ننتمي لمدرستين مختلفتين، ربما لم نلتق منذ 50 أو 60 عاماً، لذلك عندما بدأنا الحوار منذ سبع سنوات لم يكن سهلاً ولكننا توصلنا إلى تفاهات... الحوار بين السوريين قطعاً سيؤدي إلى تفاهات.

### صلاح درويش:

كما تعلمون، الوضع السوري مأزوم، والهيئة التفاوضية واللجان التفاوضية في مأزق، والحل ما زال بعيداً حسب ما نراه في الوقت الحالي، والأوضاع في سورية أوضاع صعبة جداً، والشعب السوري يعاني كثيراً من هذه الأزمة القاتلة. وهذه الأزمة تحتاج لأناس يبحثون بشكل جدي عن حل لها. كل الحكومات المتدخل، وكل القوى المتدخل في سورية لا تبحث عن حل، كلهم يبحثون عن شيء لهم، عن مصلحة لهم، ولا أحد يريد مصلحة الشعب السوري، والشعب السوري يبقى دون قرار،

## تصريح صحفي من منصة موسكو للمعارضة السورية



بشكل حقيقي وأن يكون الجسم القضائي محققاً لمعايير الكفاءة والنزاهة وفي الوقت نفسه أن يكون منبثقاً من الإرادة الشعبية... وبما يضمن بالمحصلة العامة أن تكون للشعب السوري السلطة كلها والثروة كلها في أن معاً. **عاشراً:** أحد ركائز النظام الجديد المطلوب لسورية هو علاقة جديدة بين المركزية واللامركزية، تضمن سلطة قوية للمركز في شؤون أساسية على رأسها السياسة الخارجية والدفاع والمالية والسياسات الاقتصادية العامة، وفي الوقت نفسه أطرافاً قوية يمارس فيها الشعب سلطته المباشرة على الأجهزة التنفيذية لجهاز الدولة في المناطق، ويستطيع أيضاً إيصال نوابه بشكل ديمقراطي إلى السلطة التشريعية التي ينبغي أن يتم تطويرها بحيث تضمن التمثيل السياسي العام للشعب السوري وكذلك التمثيلات المحلية، ما يتطلب قانون انتخابات عادل ومركب بين دائرة واحدة نسبية للتمثيل السياسي، وبين نسبية ضمن دوائر محلية لإيصال التمثيلات المحلية للسلطة التشريعية.

الكبير، مما يعقب كارثة الشعب السوري ومعاناته والألمه. **ثامناً:** عملية التغيير الجذري الشامل المطلوبة في سورية، هي عملية مستحقة منذ سنوات طويلة، وينبغي أن تتضمن بالضرورة، ليس فقط تغييرات سياسية، ولكن أيضاً نموذجاً اقتصادياً اجتماعياً جديداً يقوم على العدالة العميقة والنمو العالي. ما يتطلب خلق نموذج سياسي اقتصادي اجتماعي جديد جذري، يقوم على الإنتاجية العالية وتلازم النمو والتنمية الشاملة والتوزيع العادل للثروة. **تاسعاً:** عملية التغيير الجذري الشامل، تتطلب إصلاحاً دستورياً يضمن إعادة توزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث، التشريعية والقضائية والتنفيذية، بما يضمن الفصل بينها وإخضاعها جميعها لسلطة الشعب بوصفها السلطة الأعلى، وبما يضمن إعطاء دور حقيقي لمجلس الشعب وضماً عبر امتلاكه صلاحية منح الثقة وليس فقط حجبها عن الحكومة، وأن تكون الحكومة مشاركاً حقيقياً في صياغة السياسات العامة وليست مجرد منفذ لها، وأن يكون القضاء مستقلاً

متكاملة مركزها القانوني هو دستور متطور وعادل، يضمن الحريات لجميع المواطنين السوريين، ويشكل أساساً متيناً لحل عادل لمختلف القضايا الديمقراطية بما فيها القضايا القومية. **رابعاً:** القضية الكردية في سورية قضية وطنية ديمقراطية بامتياز وحلها يكمن في الإطار الوطني السوري العام، وتثبيت الحقوق القومية المشروعة دستورياً.

**خامساً:** الأعداء المباشرون للانتقال إلى سورية جديدة، وللحل السياسي وللقرار 2254 هم بالدرجة الأولى الصهاينة وتجار الحروب والفاقدون الكبار خارجياً وداخلياً والمتشددون من الأطراف السورية. وكل المشاريع التي يعمل عليها الغرب بما في ذلك ما يسمى «خطوة مقابل خطوة» و«تغيير سلوك النظام» وغيرها، تهدف إلى إطالة الأزمة وتعميقها وصولاً إلى تقسيم سورية وإنهاء دورها الوظيفي التاريخي، وعلى وجه الخصوص دورها المعادي للصهيوني. لا يمكن لسورية، حتى لو أرادت، أن تكون حيادية ضمن الصراعات الدولية والإقليمية، وموقعها الطبيعي الموافق لمصلحة الشعب السوري هو في العداة للصهاينة وللوقى الاستعمارية.

**سادساً:** بالمقابل، فإن صاحب المصلحة الأول في الحل السياسي وفي تنفيذ 2254 هو الشعب السوري، أي المفقرون والمضطهدون من السوريين بغض النظر عن اصطفااتهم السياسية الأنية، والذين يشكلون أكثر من 90% من السوريين. وتتقاطع مصلحة هؤلاء مع الدول التي تدافع عن نفسها ضد الفوضى الهجينة الشاملة الأمريكية. **سابعاً:** العقوبات الاقتصادية الغربية لم تستهدف في أي مرحلة من مراحلها «إسقاط النظام»، ولكنها استهدفت في الحقيقة إضعاف سورية ككل والشعب السوري، مع فتح البازار مع قوى الأمر الواقع للوصول إلى توافقات تخدم مصالح الأمريكي و«الإسرائيلي». والعقوبات هي الوجه الآخر للفساد

عقدت منصة موسكو للمعارضة السورية، مساء أمس الأحد 24/11/2024 اجتماعاً فيزيائياً-إلكترونياً حضره إلى جانب أعضائها القدامى، الأعضاء الجدد الذين انضموا حديثاً إليها، وهم: عبيدة نحاس «حركة التجديد الوطني»، صلاح درويش «سكرتير الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا»، والإستاذ حسن هاني الأطرش الشخصية الوطنية المعروفة.

ناقش المجتمعون الوضع السياسي الراهن وأفاق العمل المشترك للدفع باتجاه الحل السياسي الشامل في سورية، وأقروا وثيقة بعنوان «منصة موسكو... موضوعات برنامجية»، وفيما يلي نص هذه الوثيقة:

### منصة موسكو

#### موضوعات برنامجية

تشكل هذه الوثيقة تحديداً للوثيقة التأسيسية لجبهة التغيير والتحرير التي يعود تاريخ نشرها إلى أب من العام 2014، وتتضمن موضوعات برنامجية مكثفة تلخص الاتجاهات العامة الأساسية التي تعمل الجبهة على تحقيقها، وهي:

**أولاً:** النضال من أجل استعادة وحدة سورية أرضاً وشعباً، وإنهاء حالة تقسيم الأمر الواقع، وإخراج القوات الأجنبية وفي مقدمتها الاحتلال «الإسرائيلي» من الجولان السوري المحتل. **ثانياً:** الطريق الوحيد للخروج من الكارثة واستعادة وحدة سورية وإخراج القوات الأجنبية منها هو الحل السياسي المتمثل بالتنفيذ الكامل للقرار 2254 بكل بنوده، وعلى أساس الحوار والتفاوض المباشر بين وفدين مؤهلين من النظام والمعارضة، وبما يضمن إنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه.

**ثالثاً:** سورية الجديدة هي سورية يقرها ويحكمها الشعب السوري، وهي سورية عادلة اجتماعياً ويتمتع بها المواطنون بالحقوق والواجبات نفسها، ضمن منظومة ديمقراطية

# ملف السكن خرج رسمياً من الاهتمام الحكومي!

يتعمق سنة بعد أخرى غياب دور الدولة والتنصل من مسؤولياتها بمختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة وأن هذا التخلي والإهمال الرسمي يشمل غالبية القضايا الحساسة التي لا يفترض التخلي عن إدارتها من قبل الدولة، وبمعايير تأخذ على عاتقها بشكل أساسي متطلبات الناس والمصاحب التي يتعايشون معها، في ظل واقع اقتصادي مريع يقهر المفقرين لحظياً!

ومن هذه القضايا الحساسة، ملف السكن، فغياب دور الدولة عن ملف السكن والإسكان منذ سنوات وعقود، وعدم وجود خطط تأخذ بعين الاعتبار ازدياد الحاجة إلى السكن بشكل طردي مع الزيادة السكانية الطبيعية، وترك الساحة لرغبات ومطامع تجار العقارات وسماسرتها، كان من شأنه أن يعمق أزمة السكن أكثر وأكثر، وبالتالي حرمان الكثير من السوريين المفقرين من حقهم الطبيعي بمسكن يابوهم، بالشروط والمواصفات المعيارية لأي مسكن مخصص للعيش الآدمي!

## التخلي رسمياً عن ملف الإسكان!

ناقش مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2024/11/19 الواقع الحالي لقطاع السكن والبناء، والصعوبات التي تعترضه، واليات تنشيط هذا القطاع الحيوي، وفي ضوء عرضه لمشاكل السكن أشار رئيس الحكومة إلى أن «ظاهرة النسبة الكبيرة من البيوت الفارغة أو غير المستكملة تستحق الدراسة الدقيقة، معتبراً أن أسباب هذه الظاهرة إما وجود المالكين خارج البلد أو مفرزات الحرب الإرهابية على سورية وما رافقها من تهجير، وكذلك من تفاوت في توزيع الثروات والدخول».

وأضاف رئيس الحكومة: «إن الاستثمار في قطاع البناء ربما يكون غير مجد ومن الأفضل الذهاب إلى الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي، حيث إن دوران عجلة الإنتاج يخلق فرص عمل وقيمة مضافة سريعة أفضل من الاستثمار بالعقار في ظل الظروف الحالية».

تجدر الإشارة في البداية إلى ما تم إغفاله بحديث رئيس الحكومة أعلاه كسبب إضافي هام لهذه الظاهرة، وهو الجوع إلى تجميد الأموال وحفظها في الملاذ العقاري، الذي أصبح أحد الملاذات الأكثر أماناً للبعض في ظل المتغيرات والعوامل الاقتصادية المتذبذبة وغير الأمانة، مثل «تآكل قيمة الليرة - التقلبات في العمل المصرفي واشتراطات وقيود الإيداع والسحب التي أدت إلى انعدام الثقة فيه - عدم استقرار وتذبذب أسعار الذهب والدولار كملازات معتادة لحفظ الثروة وإدخالها - عزوف رؤوس الأموال عن الاستثمار في ظل بيئة استثمارية شديدة الخطورة...» ما أدى إلى تزايد ظاهرة الادخار في العقارات.

ويبدو ألا توجه حكومي إلى الاستثمار في قطاع الإسكان في ظل الظروف الحالية القاسية للغالبية العظمى من الناس، التي تفرض وبشكل شديد الإلحاح حل مشكلة السكن المستعصية تاريخياً والمتفاقمة حالياً! فالإصرار على تحويل مؤسسات الدولة إلى شركات هدفها الأساسي هو الاستثمار والسجود الاقتصادية، على حساب المسؤوليات الاجتماعية، بات البوصلة التي تسيّر عليها الحكومات المتعاقبة والحالية، ولكيفية استثمارها لمواردها، علماً أن المسؤوليات الاجتماعية تترر جزءاً كبيراً من شرعية عمل الحكومات كما يفترض! فمن الأولويات المفترضة حكومياً تحسين الواقع الاجتماعي للمواطنين، وحاجاتهم



تقدر وسطياً بنحو 750 مليون ل.س الآن، تقل أو تنقص بنسب متفاوتة تبعاً للمكان (ريف أو مدينة)، ونوعية الإكساء (بازاري - شعبي - ترفي)، والمواصفات الفنية والصحية والخدمات، وغيرها من المعايير الكثيرة الأخرى!

وبالمقارنة مع واقع الأجور الحالي فإن العائلة السورية بحاجة إلى مئات السنين لامتلاك منزل بهذه المساحة، على افتراض أن دخلها سيخصص بالكامل لمنزل الأحلام من دون أن تنفق ليرة واحدة لأكلها وشربها ولبسها وطبابتها ومواصلاتها، وعلى افتراض أيضاً بقاء الأسعار ثابتة، فهل من استحالة أكبر من ذلك بامتلاك منزل من قبل أصحاب الأجور الهزيلة والمفقرين!

وعلى اعتبار أن حق ملكية السكن أصبح حلاً خيالياً ومستحيلاً بالنسبة لأصحاب الأجور والمفقرين، وعلى اعتبار أنه لا يمكن للإنسان أن يعيش في العراء بلا مأوى، فإن الخيار المتاح هو الإيجار، ولكن حتى هذا الخيار بات صعباً ويشكل عبئاً يتقّل كاهل الموازنة الشهرية للعائلة السورية!

حيث يبلغ إيجار المنزل في حده الأدنى، وفي المناطق العشوائية، ما لا يقل عن 1.5 مليون ل.س شهرياً، هذا بحال الحديث عن منزل صحي وبمنطقة شبه مخدمة، وهو مبلغ كبير بالمقارنة مع الدخول الشهرية الهزيلة، وهناك على الطرف المقابل بيوت معروضة للإيجار بمبالغ أقل من ذلك، لكنها تفتقر إلى الكثير من الشروط الصحية، وبمناطق بعيدة وخدماتها سيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار الكثير من الاشتراطات الإضافية مثل تسديد 3-6 أشهر سلف، والإخلاء عند نهاية العقد، وتسديد الضريبة وبدل السمسة من قبل المستأجر، وغيرها!

من قبل الشركات المتخصصة بالقطاع العقاري، مثل شركات التطوير العقاري التي تم تشميلها بقانون الاستثمار مع ميزاته وإعفاءاته! على ذلك يبدو أن مفهوم الجدوى الاقتصادية، بما يخص ملف السكن وفق المنظور الحكومي، أصبح يقتصر على ضمان مصالح القلة من أصحاب الأرباح فقط لا غير، مع تكريس الخروج الرسمي للحكومة عن واجباتها ومسؤولياتها بما يخصها!

## الحق في السكن والتكاليف الخيالية!

تكريس تراجع الدولة عن دورها بضمان حق السكن للمواطنين، وصولاً إلى التخلي الحكومي الحالي بشكل نهائي عن واجباتها بهذا الخصوص، يعني أن أصحاب الأجور والغالبية المفقر، التي تواجه الظروف المعيشية القاسية والصعبة، سيفقدون أي بصيص أمل بامتلاك مسكن آمن ولائق، بل أصبح ذلك شبه استحالة، ليس بسبب قلة المشاريع السكنية العامة التي يفترض أن تكون مخصصة لهم، بل لكون هذ المشاريع تاريخياً كانت محدودة وغير كافية لتلبية الحاجات المتنامية للسكن، وأيضاً بسبب تكلفتها المرتفعة التي لم تعد تختلف عن تكاليف سكن المتعهدين وتجار العقارات وسماسرتها!

ويمكن توضيح ذلك من خلال بعض بيانات التكاليف لواقع البناء والإيجار، مقارنة بإمكانات السوريين المتاحاً! تقدر تكلفة بناء المتر المربع حالياً، من دون سعر الأرض، بنحو 4.5 مليون ل.س موزعة بين تكاليف الهيكل والإكساء، وبالتالي فإن تكلفة منزل مساحته 100 متر مربع تقدر بنحو 450 مليون ل.س، هذا من دون سعر الأرض الذي يشكل نحو 40% وسطياً من تكلفة البناء، أي إن الكلفة الإجمالية لمنزل بهذه المساحة

التي يجب أن توفرها لهم خارج إطار قوانين السوق والبيع والخسارة! فالمفاضلة بين القطاعات على مبدأ الجدوى الاقتصادية، بحسب الحديث الرسمي أعلاه، يعني المزيد من التراجع في استثمارات السكن الرسمية في المرحلة المقبلة، رغم أنها سلفاً تعتبر استثمارات خجولة وعليها الكثير من الملاحظات!

أما عن البدائل الاستثمارية التي طرحها رئيس الحكومة «الزراعية والصناعية» فلا ندري أين موقعها في ظل أنماط التخلي الرسمي عن القطاعات الإنتاجية العامة تبعاً، تارة بزيادة الخسارة، «التخسير» عملياً، وتارة بزيادة الاستثمار والتشاركية مع القطاع الخاص، وهذا التوجه أصبح رسمياً ومعلنًا من قبل الحكومة الحالية!

نقطة إضافية تجدر الإشارة إليها من وقائع فتح ملف السكن في الجلسة الحكومية، حيث أشار رئيس اللجنة الاقتصادية وزير الصناعة الدكتور محمد سامر الخليل إلى أن «قطاع البناء والإسكان له أهمية كبيرة وتنشيط هذا القطاع يحقق مجموعة من الأهداف بحيث يساهم في تحريك كتلة مالية كبيرة غير مستثمرة لدى المصارف، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك طلباً متزايداً على السكن».

الحديث أعلاه شق آخر لا يتعارض مع حديث رئيس الحكومة كما يبدو في الظاهر، لكن الترجمة العلمية له أن الكتلة المالية الكبيرة غير المستثمرة لدى المصارف لن توجه لاستثمارها في القروض العقارية والسكنية المخصصة للمواطنين، بل ربما سيتم تخفيض هذه القروض وخياراتها إلى الحدود الدنيا، حتى تلك القروض المخصصة لترميم المنازل المدمرة نتيجة الحرب أو نتيجة الزلزال الذي ضرب البلاد، بينما سيفسح المجال لاستثمارها

تراجع الدولة عن دورها بضمان حق السكن وصولاً إلى التخلي الحكومي بشكل نهائي عن واجباتها بهذا الخصوص يعني أن أصحاب الأجور سيفقدون أي بصيص أمل بامتلاك مسكن آمن ولائق

# باصات كهربائية في مدينة تعاني من شح الكهرباء! خطة مستكملة أم عبء إضافي؟!

ستبدأ الجهات المعنية بتنفيذ خطة مثيرة للجدل مع مطلع العام القادم، وربما قبل ذلك، تهدف إلى منح دخول وسائل المواصلات القادمة من ريف دمشق إلى العاصمة، تحت ذريعة «تخفيف الازدحام والضغط»!



حيث سيتم نقل الركاب من مراكز الانطلاق «الكراجات» إلى «المراكز التبادلية» المزمع إقامتها وسط العاصمة من خلال وسائل النقل الجماعي «باصات كهربائية»!

هذه الخطة لم تعد مجرد اقتراح على الورق، بل قرار رسمي سيتم البدء بتطبيقه قريباً، رغم كل العقبات المنطقية والتساؤلات التي تثيرها!

## بعض التفاصيل الرسمية!

كشفت عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل بريف دمشق، عبر إذاعة شام إف إم بتاريخ 2024/11/27، أنه قبل نهاية العام الجاري لن تدخل «سرافيس» ريف دمشق إلى دمشق بناءً على قرار من قبل لجنة نقل الركاب المشترك في محافظة دمشق، نتيجة الضغط والازدحام الكبير في مركز المدينة. وأوضحت أنه قبل عشر سنوات كان يجري تجهيز المراكز التبادلية ولكن من المفترض التمهّل بتطبيقه لحين جهوزيتها، وتأمين آليات النقل الجماعي من هذه النقاط إلى مركز المدينة، ما سيشكل عبئاً على المواطن.

كذلك كشف نائب محافظ ريف دمشق جاسم المحمود أنّ محافظة دمشق ستعمل على تأمين أكثر من 100 باص كهربائي لنقل المواطنين من «الكراجات» إلى مراكز النقاط التبادلية بين دمشق وريفها، والتي ستسهّل التنقل على الناس في هذه المناطق.

ونقل عن مدير هندسة المرور بريف دمشق أنّه تم إنجاز 60% من مشروع «الباصات الكهربائية» حيث سيتم شحن الحافلات بالطاقة من محطات في ريف دمشق بعد حصول 5 مناطق على موافقات لإنشاء هذه المحطات.

## القادمون من الريف ضحايا الخطة الجديدة!

سكان الريف الذين يقطعون مسافات يومية إلى دمشق للعمل أو الدراسة، سيكونون أول من يدفع ثمن هذا التوجه الجديد!

فالانتقال من بلدات الريف إلى الكراجات، ومن ثم إلى المراكز التبادلية في مركز المدينة، ليأتي ذلك الانتقال إلى المناطق المستهدفة داخل العاصمة، يعني وقتاً أطول ومصاريف إضافية، وسط أزمة معيشية خانقة أصلاً. أضف إلى ذلك الإرهاق الناتج عن التنقل بين أكثر من وسيلة مواصلات، مما يجعل هذه الرحلة اليومية أشبه بكابوس متكرر بالنسبة لهؤلاء! فالحجة الرسمية بأن الخطة تهدف إلى تخفيف

الازدحام داخل العاصمة، تخفي جزءاً هاماً من الحقيقة بأنها ستزيد العبء على الطرف الأضعف، وهم المواطنون القادمون من الريف إلى المدينة، في الوقت الذي يتم فيه غرض الطرف عن الكثير من المشكلات الجوهرية كالخطوط المرورية الذي يطغى عليه الكثير من الفوضوية والارتجالية، وضعف البنية التحتية للنقل العام داخل المدينة نفسها، بالإضافة إلى قلة وسائل المواصلات فيها، وعدم الالتزام بخطوطها!

## الباصات الكهربائية حلم في مدينة مظلمة!

الخطة تعتمد بشكل أساسي على استخدام باصات كهربائية، يفترض أن يتم شحنها في محطات مخصصة، وذلك لنقل الركاب من الكراجات إلى المراكز التبادلية وسط المدينة. وبغض النظر عن المستثمر المحلي المستفيد من الخطة المزمعة بضمان خط سير مخصص لتشغيل باصاته الكهربائية، فهنا تبرز أولى علامات الاستفهام: كيف سيتم تأمين الطاقة لهذه الباصات في مدينة تقطع فيها الكهرباء لساعات طويلة يومياً؟

فإذا كانت منازل المواطنين لا تحصل إلا على «فئات» من التيار الكهربائي، فمن أين ستأتي الطاقة لتشغيل هذه المنظومة الطموحة؟ فحتى منظومات الطاقات المتجددة ستحتاج إلى التزود بالتيار الكهربائي من الشبكة العامة! حيث يبدو أنّ الحديث عن باصات كهربائية في ظل هذا الواقع أشبه بالقفز فوق الواقع الصعب! وأيضاً إذا أنشئت المحطات الموعودة، فمن

سيضمن استمرارية عملها؟ أم أننا سنشهد طوابير جديدة، هذه المرة من الباصات المنتظرة لشحن بطارياتها، وبالتالي ستقطع المسير أمام المواطنين مجدداً على خطوط السير المخصصة لهذه الباصات!؟

## الازدحام حقيقة وذريعة!

من الواضح أنّ دمشق تعاني من ازدحام مروري خانق، لكن تحميل وسائل المواصلات القادمة من الريف مسؤولية هذه المشكلة هو تبسيط كبير للمشكلة!

فبالأسباب الحقيقية للزحام تتعلق بسوء التخطيط المروري، وبغياب تنظيم المواقف، وبقلة وسائل النقل العامة الفعالة داخل العاصمة نفسها، والكثير من الأسباب الأخرى! وبالتالي فإنّ الحلول البديلة، كالمراكز التبادلية والباصات الكهربائية، هي حلول ترقيعية تبدو كمن يضع الجهد في معالجة الأعراض، تاركاً المرض الأساسي يتفاقم!

بل ربما ستخلق هذه الحلول مشاكل إضافية ارتباطاً بخطوط السير المستجدة ووسائل المواصلات العامة التي ستخصص لها، وهي هنا الباصات الكهربائية، بعددها وقدرتها على تغطية الحاجة، في ظلّ ضرورات شحنها اليومي وصيانتها النورية وغيرها!

فالازدحام والضغط المروري في العاصمة حقيقة ملموسة لكنه يبدو ذريعة مناسبة لتخصيص خطوط سير للباصات الكهربائية التي ستدخل على خطوط الترخيم داخل العاصمة، مع ضمان ريعية ربحية منها لمصلحة مستثمريها، وطبعاً على حساب المواطنين القادمين من الريف إلى المدينة، بغض

النظر عن مدى مساهمتها بتخفيف الازدحام والضغط المروري في العاصمة!

## عام جديد عبء جديد!

الخطة لم تعد مجرد وعد على الورق، بل خطوة حقيقية ستدخل حيز التنفيذ قريباً، وربما قبل استكمال كامل متطلباتها! ومع ذلك، تبدو هذه الخطوة أشبه بمغامرة محفوفة بالمخاطر، في وقت يحتاج فيه المواطن إلى حلول أكثر واقعية وعملية! فهل ستتمكن الجهات المعنية في محافظة دمشق ومحافظة ريف دمشق من إنجاز هذه الخطة في ظل شح الطاقة وتردي البنية التحتية؟ أم أننا أمام فصل جديد من فصول التخطيط والارتجال؟

فمع بدء تنفيذ الخطة، ستجد العاصمة نفسها أمام تحديات مرورية وتخديمية مستجدة! فالمواطنون القادمون من الريف سيعانون من ارتفاع التكاليف وهدر الوقت وضباب الجهد، بينما ستبقى الأزمة المرورية والازدحام في العاصمة مشكلة مستمرة، ستفاقمها تحديات تشغيل منظومة النقل الجديدة بالطاقة الكهربائية وضمان استمرارها، بالتوازي مع متطلبات ضمان استمرارية أرباح مستثمريها طبعاً!

بمطلق الأحوال، ستكشف الأيام القادمة إن كانت هذه الباصات الكهربائية، بسيناريوهات تشغيلها على محاور النقل من الكراجات إلى المراكز التبادلية ستحلّ جزءاً من مشكلة نقل الركاب ومشكلة الازدحام فعلاً، أم أنّها ستصبح عبئاً إضافياً يُضاف إلى قائمة الأعباء التي أثقلت كاهل السوريين!؟

الحجة بأنّ الخطة تهدف إلى تخفيف الازدحام داخل العاصمة تخفي جزءاً هاماً من حقيقة أنّها ستزيد العبء على الطرف الأضعف وهم المواطنون القادمون من الريف إلى المدينة!

# الشتاء ما بين قسوة البرد وصمود الأرواح!



ها هي برودة الطقس تجد طريقها إلى حياة المواطن المفقر مجدداً، ليس فقط عبر انخفاض درجات الحرارة، بل عبر كل تفاصيل يومه المحفوفة بالمعاناة والحرمان، وسط ظروف صعبة تجعل الشتاء تحدياً مضاعفاً وعبئاً كبيراً على عاتق معظم الأسر، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والمعيشية الحالية، وتحت وطأة التقاعس واللامبالاة الرسمية!

وهل هي عاجزة فعلاً، أم إنه تقاعس متعمد في سبيل إنعاش السوق السوداء، التي لم تنقطع توريداتها، وهي متوفرة بكثرة وبالكميات الكافية، على حساب حياتنا وصحتنا وحقوقنا؟

## بدائل غير متاحة!

دائماً ما يترافق فصل الشتاء بتقنين كهربائي مجحف ليزيد من معاناة المواطن، فرغم ساعات الوصل التي لا تتجاوز الساعة في العديد من المناطق، والتي لا تكفي لتدفئة الغرفة أو تسخين المياه، بل وحتى لشحن البطارية، يبقى البرد سيد الموقف!

وبدلاً من اتخاذ إجراءات لتحسين واقع الكهرباء لتوفير حلول بديلة للتدفئة بسبب التقاعس الرسمي بتوزيع مازوت التدفئة، أو للتغطية الشكوية على هذا التقاعس بالحد الأدنى، عمدت الجهات الرسمية إلى زيادة التقنين خلال فصل الشتاء كالعادة، وصولاً إلى قضم الحق في ساعة الوصل الوحيدة، ولتحول التدفئة بالنتيجة إلى رفاهية لا يستطيع معظمنا تحملها!

فحتى الحطب بات رفاهية مخصصة «لشيمينييه» الطبقة المخملية، خاصة بعد أن تجاوز سعر طن حطب السنديان والصنوبر 5,5 ملايين ليرة، وحطب الليمون 4,3 ملايين، وحطب اللوز 2,7 مليون ليرة، دون أجور النقل!

وقد انتشرت في الأسواق أنواع أخشاب غير معروفة النوع والمصدر، وبسعر 5000 ليرة للكيلو، وهي مرتفعة السعر ومن الاستحالة اللجوء إليها للتدفئة من قبل أصحاب الأجور

جاء الشتاء والبرد ومعظم الأسر تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الأساسية مثل «التدفئة-الماوى المناسب- الملابس الدافئة والأحذية المناسبة- وكذلك الغذاء الكافي!» وهنا نتساءل مسؤولية من كل ذلك؟

## برد لا يرحم وجيوب هشة!

أصبح الحصول على وسائل التدفئة الأساسية حلمًا بعيد المنال لمعظم الأسر ذات الدخل المحدود، ففي الوقت الذي يحتاج فيه المواطن إلى التدفئة في هذا البرد القارس، يجد نفسه أمام خيارين: إما تحمل البرد، أو دفع مبالغ طائلة للحصول على القليل من المازوت، الذي وصلت أسعاره إلى 20 ألفاً للتر الواحد في السوق السوداء، وهذا في أحسن الأحوال، مما يجعل تكلفة شراء 25 لتر تعادل 500 ألف ليرة، وهي كمية تكفي لأسبوع واحد، أي تأمين التدفئة لثلاثة أشهر يكف الأسرة ثلاثة ملايين ليرة سورية، أي راتب الموظف خلال عام تقريباً!

فضلاً عن التقاعس الواضح في توزيع مخصصات التدفئة، والبالغة 50 لتراً للأسرة، والتي لا تكفي لأكثر من أسبوعين، بذريعة نقص التوريدات، إذ لم تتجاوز نسبة التوزيع 15% في معظم المحافظات!

وهنا نتساءل مجدداً ما الجدوى من كل التصريحات والتبجعات الرسمية والقرارات والتوجيهات إذا كانت الحكومة عاجزة عن تأمين تلك الكمية الهائلة من مازوت التدفئة لكل أسرة بوقت الحاجة لها في فصل الشتاء والبرد والصقيع؟

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه حتى التدفئة الذاتية هناك العديد من الأسر لا تجد إليها سبيلاً، فسعر الجاكيت تجاوز 600 ألف ليرة، وقس على ذلك!

سيناريو الشتاء هذا يتكرر كل عام، وفي كل عام تتفاجأ الجهات المعنية بموجات البرد والصقيع، وما علينا إلا الاعتياد على مشاهدة أطفالنا يذهبون إلى مدارسهم بملابس رقيقة، وأيديهم المرتجفة تحمل دفاتر مبللة من المطر! فلا مازوت تم توزيعه، ولا كهرباء متاحة، ولا حطب، فماذا يفعل المواطن بهذه الحالة وهو محاصر بقرارات وسياسات حكومية مفكرة، وبمنهجية جوفاء همها ملء جيوب قلة مفسدة على حساب البلاد والعباد!

والمفقرين! وتلجأ بعض الأسر اليوم إلى حرق الملابس المهترئة والأحذية القديمة، وحتى البلاستيك والكرتون للتدفئة، رغم المخاطر الصحية المرتبطة بهذه الوسائل البدائية، إلا أنه لا بديل آخر لديها لتدفئة أطفالها!

في خضم هذه المأساة الحقيقية يأتي حديث أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبرة خلال لقاء مع إذاعة شام إف إم، كمواظ السعداء في قلوب التمساع، إذ قال: «إن اعتماد المواطن هذا الشتاء سيكون على التدفئة الذاتية من خلال ارتداء الملابس السمكية والبجانبات، نظراً لارتفاع أسعار المازوت والحطب في السوق السوداء».

## زيادة أسعار الإسمنت وبعض التداعيات السلبية!



أسعار العقارات والمببرات أعلاه، ومن دون الغوص بالكثير من تفصيلاتها، تشير بوضوح إلى مدى تأثر الأسعار بتكاليف حوامل الطاقة، وهي من النتائج المباشرة لسياسات تحرير أسعارها بعد استكمال مسيرة قضم الدعم عنها!

لكن ما مدى تأثير زيادة أسعار الإسمنت المتتالية على القطاعات التي تعتمد عليه، والحديث هنا على أسعار العقارات وبدلات الإيجار ومشكلة السكن المزمنة!

فزيادة أسعار الإسمنت بشكل رسمي بين الحين والآخر خلق ويخلق تأثيرات واسعة مرتبطة بهذه القطاعات، ومن أبرزها: ارتفاع تكلفة البناء وتكاليف الإنشاءات، فالإسمنت يعد مادة أساسية في البناء، والارتفاعات السريعة عليه ستؤدي مباشرة إلى زيادة في تكلفة بناء العقارات، بما يتناسب مع الزيادات السريعة، مع هوامش إضافية أيضاً، وهذا الأمر سيؤدي إلى تسجيل المزيد من التراجع والتباطؤ بحركة البناء، بما في ذلك المشاريع السكنية الخاصة بذوي الدخل المحدود التي تقوم بها بعض الجهات العامة!

مع ارتفاع تكلفة البناء سترتفع أسعار العقارات وبدلات الإيجار سيؤدي إلى صعوبات إضافية في تأمين السكن، وخاصة للغالبية من أصحاب الأجور، الذين سيلجؤون أكثر إلى مناطق المخالفات والعشوائيات ذات التكلفة الأقل نسبياً، والنتيجة زيادة الضغط على هذه المناطق، مع زيادة توسعها وتعمق مشكلاتها! ارتفاع تكاليف المواد الأولية للبناء سيدفع المستثمرين في القطاع

ووافقت رئاسة مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارة الصناعة بتعديل سعر مبيع مادة الإسمنت البورتلاندي المعيار 32,5 المنتج لدى القطاع العام ليصبح بمبلغ «1,950,000» ليرة سورية/طن، متضمناً التكاليف وهامش الربح ورسم الإنفاق الاستهلاكي، وعلى أن يتم تسعير باقي أصناف الإسمنت وفق المعادلات المحسوبة لدى الشركة المنتجة لها.

وأوضح مدير عام الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء «عمران» أن موافقة اللجنة الاقتصادية على مقترح وزارة الصناعة المتعلقة بارتفاع تكاليف ومحللات الإنتاج. وبين أن أسعار حوامل الطاقة المتضمنة الكهرباء ارتفع الكيلوواط من 1150/ إلى 12150/ ليرة، وكذلك طن الفيول من 7/ ملايين إلى 9/ ملايين، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الخام والقطع التبديلية، إلى جانب زيادة الرواتب والأجور بنسبة 100%، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع التكاليف بزيادة بنحو 350 ألف ليرة.

العقاري، بغض النظر عن مكان استثماراتهم، في المناطق المنظمة أو في مناطق المخالفات والعشوائيات، إلى تخفيض استثماراتهم فيه، أو الانسحاب منه، وستتوجه بعض الاستثمارات، أو ما تبقى منها، إلى بعض القطاعات الأكثر استقراراً والأعلى ربحاً، أي مزيد من التشوه في قطاعات الاستثمار! تراجع الاستثمار في الإنشاءات العقارية وحركة البناء سيؤدي إلى زج المزيد من البطالة في سوق العمل، فكل العاملين في هذا القطاع ستتأثر أعمالهم ومهنهم

سلباً بنتيجة تراجع هذا الاستثمار وحركة البناء! ما سبق أعلاه من سرد لبعض التأثيرات المباشرة لقرار بسيط بنظر الحكومة مثل قرار زيادة أسعار الإسمنت، وبغض النظر عن مبررات وذرائع هذه الزيادة، تعتبر تأثيرات كارثية بمقاييس الاقتصاد، وهي لا شك ليست بعيدة عن أذهان الحكومة والرسميين، ومع ذلك هناك الكثير من اللامبالاة حيالها، بدليل فرض زيادات متتالية على أسعار الإسمنت ومواد البناء ومستلزماته بين الحين والآخر!

# سورية والجوع: كيف غيرت الحرب



إلى الاعتماد على المساعدات الغذائية الدولية، حيث تلقى مليون شخص دعماً غذائياً من وكالات الأمم المتحدة.

قبل الحرب، كانت سورية تنتج حوالي 4 ملايين طن من القمح سنوياً، وهو ما يكفي لتلبية الاستهلاك المحلي وتصدير فائض يبلغ حوالي 1,5 مليون طن إلى دول مثل الجزائر وتونس وإيطاليا. ومع انفجار الأزمة، انخفض الإنتاج بشكل حاد إلى 1,8 مليون طن في 2014. والأمر لم يتوقف عند القمح، فقد انخفض إنتاج الشعير من 747 ألف طن في المتوسط بين 2010-2014 إلى 594 ألف طن في 2014. أما إنتاج الذرة، فقد تراجع أيضاً بنسبة 15% خلال الفترة ذاتها.

## استنزاف للمياه وتفاقم في الأضرار البيئية

تعد الموارد المائية واحدة من أهم المكونات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي. وفي سورية، تأثرت السياسات المائية بعوامل جغرافية وسياسية واجتماعية. منذ الخمسينيات، ركزت الحكومات على مشاريع الري الكبرى مثل مشروع الغرات، الذي ساهم في تحويل المناطق الصحراوية في الجزيرة إلى أراض زراعية منتجة. ومع ذلك، أدى الاستخدام المفرط للموارد المائية إلى استنزاف الأحواض الجوفية.

في عام 2007، استهلكت سورية 19,2 مليار متر مكعب من المياه، وهو ما يزيد بـ 3,5 مليار متر مكعب عن معدل التجدد الطبيعي للمياه. كما أن اعتماد الري على الأبار غير المرخصة أدى إلى استنزاف خطير للموارد المائية. على سبيل المثال، جف نهر الخابور، أحد الأنهار التاريخية في سورية، بحلول عام 2001. وهذا الاستنزاف غير المستدام للموارد المائية

27% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001، ووظفت حوالي 17% من القوة العاملة.

## السنوات العجاف: فحط الجفاف وفحط النيوليبرالية

في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الجديدة، دخلت سورية مرحلة جديدة من التحولات الاقتصادية التي ركزت على تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص. وكان لهذه السياسات تأثير سلبي على القطاع الزراعي بشكل فائق.

وأحد الأمثلة البارزة على هذه السياسات كان إصدار القانون رقم 56 لعام 2004، الذي سمح لأصحاب الأراضي بإنهاء عقود المزارعين وإبرام عقود مؤقتة بدلاً منها. حيث أدى هذا القانون إلى فقدان الفلاحين لحقوقهم التاريخية في العمل على الأراضي، مما تسبب في نزوح عدد كبير منهم من المناطق الريفية إلى المدن. وتشير التقديرات إلى أن عدد العمال الزراعيين انخفض بنسبة 40% بين عامي 2002 و2008 بسبب سوء إدارة الأراضي والمياه، وهو تحول أثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي المحلي.

في الوقت نفسه، ضرب الجفاف شديداً بين عامي 2006 و2010، مما تسبب في واحدة من أسوأ الأزمات الزراعية في تاريخ سورية الحديث. انخفض إنتاج القمح بنسبة 47%، بينما شهد إنتاج الشعير انخفاضاً أكبر بنسبة 67%. وفي المناطق غير المروية، كان الوضع أكثر كارثية حيث انخفض الإنتاج بنسبة 82%، ولم تكن الحكومة - وفق تقاريرها الرسمية - قادرة على تلبية احتياجات السكان الغذائية بشكل كامل، واضطرت سورية لأول مرة في تاريخها

كان الأمن الغذائي تحدياً استراتيجياً طويل الأمد بالنسبة لسورية على مر تاريخها، وهو يعكس ليس فقط قدرة البلاد على إنتاج غذائها محلياً بل أيضاً على تعزيز سيادتها الوطنية. ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي، اعتمدت سورية سياسات زراعية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، مما جعلها واحدة من أكثر الدول استقراراً في منطقة شرق المتوسط من حيث الإمدادات الغذائية. وفي التسعينيات، تمكنت سورية - وفقاً للمعطيات المعلنة - من تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في إنتاج القمح، وهو المحصول الأساسي الذي اعتبر ركيزة الأمن الغذائي الوطني. لكن مع دخول الألفية الجديدة، واجهت الزراعة السورية تحديات متزايدة نتيجة التحولات الاقتصادية نحو النيوليبرالية، وضعف البنية التحتية المائية، والجفاف الذي ضرب البلاد في الفترة ما بين 2006 و2010.



## شكّلت الزراعة في السبعينيات والثمانينيات حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي ثم توقف النمو تقريباً خلال السنوات اللاحقة

على توزيع الأراضي وتنظيم استخدام الموارد المائية، واستكمال العمل على مشاريع كبرى مثل مشروع الغرات الذي كان حجر الزاوية في الاستراتيجية الزراعية للدولة السورية.

خلال تلك الفترة، تمكنت سورية من تحويل الزراعة إلى أحد محركات الاقتصاد الوطني. كانت مشاريع الري المدعومة من الدولة، إلى جانب تحسين البذور المحلية، من أهم عوامل تعزيز إنتاجية المحاصيل. على سبيل المثال، أدى تحسين بذور القمح بالتعاون مع مركز الأبحاث الدولية في المناطق الجافة (ICARDA)، إلى زيادة غلة القمح بشكل كبير. كما قدمت الحكومة دعماً كبيراً للمزارعين من خلال توفير الأسمدة المدعومة والوقود بأسعار منخفضة.

بناءً عليه، شكّلت الزراعة في السبعينيات والثمانينيات حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي لسورية، ثم توقف النمو في هذا القطاع تقريباً خلال السنوات اللاحقة، حيث ساهمت الزراعة بنسبة

## ■ اسعد خطر

أدت العوامل السابقة إلى أزمة غذائية داخلية غير مسبوق، وذلك حتى قبل انفجار الأزمة السورية في عام 2011. ومع تحول الأزمة إلى الشكل العسكري، كان الغذاء السوري على لائحة أكثر قطاعات الاقتصاد تعرضاً للضرر، وهو ما انعكس في التقارير الدولية الدورية التي تثبت ارتفاعاً غير مسبوق في مستويات انعدام الأمن الغذائي في البلاد، وانضمام مجموعات جديدة من السكان في كل عام إلى عداد المعرضين للخطر الغذائي بشكل خاص.

## الأمن الغذائي

### بعد الاستقلال وتمكين الزراعة

تعود جذور السياسات الزراعية الشاملة في سورية خلال القرن الماضي إلى عقدي الخمسينيات والستينيات، عندما تبنت الحكومات السورية برامج شاملة لما يسمى بالإصلاح الزراعي، ركزت

# وما سبقتها ملامح الزراعة في سورية؟



إلى 50% في بعض المناطق، بسبب نقص البذور والأسمدة. واليوم، تتفق معظم البحوث الاقتصادية في العالم حول أن إعادة بناء القطاع الزراعي في سورية تتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتغيير الجذري في السياسات بما فيها السياسات الزراعية. ومن الضروري أولاً وقبل أي شيء تعزيز الدعم الحكومي للمزارعين وتطوير تقنيات الزراعة المستخدمة للتغلب على التحديات البيئية والاقتصادية.

صومعة حبوب كانت موجودة قبل الحرب، لم يتبق سوى 22 صومعة تعمل بحلول عام 2016. كما فقدت البلاد 70% من قدراتها في طحن الحبوب نتيجة الحرب ونهب المعدات. إضافة إلى ذلك، تضررت مشاريع الري بشكل كبير، حيث أصبح حوالي 50% من الأراضي المروية غير صالحة للزراعة بسبب نقص الوقود وتعطل المضخات. فوق ذلك، تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة «FAO» إلى أن إنتاجية الأراضي المزروعة تراجعت بنسب تصل

الكبرى مثل دمشق وحلب. وتشير تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادرة في عام 2009، إلى أن نحو 300,000 عائلة نزحت من منطقة الجزيرة إلى ضواحي المدن السورية وإلى لبنان، حيث واجهوا ظروفًا معيشية صعبة.

قبل الحرب، كانت منطقة الجزيرة السورية تنتج حوالي ثلثي القمح السوري. لكن الصراع دمر البنية التحتية للري، وأدى إلى تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي. وأصبحت تكاليف نقل القمح من الجزيرة إلى دمشق باهظة جداً، حيث ارتفعت من 130 دولاراً للطن الواحد قبل الحرب إلى حوالي 310 دولارات وبشكل خاص بسبب الإتاوات التي فرضت على عمليات النقل. وشكل هذا الأمر ذريعة للنخب الاقتصادية للانتقال نحو استيراد القمح من الخارج بوصفه «أرخص نسبياً».

## الخسائر لا يمكن تعويضها إلا بالتغيير الجذري

بالإضافة إلى الدمار الذي لحق بالبنية التحتية الزراعية، تعاني سورية من تحديات بنيوية في قطاع الزراعة. حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 40% من القوى العاملة الزراعية قد فقدت منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بينما انخفض عدد المواشي بشكل كبير. على سبيل المثال، انخفض عدد الأغنام من 15 مليوناً إلى حوالي 9 ملايين فقط. وفي الوقت نفسه، أدى الحفر العشوائي للآبار إلى استنزاف خطير للمياه الجوفية، مما يهدد استدامة الزراعة على المدى الطويل.

وأدت الحرب إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية الزراعية. فمن بين 140

كان له تأثير مباشر على الإنتاج الزراعي، وأدى إلى تقليل المساحات المزروعة مع مرور الوقت.

وبالإضافة إلى الجفاف، عانت سورية من تدهور التربة بسبب الاستخدام المكثف للأسمدة والممارسات الزراعية غير المنظمة. وفي المناطق الشمالية الشرقية، أدى سوء إدارة مشاريع الري إلى تملح الأراضي، مما جعل مساحات شاسعة غير صالحة للزراعة. كما ساهم تغير المناخ العالمي في جعل الظواهر الطبيعية مثل الجفاف أكثر حدة وتكراراً.

ومع بداية الحرب، تفاقمت هذه التحديات البيئية. حيث تضررت الأنظمة البيئية بشكل كبير بسبب عمليات القصف المتبادل، وحرق المحاصيل في أوقات مختلفة، وعمليات نزوح السكان. كما أن التلوث الناجم عن استخدام المياه الملوثة في الري أدى إلى تفشي الأمراض المنقولة عن طريق الغذاء. وفي الكثير من المناطق الريفية، اضطر المزارعون إلى تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات بسبب ارتفاع أسعارها ونقص توافرها، مما أدى إلى انخفاض غلة المحاصيل.

## التهجير والنزوح كنتيجة لتضرر الزراعة

منذ عقود، كانت المناطق الريفية تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. لكن مع تراجع الإنتاج الزراعي بسبب السياسات النيوليبرالية والجفاف والحرب، ارتفعت معدلات الفقر بشكل حاد في الريف السوري. في منطقة الجزيرة، التي كانت تُعد «سلة غذاء سورية»، وصل معدل الفقر إلى 80% بحلول عام 2010، أي قبل الحرب مباشرة. وتسببت هذه الأزمة في نزوح جماعي للسكان من المناطق الريفية المتضررة إلى المدن



**في منطقة الجزيرة التي كانت تُعد «سلة غذاء سورية» وصل معدل الفقر إلى 80% بحلول عام 2010 أي قبل الحرب مباشرة**

# لماذا ازدادت روسيا ثراءً وليس فقراً بعد الحرب؟



بعد الحرب الأوكرانية-الروسية، أثار التساؤل حول ما إذا كانت روسيا تزداد فقراً أم ثراءً جداً واسعاً، ولم يتم التوصل إلى إجابة حاسمة. من هنا بدأ لي أنغ، الباحث الصيني الزائر في الجامعة الروسية العليا للاقتصاد، بحثه عن الإجابة. في المقال التالي أبرز ما جاء في مقاله.

■ انغ لي  
ترجمة: قاسيون

لا يمكن إنكار أن الحرب الأوكرانية-الروسية سرّعت من التحولات الكبرى في السياسات الاقتصادية لروسيا، حيث باتت تولي أهمية أكبر للإنتاج المادي المحلي بشكل مستقل. وقد نفذت روسيا سلسلة من السياسات الصناعية، مما سمح للعديد من المصانع والمزارع والمؤسسات البحثية، بعد ثلاثين عاماً من تفكك الاتحاد السوفيتي، بالحصول مجدداً على تمويل خاص لهذه الصناعات. وفي ظل دعم الدولة للمشاريع الخاصة أيضاً، استعادت العديد من القطاعات طاقتها الإنتاجية بل وتجاوزت مستوياتها العليا التي بلغت في الحقبة السوفيتية.

إضافة إلى ذلك، سياسياً، بدأ المسؤولون في مختلف المستويات في التنافس لتحقيق إنجازات في مجالات جذب الاستثمار، وإحياء الصناعات، وبناء البنية التحتية. السياسات الصناعية، والتكنولوجيا، ومنافسة الإنجازات بين المسؤولين، منحت السياسة والاقتصاد الروسيين طابع «الحكومة الفاعلة». كما أصبح التوجه نحو «استبدال الواردات، والسعي لزيادة الصادرات» عقيدة اقتصادية سائدة. ومن بين جميع القطاعات، شهد القطاع الزراعي في روسيا أسرع وتيرة للنهوض. ففي الوقت الراهن، حققت البلاد اكتفاءً ذاتياً كاملاً في ثلاث فئات غذائية رئيسية ترتبط بحياة السكان اليومية: اللحوم، والبطاطا، والمنتجات البحرية. كما أن البيض حقق الآن نسبة اكتفاء ذاتي تبلغ 98,6%. أما الحليب، والخضروات، والبطيخ، فتجاوزت جميعها خط الأمان الغذائي. ومع ذلك، يبقى الاكتفاء الذاتي في مجال الفواكه عند 46% فقط، وهو أقل من نسبة 60% التي تُعتبر الحد الأدنى لمستوى الأمان الغذائي، وذلك بسبب القيود المناخية والجغرافية.

يمكن القول إن الزراعة في روسيا اليوم قد نجحت في حل مشكلتي «الشبع» و«الجودة»

من خلال وضع اللحوم والبيض والحليب والخضروات تحت السيطرة المباشرة في «سلة الغذاء» و«صحن الطعام» الخاص بها. كما أن الوضع الممتاز للأمن الغذائي أسهم في استقرار أسعار المواد الغذائية خلال فترة الحرب، مما ساعد على ضمان استقرار معيشة السكان والاستقرار السياسي في البلاد.

## إحياء الصناعة الزراعية للبرسيم

لم تكن نهضة الزراعة في روسيا ممكنة دون السياسات الصناعية والتجارية التي تبنتها الحكومة من أعلى إلى أسفل. توفر عملية إحياء صناعة البرسيم في روسيا مثلاً تطبيقياً واضحاً. يُعتبر البرسيم، بوصفه «ملك الأعلاف» عالي البروتين، الركيزة المادية لصناعة الألبان واللحوم، وله أهمية بالغة في تأمين استهلاك اللحوم والحليب للسكان. وقد شهدت الزراعة الصناعية للبرسيم في روسيا فترة من الازدهار، حيث كانت الصناعة والبحث العلمي المرتبطان بها في الاتحاد السوفيتي مقارنين في مستواهما نظيرهما في الولايات المتحدة. ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبسبب اعتماد زراعة البرسيم الصناعية بشكل كبير على نظام زراعي مكثف يدمج الزراعة والمعالجة والتخزين والنقل مع سلسلة إنتاج متكاملة للحوم والألبان، أصبح من الصعب على العديد من المناطق الريفية في روسيا الاستمرار في زراعة البرسيم، مما أدى إلى انهيار هذه الصناعة واختفائها تقريباً.

منذ عام 2014، بدأ العلماء الروس في تسليط الضوء على أهمية صناعة البرسيم وتقديم توصيات لوزارة الزراعة الروسية. وفي الوقت ذاته، انخرط بعض الباحثين الذين انتقلوا إلى القطاع الخاص في زراعة البرسيم والترويج له وإعادة تنظيم جمعياته الصناعية. في هذا السياق، شهد عام 2018 توسعاً كبيراً في زراعة البرسيم في أنحاء روسيا، ليحقق الاكتفاء الذاتي بحلول عام 2021.

في عام 2022، اقترح الرئيس فلاديمير بوتين شخصياً على الرئيس الصيني شي جين بينغ

تصدير البرسيم إلى الصين، وحصل على الموافقة. وفي العام نفسه، بدأت الحكومة الروسية بتخصيص ميزانيات كبيرة لمؤسسات البحث الخاصة بالبرسيم، كما أقرت آلية تمويل مشتركة بين الوزارات والبنوك الكبرى، تشبه هيئة التخطيط الصينية، لتقديم التمويل اللازم لشركات تصدير البرسيم والجمعيات الصناعية. في تشرين الأول الماضي، كان مسؤولو وزارة الزراعة الروسية والسفارات في الخارج يساعدون التجار على الترويج للبرسيم الروسي في الصين والسعودية، وهما أكبر مستوردين لهذه المادة. هذا المثال يعكس بوضوح نموذج التنمية الصناعية في روسيا، الذي يعتمد على مبادرات خاصة بدعم حكومي. كما أن الوفرة في البرسيم والأعلاف الأخرى أسهمت في استقرار إمدادات اللحوم والألبان وأسعارها خلال فترة الحرب.

عند الحديث عن «إعادة بناء القدرة الإنتاجية المادية»، فقد شهدت روسيا تغييرات عميقة في عدة جوانب، من الناحية الأيديولوجية، هناك تيار فكري في روسيا يدعو إلى أن «الإمبراطورية الروسية»، و«الاتحاد السوفيتي»، و«الاتحاد الفيدرالي» ثلاثة عصور «غير متناقضة». فعلى الرغم من أن الروس اليوم لديهم آراء متنوعة حول الحقبة السوفيتية، إلا أن معظمهم يحتون ويقدرون القدرات الإنتاجية الهائلة التي كانت موجودة في ذلك الوقت. تم دمج هذه الحقب في العقل القومي الروسي، فاندجت معاً دون أي تناقض، وأصبحت جزءاً مهماً من الأيديولوجية السياسية والاقتصادية الحالية في روسيا. حيث رفعت بعض الشركات أعلام الإمبراطورية الروسية، والاتحاد السوفيتي، والفيدرالية، الثلاثة في وقت واحد، على مداخلها، مما يعكس موقفها السياسي.

ثانياً، هناك نزعة في روسيا تدعو إلى «استبدال الواردات» و«زيادة الصادرات». عند التواصل مع العلماء ورجال الأعمال الروس، يعبرون بوضوح عن رغبتهم في «ألا يتم تصدير المواد الخام، بل المنتجات الجاهزة»، و«لا يرغبون في أن يزرع الصينيون الأرض في روسيا، بل شراء المنتجات الجاهزة فقط»، و«لا يمكنهم الانخراط في إنتاج مادي على نطاق واسع لأن ذلك قد يجعل الصينيين يحتقرونهم»، وهذا يظهر مدى رغبتهم في التصدير. الآن، يكره

المسؤولون الروس ورجال الأعمال فكرة «الأصول الخفيفة» التي يقدمها رجال الأعمال الصينيون أثناء المفاوضات، ويفضون بشكل عام أن يقوم الصينيون بنقل التكنولوجيا وإنشاء مصانع تجميع في روسيا.

## صناعة السيارات

في النصف الأول من هذا العام، قامت صناعة السيارات الروسية بالضغط على الهيئات التشريعية لإصدار ضريبة عالية على السيارات المستوردة من الخارج، وهي مثال نموذجي على هذه السياسة. حيث يمكن أن تتجاوز ضريبة التخلص من السيارات المستوردة سعر السيارة الجديدة بمقدار 1,5 مرة، مما يقضي فعلاً على طرق «الاستيراد الموازية» للسيارات عبر دول آسيا الوسطى. في ظل هذه القيود الضريبية، إذا أرادت الشركات الأجنبية الحفاظ على حصتها في سوق السيارات الروسية، يجب عليها القيام بالإنتاج المحلي، وهو ما يُعتبر النسخة الروسية من «التبادل السوقي مقابل التكنولوجيا».

فيما يتعلق بالشراء من الصين، يتمسك تجار روسيا المدعومين حكومياً بمبدأ «تجنب الوسطاء» ويصلون إلى المقاطعات الصينية لتحديد الموردين الأساسيين. في العمليات الفعلية، يقوم تجار روسيا بالاستفسار بشكل متكرر وصبور حول الأسعار. حتى لو كانت روسيا في عجلة من أمرها، فإن دورة الاستفسار لديهم طويلة. ثم يقومون بتجميع أسعار الموردين ويبدأون الجولة التالية من التفاوض بعد إجراء تحليل دقيق للأسعار.

هذا النظام الموجه من الدولة في روسيا فعال جداً لدرجة أن بعض مديري المبيعات الصينيين يشيرون إلى أن السوق الروسية أصبحت سوقاً بلا أرباح «بالنسبة لأولئك المديرين». في ظل الاستفسارات الدقيقة من قبل تجار روسيا والمنافسة بين الشركات الصينية، انخفضت أسعار بعض المنتجات الكهربائية وميكانيكية بشكل كبير في الأشهر الستة الماضية، وأصبحت بعض المنتجات لا تحقق أي أرباح. لا يقتصر الأمر على ضغط الأسعار فقط، بل إن هذا النظام الموجه من الدولة في روسيا يفرض أيضاً على الشركات الصينية نقل التكنولوجيا وإنتاج المنتجات محلياً.

في ظل دعم الدولة استعداد العديد من القطاعات طاقتها الإنتاجية وتجاوز بعضها المستويات العليا التي بلغت في الحقبة السوفيتية



## قضايا الشرق

## صعود «الجنوب» إلى المسرح العالمي

تنظر القوى العظمى للعالم بوصفه مسرحاً واحداً، وعلى هذا الأساس لا يمكن النظر إلى أي خطوة جديدة بمعزل عما يجري في مناطق أخرى، فمنذ بدء الحرب الأوكرانية كان التركيز الأمريكي ينصب على جبهة أوروبا، لكنهم وبسرعة اتجهوا للتصعيد في شرق آسيا عبر ملف تايوان، لكن تعقد أزمة المركز الرأسمالي فرضت عليه ودون تهمة أي من الجبهات السابقة، فتحت جبهة جديدة في الشرق الأوسط، وذلك كله مع تطورات خطيرة ومتسارعة تجري في أفريقيا، لكن وبرغم هذا التوسيع في مساحة الصدام الجغرافية، استطاع الفريق المقابل بالاعتماد على موارده وتوافقات بينية واسعة صد الضربات، وإلحاق خسائر جسيمة بالمعسكر الأمريكي، نتج عنها تراجع كبير في التواجد في أفريقيا، ومأزق كبير في أوكرانيا، فضلاً عن نقل القطع العسكرية وحاملات الطائرات من مكان إلى آخر، ما فرض حالة استنزاف مرهقة، وتحديدًا بعد أن اصطدمت الولايات المتحدة و«إسرائيل» بحائط صدين في الشرق الأوسط.

ومع أن واشنطن واتباعها يملكون موارد لاستمرار التصعيد الحالي، إلا أنهم يصلون تدريجياً إلى نتيجة موضوعية تغلق أمامهم فرص توسيع المساحة الجغرافية للصراع، دون أن يلحقوا هزيمة بأى من خصومهم الذين يظهرون لياقة منقطعة النظير، وقدرة عالية على تحمل الضربات وردّها بأخرى موجعة أكثر.

ونستطيع اليوم القول: إننا بتنا أمام لحظة مفصلية، سنشهد فيها هجوماً مضاداً شاملاً يجري فيه كسب نقاط إضافية، وإطباق الحصار على المهاجرين المأزومين بعد دخولهم فيما يشبه أزمة حكم جماعية، تتراقب مع أزمات اقتصادية ولوجستية، لن يكون حلها ممكناً في ظرف الحالي.

التصعيد سيظل فيما يبدو سمة المرحلة الحالية، ولن يكون وقف الهجمة الغربية هيناً، فالمعركة ليست في أوكرانيا ولا في تايوان أو الشرق الأوسط وأفريقيا، بل هي في تلك المناطق كلها مجتمعة، وتقهقر الخصم في أي من هذه الجبهات سيفتح الباب أم انتكاسات في الجبهات الأخرى، ما سيثبت النتائج على الأرض، وينهي حقبة مظلمة من التاريخ، ويرسخ دعائم عالم جديد، تنتهي فيه الأحادية القطبية الأمريكية، ويؤدي الجنوب العالمي دوره الذي حرم من أدائه لعقود مضت...

## وقف إطلاق النار في لبنان... تغيير تفصيلي لا أكثر!



التراجع عنه، لكن ذلك لا يعني مطلقاً أن الهدف الاستراتيجي الأعلى تغير، لا بل إن رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو- وفي كلمته التي أعلن فيها عن وقف إطلاق النار- أرسل تهديدات خطيرة لكل من سورية وإيران، وأكد أن الحرب لم تنته بعد!

## الخواصر الهشة

إن مجمل التحركات الأمريكية والصهيونية منذ بدء وقف إطلاق النار تؤكد أننا أمام فصل جديد، أو محاولة مختلفة لتفجير المنطقة، بل أيضاً بقاع أخرى من العالم، فالكيان أرسل في خروقاته الباكورة لوقف إطلاق النار رسالة سياسية مفادها أنه لا يتجه إلى تهمة شاملة حتى في الجبهة اللبنانية، بل ربما أن تؤدي هذه الخروقات إلى انهيار الهدنة وعودة للمواجهات بشكل وحدة مختلفة، لكن من المثير للانتباه أننا بدأنا نشهد تحركات خطيرة في اليمن وسورية، لا يمكن النظر إليها إلا بوصفها خطوات تصعيدية جديدة تتسجم تماماً مع الاستراتيجية الأمريكية-الصهيونية، ويمكن لنا أن نضيف في هذا السياق، أن الخواصر الهشة في المنطقة ستكون مستهدفة بغض النظر عن الزريعة والشكل الذي يجري فيه هذا الاستهداف، فإمكانات تفجيرها موجودة، وربما يأمل أصحاب مشروع الفوضى أن يحققوا نتائج أسرع في استهداف المراكز الأضعف، واستثمار النار التي يمكن أن تنتج عن هذه البؤر، مع تحركات موازية في بقاع أخرى من العالم، في تايوان وأوكرانيا استعداداً لجولات تصعيد جديدة.

جولة العنف التي نعيشها لم تنته بعد، بل إننا سنتجه في الغالب إلى ذروة جديدة من التصعيد، لا يهم أين تكون بالمعنى الجغرافي، لكن ما يهمنا أنها فصل آخر، وبشكل جديد للمعركة ذاتها، وتظل في الوقت نفسه الاحتمالات كلها واردة، ولا يمكن استبعاد أي منها.

## التفجير هو الهدف

المسألة الأولى التي يمكن الحديث حولها هي: أن الهدف الأمريكي-«الإسرائيلي» لم يكن الذهاب إلى حرب لأجل الحرب، بل الهدف الفعلي هو تسخين الإقليم، ودفعه نحو الانفجار، والأفضل أن تتحقق هذه المهمة بأقل قدر ممكن من الخسائر من جانبهم، مع العمل على تعظيم خسائر الأطراف المقابلة، ولا نقصد هنا الخسائر العسكرية والمادية فحسب، بل يستهدف مشروع الفوضى نقاط الارتكاز التي يمكن أن يحدث اختلالها الانفجارات الداخلية المطلوبة. وعلى هذا الأساس لم تكن الأهداف المعلنة للحرب العدوانية الصهيونية الأخيرة سوى جزء من الدعاية الإعلامية، حتى وإن تعين عليه تحمل نتائجها السياسية، فعلى الرغم من أن الأمل في القضاء على المقاومة في لبنان وفلسطين موجود بالفعل بأذهان قادة الولايات المتحدة والصهيونية، إلا أنهم يدركون بلا شك أن تحقيق هدف كهذا غير ممكن ضمن المعطيات الحالية، وعلى هذا الأساس كانت الحرب في لبنان مطلوبة طالما تحقق الهدف في تفجير الفوضى، ولكن يبدو أن الحائط الذي اصطدموا به في لبنان كان يمكن أن يقلب السحر على الساحر، ويمكن أن يكون السبب الذي يفسر الذهاب إلى وقف لإطلاق النار. وبما أن الهدف هو التفجير، والحرب في هذا السياق هي واحدة من أدوات أخرى يمكن استخدامها، فذلك لا يعني أن هناك تغييراً في الخطة الشاملة، إذ أن الدخول إلى لبنان كان تفصيل تكتيكي يمكن تعديله شكله، أو حتى

## علاء ابوضراج

دخل اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان حيز التنفيذ مع فجر يوم الأربعاء 27 تشرين الثاني الجاري، وخلال الساعات التالية بدأ آلاف النازحين اللبنانيين يعودون إلى مناطقهم وقراهم، بينما تستمر حالة اضطراب شاملة في المستوطنات شمال فلسطين المحتلة، ولا توجد مؤشرات ملموسة على إمكانية عودة عشرات الآلاف من المستوطنين إليها قريباً، حتى أن مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أصدر مع وزارة الدفاع أمراً بمنع دخول المستوطنين إلى المناطق القريبة من الحدود مع لبنان، ويضاف إلى ذلك أن الخروقات «الإسرائيلية» لم تتأخر، وبدأت بعد ساعات قليلة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وهو ما دفع الجانب اللبناني لإصدار بيان بهذا الخصوص، لا بل بدأت بعض الأصوات بوصف الاتفاق بأنه «هش».

لا شك أنه من المطلوب الوصول إلى تهدئة، لا في لبنان فحسب، بل في غزة والمنطقة كاملة أيضاً، ويمكن للمراقب العادي الخروج باستنتاج بسيط، هو أن اتفاق وقف إطلاق النار هو اعتراف بأن قدرات جيش الاحتلال مع الدعم الأمريكي غير المسبوق لم تكن كافية لاستمرار الصراع بالشكل السابق، وكان الكيان مضطراً للتراجع عن أهدافه المعلنة من الحرب، فبدلاً من «إنهاء حزب الله وتفكيك قدراته» كان مضطراً لعقد اتفاق تحت النار، وهذا دون أدنى شك انتصار جديد للمقاومة، لكن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال أننا أمام «تحول» في الاستراتيجية الأمريكية-«الإسرائيلية» بل إن ما جرى يمكن النظر إليه بوصفه تغيير في شكل إدارة المعركة، ولا ثبات ذلك يتوجب علينا النظر إلى مسألتين أساسيتين...

بعد التوصل لاتفاق يقضي بوقف إطلاق النار على الجبهة اللبنانية، يبدو الوقت ملائماً لإعادة طرح سؤال جوهري حول الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وخصوصاً كون الأخيرة أدت دوراً في الوصول إلى الاتفاق بعد أن كانت طوال الشهور الماضية تؤجج الصراع، وتعيق فعلياً إنجاز أي اتفاق سواء في غزة أو لبنان، فهل حقاً تغيرت السياسة الأمريكية-«الإسرائيلية»؟ أم أننا أمام فصل جديد من مخطط الفوضى ذاته؟!

# هل سنشهد عتبة تصعيد جديدة في تايوان؟!



تعيش تايوان اليوم على صفيح ساخن، مع تصاعد التوترات بين القوى الكبرى في العالم، فقد أصبحت نقطة محورية في صراع مستمر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فما الذي يجري بالفعل في هذه المنطقة الحساسة؟ وهل نحن على عتبة جولة جديدة من التصعيد؟

■ احمد علي

## مناورات في تايوان والمضيق

في الأسابيع الأخيرة، شهد مضيق تايوان تصعيداً في الأنشطة العسكرية، فالبحرية الأمريكية، قامت بخطوة استفزازية واضحة، إذ عبرت طائرة دورية تابعة لها مضيق تايوان، في مؤشر جديد على سياسة «التواجد المستمر» التي تنتهجها واشنطن بالقرب من الحدود الصينية.

وهذه التحركات العسكرية، التي تجري بالقرب من المياه الإقليمية لتايوان، تأتي في وقت حساس بعد المناورات العسكرية المكثفة التي تجريها تايوان في مضيق تايوان أيضاً، حيث تقوم «تايبيه» بتدريبات عسكرية دورية، تشمل المناورات البحرية والجوية، في محاولة لتعزيز استعداداتها الدفاعية في مواجهة أي هجوم محتمل من الصين.

وفيما يبدو، فإن المناورات التايوانية في المضيق، التي يتم تنفيذها بشكل منتظم تحت إشراف الحكومة التايوانية، تهدف إلى تعزيز القدرة العسكرية لصد ما تعتبره محاولات «غزو» من قبل الصين، لكنها في الوقت نفسه، ترفع من مستوى التوتر في المنطقة. وتزامن هذه المناورات مع الدوريات العسكرية الأمريكية يزيد من تعقيد الصورة، حيث تعتبر بكين هذا الوجود الأمريكي في مياهها الإقليمية خرقاً لسيادتها.

## الرئيس والجزر الأمريكية!

في ظل تقارير عن زيارة مرتقبة لرئيسة تايوان تساي إنغ-وين إلى جزر أمريكية في إطار جولة تشمل دول أمريكا الوسطى والكاريبي. ووفق المعلومات المتاحة، فإن الزيارة كانت

تتعلق بشكل رئيسي بتمرير دعم دبلوماسي من الولايات المتحدة لتايوان.

والحديث عن الزيارة يأتي في وقت حساس، حيث تشهد تايوان ضغوطاً متزايدة من الصين التي تعتبر تايوان جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، وهو ما يدعمه القانون الدولي، والتحرك الأمريكي في هذا السياق، لا يعتبر مجرد دعم دبلوماسي، بل عملياً هو تدخل عسكري ملموس، يعكس دعم واشنطن لخطط تايوان الاستقلالية. في هذا الصدد، تزداد الأسئلة حول الزيارة: هل هي زيارة عادية تندرج ضمن العلاقات الثنائية بين تايوان والولايات المتحدة، أم أنها رسالة استراتيجية ذات طابع سياسي وعسكري قد تكون لها تداعيات طويلة المدى؟ المعلومات المتداولة تشير إلى أن هذه الزيارة - وبحال حصلت - تمثل خطوة تصعيدية في النزاع الدائر بين الصين وتايوان، وهي من وجهة نظر بكين تدخل غير مقبول في شؤونها الداخلية، وإن كانت لم تحصل حتى الآن، فإن الحديث عنها هو تمهيد للتصعيد.

## الصين في ظل التصعيد

تتعامل بكين بشكل صارم مع سيادتها على جزيرة تايوان، وترى هذا الملف كواحد من أكثر الملفات حساسية بما يخص الأمن الوطني، لكن ومع تصاعد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وتزايد المناورات التايوانية، أصبحت بكين أكثر قوة في ردودها، فالحكومة الصينية حذرت مراراً من مغبة التصعيد، مؤكدة، أن الرد سيكون قاسياً في حال استمر الدعم الأمريكي لتايوان.

الصين تعتبر أن الولايات المتحدة تعمد إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة بهدف زيادة الضغط على الصين، وتقويض

سيادتها على تايوان، وفي هذا السياق، تتوعد بكين بالتصعيد العسكري والاقتصادي في حال استمرت هذه السياسات الأمريكية في المضيق، وفي المنطقة بشكل عام. فالصين، التي تمتلك قوة عسكرية واقتصادية لا يستهان بها، لا تتوانى عن استخدام هذه الأدوات لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، بما في ذلك الرد على التصعيد العسكري الأمريكي والضغط السياسي على تايوان.

## تصعيد متوقع في تايوان

مجمال هذه الحركات الاستفزازية في تايوان تجعل المنطقة في حالة من الاحتقان المستمر، إذ أن تصاعد الأنشطة العسكرية من الطرفين،

وتزايد المناورات العسكرية في البحر والمضيق، يشير إلى أن الوضع في تايوان قد ينفجر في أي لحظة. لكن ما هو أكثر إثارة للقلق، أن هذه التوترات تتزامن مع تهديده في منطقة «الشرق الأوسط»، حيث تظهر الهدنة بين لبنان والكيان الصهيوني جانباً من المحاولات الأمريكية لترتيب أولوياتها، وتوزيع أعباء المواجهات العسكرية.

فمن الممكن أن يكون وقف إطلاق النار هذا بداية لمرحلة جديدة من التوترات في مناطق أخرى، بما في ذلك مضيق تايوان، فهذا الاحتمال وارد، والبعض يرى أن التحرك الأمريكي المكثف في تايوان قد يكون جزءاً من استراتيجية لتوسيع جبهة الصراع لا ضبطها.

# «الناتو» تصريحات خطيرة ومتهورة!



بالرغم من ثبات روسيا في ساحة المعركة داخل أوكرانيا، وتحققها نتائج ملموسة بشكل متواصل، لا تزال هناك أصوات كثيرة تحرض على التصعيد، ما يمكن أن يقود العالم إلى نقطة مواجهة لن يستطيع أحد إيقافها.

■ يزن بوظو

حمل التصعيد العسكري في أوكرانيا مؤخراً عنوانين اثنين، الأول: كان السماح الغربي لكيف باستخدام الصواريخ الأمريكية والبريطانية بعيدة المدى لضرب العمق الروسي واستخدامها بالفعل، وجواباً على ذلك كان العنوان الثاني وهو: إقرار موسكو عقيدتها النووية المحدث/ الجديدة واستخدام صواريخ «أوريشينك» فرط الصوتية القادرة على حمل رؤوس نووية.

الجواب الروسي كان حازماً وحاسماً، فمن جهة، تمتلك روسيا الآن وفقاً لعقيدتها النووية تشريعاً باستهداف أي دولة ثالثة نووية تدعم كيف عسكرياً ضد موسكو، وتهدد أمنها القومي، بما فيه استخدام السلاح النووي نفسه،

سواء ضد كيف أو داعمها، ومن جهة أخرى تم تثبيت هذا الاتجاه عملياً باستخدام «أوريشينك» برؤوس حربية غير نووية في أوكرانيا، فضلاً عن مواصفات هذا الطراز - العسكرية/التقنية - التي تعني أمراً واحداً مهماً: لا يمكن لأي قوة غربية صده، وبأي منظومة دفاع تمتلكها.

ليعطي الغربيون نتيجة لهذا الأمر وبشكل مباشر بعده، مواقف أقل ما يقال عنها: إنها جنونية، حيث قال أمين عام حلف شمال الأطلسي «الناتو» مارك روتته: إن على الناتو والقوى الغربية القيام بخطوات أبعد لمواجهة روسيا، ثم خرج رئيس اللجنة العسكرية لحلف الناتو روب باور مصرحاً: إن الناتو يناقش تنفيذ «ضربات استباقية عالية الدقة» ضد روسيا، وبالتحديد استهداف منصات إطلاق الصواريخ في روسيا، قائلاً: «ليس من الدهاء أن ننتظر، بل أن نوجه ضربات لمنصات إطلاق الصواريخ في روسيا، إذا ما هاجمتنا. نحتاج إلى مجموعة من الضربات الدقيقة التي ستعطل الأنظمة المستخدمة لمهاجمتنا، وعلينا أن نكون السابقين في شن الضربة الأولى». أما من الناحية السياسية، وفي

الوقت نفسه، بات يجري الحديث بزخم غير مسبوق حول كيفية انتهاء الصراع الأوكراني، يقترح الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي وقف المعركة مع روسيا، واحتفاظ روسيا بالأراضي التي ضمتها بمقابل دخول بقية أوكرانيا ضمن حلف الناتو، وهذه أول مرة يعلن فيها زيلينسكي استعداده التخلي عن هذه الأراضي. إلا أن حديث زيلينسكي، ورغم أنه غير مقبول مطلقاً بالنسبة

للموسكو بطبيعة الحال، يعكس حالة يائسة لدى النظام الأوكراني لاستمراره في الوجود، مقابل السيناريوهات الأخرى التي تجري مناقشتها، ومنها وفقاً للاستخبارات الروسية: تقاسم أوكرانيا بين بولندا ورومانيا وألمانيا وبريطانيا. كما نشرت صحيفة بيلد الألمانية مقالاً تشير فيه إلى أن أوكرانيا مهددة بالتقسيم، وأن «الأمريكيين دعوا أوروبا للاستعداد لتقسيم أوكرانيا الوشيك».

إن تصريحات المسؤولين في حلف الناتو تعكس مستوى غير مسبوق من التهور، وإن كان إقدام الحلف على توجيه ضربة لروسيا مسألة مستبعدة، إلا أن إطلاق تصريحات من هذا النمط لا تخدم التهدئة والسلام في أوروبا، بل تعقد الأمور أكثر، وإذا ما أخذنا تصريحات زيلينسكي بعين الاعتبار، يكون من غير المستبعد أن تكون تلك المواقف المتشنجة تمهيداً لتنازلات غربية في الملف الأوكراني.

# العلاقات الإثيوبية-الروسية: تأثيرات إقليمية كبيرة مرتقبة



يبدو أن مسارات تطور العلاقات الروسية الأفريقية أخذت مساراً تصاعدياً منذ فترة طويلة نسبياً، ولكن النتائج تبدأ الآن بالظهور، وإن كانت على شكل تعزيز للعلاقات الثنائية مباشرة أو بكثافة اللقاءات والمؤتمرات التي أصبحت بحالة انعقاد شبه دائم، وكان آخرها استضافة إثيوبيا لمنتدى الأعمال الدولي.

## ■ كنان دوير

والحدائق الصناعية في إثيوبيا يمثل فرصة للشركات الروسية لإقامة وجود إقليمي قوي.

### انضمام إثيوبيا

#### إلى «بريكس»: دلالات وفرص

يشكل انضمام إثيوبيا إلى مجموعة «بريكس» تحولاً استراتيجياً في دورها الإقليمي والدولي. ويعكس ذلك إدراكاً متزايداً بأهمية إفريقيا في النظام العالمي الجديد. وقد أكد السفير الروسي لدى إثيوبيا، يفيغيني تيريخين، أن انضمام إثيوبيا يمثل «حقبة جديدة مليئة بالأمل»، مشيراً إلى مزاياها الجغرافية والاقتصادية، بما في ذلك الأراضي الزراعية الغنية، ومواردها المعدنية، وقطاع التكنولوجيا المزدهر.

كما أشار تيريخين إلى أن عضوية إثيوبيا في «بريكس» تدعم إصلاح النظام المالي العالمي وتعزز التعاون بين بلدان الجنوب. هذا التحالف الناشئ يعدّ بديلاً عن النظام أحادي القطب، ويوفر فرصاً للحصول على قروض ومساعدات ضرورية لتحقيق تطورات التنمية في إثيوبيا.

### التقارب السياسي والاقتصادي بين روسيا وإثيوبيا

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال لقائه مع رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، أن مواقف البلدين تجاه القضايا العالمية والإقليمية غالباً ما تكون متقاربة. وأشاد بوتين بالنمو الملحوظ في حجم التجارة بين البلدين، الذي ارتفع بنسبة 65% في عام 2023، مع الإشارة إلى ضرورة الحفاظ على هذه الديناميات الإيجابية.

بدوره، أشاد أبي أحمد بالأداء الاقتصادي الروسي، معتبراً أن الاستقرار الاقتصادي الذي حققته روسيا في ظل التحديات العالمية يمثل نموذجاً يُحتذى به. كما أعرب عن تطلعه لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات متعددة، بما في ذلك الأمن.

وفي هذا السياق يبدو أن السياسة الروسية تحاول استثمار الزخم الحالي للعلاقات الروسية الإثيوبية بعد انضمام إثيوبيا إلى البريكس، وباعتبارها بوابة لمجموعة كبيرة من الملفات العالقة في القرن الأفريقي، وتأثيرها على القضايا الإقليمية المجاورة، كما تحاول روسيا ترسيخ نموذج جديد في العلاقات الدولية يضمن تحقيق المصالح ويستبعد التدخل في شؤون الدول.

شهدت العاصمة الإثيوبية أديس أبابا انعقاد منتدى الأعمال الدولي «روسيا-إثيوبيا» تحت شعار «الوقت لا ينتظر»، وهو حدث يعكس الأهمية المتزايدة للعلاقات الثنائية بين البلدين في إطار التحولات الدولية المتسارعة. ويهدف المنتدى إلى تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، ويأتي في توقيت بالغ الأهمية عقب انضمام إثيوبيا إلى مجموعة «بريكس» ما يعزز فرص التعاون على المستويين الاقتصادي والسياسي.

### منتدى الأعمال: منصة لتعزيز الشراكة

يُعدّ المنتدى الذي استمر بين 12 و14 تشرين الثاني منصةً رائدة لتعزيز التعاون بين رجال الأعمال الروس والإثيوبيين. وقد شهد الحدث مشاركة أكثر من 30 شركة روسية من قطاعات متنوعة: مثل النقل، والبناء، وتكنولوجيا المعلومات، والأمن السيبراني، والصناعات الزراعية، والسياحة. ويركز المنتدى على وضع «خريطة طريق» للتعاون المستقبلي في المجالات ذات الأولوية، ما يفتح آفاقاً جديدة للشراكات الاستراتيجية.

وأشار إيغور موروزوف، رئيس لجنة التنسيق للتعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية، إلى أن انضمام إثيوبيا إلى «بريكس» سيساهم في تسهيل نظم الدفع وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي. معتبراً إنشاء مناطق التجارة الحرة

### حول حق إثيوبيا

#### في الوصول إلى منفذ مائي

في تصريحات السفير الروسي أكد دعم بلاده حق إثيوبيا في السعي للوصول إلى منفذ مائي، بشرط أن يتم ذلك في إطار روح حسن الجوار والحوار السلمي بين الدول المعنية. وأكد يفغيني تيريخين، خلال مقابلة مع وكالة الأنباء الإثيوبية، أن روسيا تعي تماماً التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول التي لا تمتلك منفذاً مباشراً إلى البحر، مشيراً إلى أن «عدم الوصول إلى البحر يمثل مشكلة كبيرة جداً لأي بلد».

وأضاف السفير أن إثيوبيا، بناءً على خلفياتها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية، بدأت مناقشات تهدف إلى تأمين منفذ بحري على أساس مبدأ المنافع المتبادلة والشراكات الودية التي تعزز التنمية المشتركة. وأكد تيريخين أن هذه القضية يجب أن تحل بين الدول المجاورة

بروح التعاون دون تدخل خارجي. كما سلب السفير الضوء على الدور القيادي لإثيوبيا في شرقي أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي، مشيداً بمساهماتها في الاستقرار الإقليمي ودورها ك«نواة للأمن الإقليمي». وأكد العلاقات التاريخية بين روسيا وإثيوبيا، داعياً إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية لتتماشى مع مستوى التعاون السياسي المتقدم بين البلدين.

التطور الملموس في العلاقات الإثيوبية-الروسية يمكن أن يتحول إلى صمام أمان حقيقي في القرن الأفريقي الذي يشهد جملة من القضايا الشائكة، ويمكن لهذه العلاقة أن تؤدي دوراً أكبر في نزع فتيل التوتر من قضايا مثل المنفذ البحري والعلاقة مع الصومال، بالإضافة إلى أن العلاقات الطيبة بين روسيا ومصر يمكن أن تسمح لموسكو بأداء دور أكبر في حل أزمة سد النهضة.

## روسيا تؤكد استعدادها للرد على نشر صواريخ أمريكية في اليابان



في اليابان والفلبين، في حال نشوب صراع يتعلق بتايوان. ويوم الأحد 24 تشرين الثاني الجاري عادت حاملة الطائرات الأمريكية «يو إس إس جورج واشنطن» إلى قاعدة يوكونسوكا البحرية في اليابان. لتقول المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا: إن نشر الصواريخ الأمريكية متوسطة المدى سيشكل تهديداً لأمن روسيا، وذكرت أن الرد على مثل هذه التحركات موضح في العقيدة النووية الروسية المحدثة، ويقوم الجيشان الصيني والروسي بالفعل بدوريات جوية فوق بحر اليابان.

لا يعد الموقف الروسي بالانخراط والرد على مثل هذه التصعيدات الأمريكية في جنوب شرق آسيا غربياً، ذلك أن صراع موسكو مع الغربيين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، لا يتعلق فقط بالحدود الغربية لروسيا ومنطقة أوراسيا وأوكرانيا والشرق الأوسط، بل بات منذ زمن طويل صراعاً حول موازين القوى الدولية،

بات ينتقل ثقل الصراع الدولي بشكل أسرع نحو شرق آسيا مستهدفاً بشكل رئيسي الصين، ليجري العمل بشكل أكبر على تعزيز العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة واليابان، وكان الموقف الروسي واضحاً هناك أيضاً.

## ■ ملاذ سعد

تتعاون اليابان والولايات المتحدة عسكرياً من مدخل الملف التايواني وبذريعتيه، لتؤكد طوكيو قبل نحو أسبوع، أنه من الممكن نشر منظومات صاروخية أمريكية متوسطة المدى في جزر نانسي جنوبي اليابان والفلبين. فضلاً عن ذلك، أوضحت وكالة الأنباء اليابانية وجود سيناريوهات تشمل نشر قوات عسكرية أمريكية

مثلاً، ورغم عدم دخولها الصراع الأوكراني مباشرة، إلا أنها حامل وداعم اقتصادي رئيسي لروسيا، وبدورها تكون الأخيرة داعماً عسكرياً للصين، كل بحسب دوره وقدراته وأوزانه، بشكل متكامل بمواجهة الهيمنة الغربية.

كما أن مثل هذا الانخراط الروسي يأتي في إطار التحالفات الدولية غير الرسمية، التي تتشكل تدريجياً ما بين الدول المناهضة للهيمنة الغربية، وتسعى للقضاء عليها، وعلى المستويات كافة العسكرية والسياسية والاقتصادية، فالصين

وانهاء الهيمنة الأمريكية والنظام العالمي الجديد، أكان في تلك المناطق المتاخمة لروسيا، أم في جنوب شرق آسيا، أو في أفريقيا أو في أمريكا اللاتينية، بأشكال مواجهة ورد ورد متباينة ومتفاوتة، بحسب طبيعة كل منطقة.

# الصراع على «التمويل السحابي» والدَّعْر الأمريكي من الصين



التقت صحيفة «المراقب» الصينية مع البروفيسور الاقتصادي اليوناني، وزير المالية السابق، يانيس فاروفاكيس، الذي شرح ضمن لقاء طويل رأيه في أن التركيز على الصراع الجيوسياسي، وقدرات الصين على الإنتاج الفائز في مواجهة الولايات المتحدة، لا يمكنه أن يشرح وحده سبب هلع النخب الأمريكية من تطور الصين. يرى فاروفاكيس بأن جوهر المسألة هو في قدرة الصين الواقعية للتخلي عن الدولار، وامتلاكها البنى التحتية اللازمة لذلك. يدفع هذا نخب الأمريكيين لفعل أي شيء، هم والدُّمى الذين وضعوهم على رأس الاتحاد الأوروبي، لتدمير الصين اقتصادياً، ومادياً لو أتاحت الفرصة.

## ■ يانيس فاروفاكيس ترجمة: قاسيون

الدولية ولأنظمة الدفع العالمية. في نظرهم، هذا الكابوس ينبع من الصين، لأنها الدولة الوحيدة في العالم التي يمكنها بناء نظام بديل لنظام الدفع الدولي القائم. حتى الآن، لم تحط الصين هذه الخطوة بشكل كامل، ولم تحق أذى بالغاً بالدولار الأمريكي. لكن الولايات المتحدة تتوقع حدوث ذلك، فتستعد ليس لحرب اقتصادية فقط مع الصين، مثلما فعل ترامب وبايدن، بل ربما لحرب نووية حقيقية.

### أهمية «رأس المال السحابي»

لماذا تُعتبر الصين تهديداً؟ جميعنا نعلم. في الصين، يمكنك استخدام تطبيق «وي تشات باي» للدفع. في أوروبا وأمريكا، نستخدم أنظمة مثل «غوغل باي» و«أبل باي» وغيرها من أنظمة الدفع الرقمي. نحن نعلم أن القوة التي تسيطر على تراكم رأس المال انتقلت من امتلاك المحركات البخارية والسكك الحديدية إلى امتلاك الخوارزميات. أسمى هذا «رأس المال السحابي». من يملك رأس المال السحابي، يملك السلطة. البلدان التي تمتلك هذا النوع من رأس المال هي الصين والولايات المتحدة.

لذلك، في مجال رأس المال، وخاصة هذا النوع الجديد منه، بدأت الصين تتنافس الولايات المتحدة. لكن هذه ليست كل القصة، البنوك الصينية والشركات التكنولوجية الكبرى، مثل «وي تشات باي»، أصبحت قوى مهيمنة. يمكنك استخدام «وي تشات باي» للدفع دون الحاجة لدفع عمولة. حتى لو استخدمت «وي تشات باي» في أوروبا أو أمريكا، لن تقتطع نسبة مئوية. على النقيض، إذا استخدمت «غوغل باي» أو «أبل باي»، فالبنوك تأخذ نسبة من كل معاملة.

في الولايات المتحدة، هناك نزاع بين بنوك وول ستريت والشركات التكنولوجية الكبرى «رأس المال السحابي». الطرفان رفضا التعاون مع بعضهما بعضاً. لماذا؟ لأن

التحليلات التقليدية التي تتناول خوف الولايات المتحدة من اتساع النفوذ الصيني بسبب تقدمها الصناعي والتكنولوجي، تغفل عن نقطة مهمة للغاية، عندما سمحت الولايات المتحدة للصين بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في بداية القرن، ألم تكن تدرك أن الصين ستتم وتزدهر؟ هل كان الأمريكيون بهذا الغباء؟ وعندما وضعت شركة أبل خطوط إنتاج هواتف الأيفون في الصين، ألم يتوقعوا أن الصين ستنتج يوماً ما هواتفها الخاصة بها، وبالتالي ستنافسهم في النهاية؟

لا أعتقد أن الأمريكيين أغبياء. أعتقد أنهم كانوا يعلمون تماماً ما يحدث، لكنهم لم يكتفوا. فكلما كبرت التجارة الصينية، زاد تراكم الدولار لدى الرأسماليين الصينيين. وما الذي يمكن أن يفعله بكل هذه الأموال؟ سيستخدمونها في الولايات المتحدة لشراء سندات الخزينة الأمريكية، أو شراء أسهم في الشركات التي يسمح لهم الأمريكيون بالاستثمار فيها، أو شراء عقارات أو غيرها من الأصول في الولايات المتحدة.

إن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تمكنت، بسبب هيمنة الدولار كعملة عالمية، من استخدام عجزها التجاري لخلق طلب على صادرات دول أخرى. «يمكنكم معرفة تفاصيل أكثر عن هذه النقطة وتطورها التاريخي في المقال المنشور في قاسيون بعنوان: تناقض اقتصادي يحكم خيارات ترامب وكل دروب أمريكا تقودها للهاوية، للكاتب نفسه». لهذا السبب لم تهتم أمريكا. وبالتالي، يغفل التحليل التقليدي هذا العامل المهم.

لماذا أذكر ذلك؟ لفهم الحرب الباردة الجديدة. عليك أن تنظر إلى خوف المسؤولين الأمريكيين من فقدان الولايات المتحدة احتكارها للعملة

المصرفيين لا يريدون مشاركة الأرباح مع الشركات التكنولوجية الكبرى في وادي السيليكون. هذا التعارض في المصالح بين بنوك وول ستريت ورأس المال السحابي ساهم بأضرار إضافية لنظام الدفع بالدولار. في الصين، الأمر مختلف تماماً. بفضل وجود تنظيم حكومي مركزي - ووجود الحزب الشيوعي - تم رسم حدود واضحة بين البنوك وشركات مثل «فينست» و«علي بابا». خلق هذا تكاملاً وتنسيقاً بين رأس المال السحابي والقطاع المالي التقليدي في الصين. أسمى هذا النظام «التمويل السحابي Finance Cloud». كما تتمتع الصين بميزة أخرى كبيرة هي اليوان الرقمي، العملة الرقمية التي يصدرها بنك الشعب الصيني. هذه العملة تمثل أداة قوية للغاية، تمكن كل شخص من فتح حساب محفظة رقمية تابعة للبنك المركزي، يمكن القول إن هذا يلغي القيود التي تفرضها البنوك التقليدية. في هذه الحالة، ستحتاج البنوك إلى بذل الجهود لإقناعك بإيداع أموالك لديها لأنك لم تعد بحاجة إليها بالضرورة. يمكنك ببساطة استخدام العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي لإجراء المعاملات، مما يرفع كفاءة «التمويل السحابي» ويخلق منافسة قوية للبنوك، وفي الوقت نفسه يقدم بديلاً فعلياً للدولار.

### «أوتوستراد» مالي صيني فائق الكفاءة

لنأخذ المثال الآتي: مصنع ألماني ينتج عَنَفَات الطَّاقَة الريحية الضخمة، ويستخدم في صناعتها المعادن كالألومنيوم والصلب القادمة من الصين. يتم شحن المواد الخام إلى ألمانيا لتصنيع العَنَفَات، ثم إعادة شحن المنتج النهائي إلى الصين لاستخدامه في بناء السفن. إذا كنت مصنعاً ألمانيا لهذه العَنَفَات، فقبل ظهور اليوان الرقمي، كان عليك المرور بسلسلة طويلة من العمليات المالية؛ فعليك لطلب شراء المعادن من الصين إبلاغ مصرفك الألماني ليبلغ بدوره البنك المركزي الألماني، ثم البنك المركزي الأوروبي، ثم البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وأخيراً بنك الشعب الصيني والبنك الصيني الخاص الذي يتعامل مع المورد. عند كل خطوة في هذه العملية، هناك رسوم تُفرض، وتنتقل السيطرة على المعاملات إلى الوسطاء في هذه السلسلة،

وغالباً ما يكون ذلك في أيدي الأمريكيين. لكن الآن، مع وجود اليوان الرقمي، يمكن للمصنع الألماني تنزيل التطبيق المرتبط بالبنك المركزي الصيني. وهذا التطبيق ليس حكراً على المواطنين الصينيين، بل متاح لأي مستخدم. بضغطة زر واحدة يمكن للمصنع الألماني دفع الأموال، وبضغطة أخرى يمكن للمورد الصيني استقبالها، وكل هذا يتم باليوان الرقمي بدلاً من الدولار. وإذا كانت التجارة بين ألمانيا والصين، سواء لشراء السيارات الكهربائية الصينية أو ألواح الطاقة الشمسية، فلماذا يجب أن يكون الدولار وسيطاً؟ هذا يمثل تهديداً واضحاً للهيمنة الأمريكية. أعتقد أن هذا هو السبب الذي يدفع الولايات المتحدة إلى شن حرب باردة جديدة ضد الصين. الأمريكيون يدركون جيداً أن هيمنتهم لا تأتي من جودة منتجاتهم. في الواقع، الولايات المتحدة لا تصنع الكثير من الأشياء. لديهم تقنيات متقدمة وشركات مثل «نفيديا»، ولكن حتى الشرائح الدقيقة «لأنصاف النواقل» لا تصنع في أمريكا بل في تايوان.

يعلم الأمريكيون أن صناعة الصين ضعفت حجم صناعتهم، وأن لا نصيب لهم في الهيمنة الاقتصادية هنا. الهيمنة الأمريكية تعتمد بشكل كبير على الدولار كعملة احتياطية عالمية. لكن الآن، يرون الصين تبني «طريقاً سريعاً» مالياً فائق الكفاءة. ورغم أن استخدام هذا الطريق ما زال محدوداً، إلا أن حرب أوكرانيا دفعت دولاً كروسيا والسعودية إلى الاهتمام بهذا النظام. ولنأخذ مثلاً تانياً: تخيل أنك أمير سعودي يبيع النفط ويجمع الكثير من الدولارات النفطية. ثم ترى كيف جمعت أمريكا أصولاً روسية بقيمة 450 مليار دولار. قد تتساءل: ماذا لو انقلبت أمريكا ضدي يوماً ما؟ في هذه الحالة، قد نقرر عدم وضع كل أموالك في النظام الأمريكي، وقد تبدأ بنحويل جزء منها إلى النظام الصيني، كنوع من التأمين، أليس كذلك؟

الأمريكيون يدركون ذلك، ويدركون أن نظامهم المالي القديم والبطيء يواجه الآن منافسة من نظام صيني أكثر كفاءة وحداثة. ولإيقاف هذا التحول إلى النظام الصيني، قد تكون الولايات المتحدة مستعدة حتى لشن حرب نووية. لأنهم يعرفون أن فقدان السيطرة على هذه المنظومة المالية يعني نهاية الهيمنة الأمريكية.

تشعر الولايات المتحدة بالدَّعْر من تحول العالم عن نظامها الدولار القديم والبطيء باتجاه نظام أحدث وأكثرها بقيادة الصين

# كيف أطلقت المقاومة الفلسطينية مرحلة الانهيار النهائي لـ «إسرائيل»؟



يتحدث الكاتب الأمريكي رينر شيا، الذي يعرف عن نفسه بأنه ماركسي-لينيني، عن أن المقاومة الفلسطينية قد نجحت بالفعل في هزيمة «إسرائيل» وادخلتها في مرحلة انهيارها النهائي، بعد أقل من مائة عام على تأسيسها كجيب استعماري.

■ رينر شيا  
ترجمة: فاسيون

ويشرح شياً ذلك بالقول: لكي تنجح الجهود الإبادية الصهيونية في محو الفلسطينيين، يتطلب الأمر اقتلاعهم من أراضيهم، مما يجعل من السهل تحييدهم. يسعى الكيان النازي «الإسرائيلي» إلى وضع الفلسطينيين في الموقف نفسه الذي يعيشه السكان الأصليون في أمريكا الشمالية أو أستراليا: أي أن يصبح شعب فلسطين الأصلي قليل العدد، ويعاني من نقص الحفاء والقوة المادية، بحيث لا يشكل تهديداً وجودياً لـ «الدولة» التي تضطهدهم.

في النهاية، جميع الدول والكيانات التي تستعبد سكانها الأصليين سيتم الإطاحة بها. قد تختلف هذه العملية من مكان لآخر، لكنها ستحدث. وربما تكون النقطة الأكثر ضعفاً في هذا النظام الاستعماري، من نواح عديدة بما فيها الاقتصادية، هي الأراضي التي يواصل فيها الشعب الفلسطيني الأصلي المقاومة. لا توجد وسيلة لكسر إرادتهم.

إذا نجح «الإسرائيليون» في إجبار 700,000 من سكان غزة على الانتقال من الشمال إلى الجنوب، فلن يتمكن معظم هؤلاء من البقاء على قيد الحياة. يعد الشمال المنطقة التي تحتوي على جزء كبير من النباتات في قطاع غزة، في حين أن المنطقة الواقعة أسفل خان يونس أكثر جفافاً بالمقارنة معها. وبالتالي، فإن النضال للحفاظ على هذه الأرض لا يتعلق فقط بتجنب الاحتجاز في الجنوب، بل بتجنب الاحتجاز في منطقة تعاني أصلاً من نقص حاد في الموارد. للفلسطينيين كل الحق في البقاء في منازلهم، وكل الحق في العيش، وهو ما على المحك الآن. بالنسبة لمئات الآلاف منهم في هذه اللحظة، الخيار هو إما القتال أو الموت في معسكر اعتقال في الصحراء، وهذا يزيد من دافعهم للمقاومة.

هذا العامل هو أحد الأسباب الأساسية وراء نمو عضوية حركة حماس منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر، إذ إن الطريق الوحيد للمضي قدماً هو المقاومة. ولهذا السبب، فإن محاولات تصوير المقاومين كأشرار لا يمكن أن تنجح: عندما يرى الناس الوضع، يسهل عليهم فهم أي الجانبين على حق. وبينما يبدأ الكيان الصهيوني محاولاته لضم الضفة الغربية رسمياً، وهي الخطوة التي ستتضمن مشروع تطهير عرقي مماثل، سيتم أيضاً الاعتراف بمن يقاومون هناك كأبطال. خارج فقااعة الدعاية الصهيونية المليئة بالكاذيب والكراهية، لا يمكن لأحد أن ينظر إلى هذه التطورات ويعتقد أن «إسرائيل» ضحية بريئة. وهذا سبب رئيسي في أن «إسرائيل» قد ماتت بالفعل.

إذا تمكنت «إسرائيل» من طرد الفلسطينيين الباقين بالكامل، وحققت ما يسمى بـ «الحل النهائي» الذي ينقل المشروع الاستعماري إلى مرحلة جديدة، فقد يمنح ذلك الصهيونية استقراراً أكبر. سيكون بإمكان الكيان حينها أن يزعم للعالم أنه «حقق السلام». لكن هذا كله مجرد خيال. مثل هذا السيناريو، حيث يحقق المستعمرون نصراً تاماً، هو الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها للفصيل السياسي المؤيد لـ «إسرائيل الكبرى» تحقيق هدفه بالتوسع الهائل، والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك ستكون عبر عدد لا يصدق من الحروب، التي لا يستطيع الكيان الفوز بها، لأن الشعوب الأصلية التي يسعى لإبادتها في موقع استراتيجي قوي للغاية.

«إسرائيل» غير قادرة حتى على قمع قوى المقاومة المسلحة داخل غزة والضفة الغربية، إذ تواجه فشلاً تلو الآخر في قتل هؤلاء المقاومين، وهو ما أدى إلى تقلص في شبه إمبراطوريتها الديمغرافية. غادر أكثر من نصف مليون «إسرائيلي» فلسطين ولم يعودوا خلال الأشهر الستة الأولى بعد السابع من أكتوبر، في حين فكر ربع «الإسرائيليين»

الباقين في الرحيل منذ ذلك الحين. ويزداد احتمال أن يتخذوا القرار بالفرار. ومع تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية وحتى مشاكل الطاقة داخل «إسرائيل»، سيضمن ذلك انهيار المشروع الصهيوني القائم على التفوق العرقي، إذ يعتمد المشروع الصهيوني بالكامل على إبقاء الفلسطينيين أقلية صغيرة داخل أراضي «الدولة اليهودية». وأمام احتمال فقدان هذا الامتياز الحاسم، يشعر الكيان أن خياره الوحيد هو توسيع الصراعات، مما يضمن أن جميع جوانب أزمته ستزداد سوءاً. بسبب النجاح البالغ الذي حققته الإبادات الجماعية الاستعمارية في أمريكا الشمالية، تمكنت الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة وكندا من تأجيل زوالها. لو كانت معارضتهم الأصلية قوية مثل تلك التي تواجهها «إسرائيل»، لكانت هذه الدول قد هُزمت منذ زمن بعيد. بدلاً من ذلك، تمكنت من أن تصبح قوى أساسية في نظام رأس المال العالمي الاحتكاري. وعندما ينهي الفلسطينيون الصهيونية، سيفقد المحتكرون موقعاً استراتيجياً لا غنى عنه، مما سيعجل بانهايار نظامهم.

لم تتمكن الدول الاستعمارية الاستيطانية من البقاء إلا عبر التطور إلى المرحلة التالية من تطورها الإمبريالي، لتصبح أدوات لنظام مالي دولي يتجاوز الدول الفردية. البنية الاقتصادية الاستعمارية ما زالت موجودة، لكنها الآن في شكل مختلف عما كانت عليه في البداية. ففي مرحلة احتكار رأس المال، تصدر الدول «المركزية» رأس المال بدلاً من السلع. كما كان الحال خلال الحقبة الأولى من الاستعمار، لا تزال الدول «الطرفية» تتعرض للاستغلال، ولكن يحدث الآن تحول في ميزان القوى، وسيكون تحرير فلسطين أساسياً في إكمال هذه العملية. من المنظور التاريخي، أخذاً بالاعتبار أن «إسرائيل» هي جيب استعماري على النمط القديم، فقد تمكن الفلسطينيون من ضمان انتصارهم لأن الحركة الصهيونية تأخرت عن ركب الأبناء الاستعماريين القدامى في مشروعها في فلسطين. كتب المؤرخ اليهودي المناهض للصهيونية، توني جودت، عن ذلك مستنقاً بأن البشرية في الوقت الذي بدأ فيه المشروع

الصهيوني في فلسطين، كانت قد وصلت إلى مرحلة من التطور ترفض شروره، فقال إن الصهيونية كانت محبطة في طموحاتها:

«حلم إقامة وطن قومي يهودي في وسط الإمبراطورية العثمانية المنهارة كان يجب أن ينتظر انسحاب الإمبراطورية البريطانية: وهي عملية استغرقت ثلاثة عقود أخرى وحرباً عالمية ثانية. وهكذا، لم تقم دولة قومية يهودية في فلسطين العثمانية السابقة إلا في عام 1948. لكن مؤسسي [الدولة] اليهودية تأثروا بالمفاهيم والفئات ذاتها التي تبناها معاصروهم في وارسو، أو أوديسا، أو بوخارست في أواخر القرن التاسع عشر، وليس من المستغرب أن تعريف «إسرائيل» الإثني-الديني لنفسها، وتمييزها ضد «الأجانب» الداخليين، يشبه بشكل كبير ممارسات رومانيا بعد انهيار الإمبراطورية النمساوية-المجرية. المشكلة في «إسرائيل»، باختصار، ليست كما يشير البعض، في أنها جيب استعماري أوروبي في العالم العربي فقط، بل في أنها وصلت متأخرة. لقد استوردت مشروعاً انفصالياً من أواخر القرن التاسع عشر إلى عالم تجاوز هذا النوع من المشاريع، عالم قائم على حقوق الأفراد، الحدود المفتوحة، والقانون الدولي. فكرة «الدولة اليهودية» - دولة يتمتع فيها اليهود والديانة اليهودية بامتيازات حصرية يستثنى منها المواطنون غير اليهود إلى الأبد - جذورها تعود إلى زمن ومكان آخرين. «إسرائيل»، باختصار، هي حالة متأخرة تاريخياً وغير ملائمة للعصر الحديث. إن أقل من مائة عام مضت منذ 1948، أدت بالقوى المناهضة للاستعمار إلى دخول «إسرائيل» في مرحلة انهيار نهائي. لقد انتصر الفلسطينيون بالفعل، مما يمنح جميع الشعوب التي أخضعها الاستعمار القدرة على تحقيق انتصارها الخاص.

إضافة إلى ذلك يعتقد رينر شياً بأن «نجاح الشعب الروسي في مكافحة الإمبريالية في أوكرانيا ساعد في إلهام عملية طوفان الأقصى، مما أدى إلى إطلاق مرحلة جديدة بالكامل في الكفاح، وستلهم عملية طوفان الأقصى بدورها المزيد لاتخاذ خطوات تغيير مسار التاريخ».

لا تزال بلدان  
«الاطراف» تتعرض  
للاستغلال وسيكون  
تحرير فلسطين  
أساسياً في إكمال  
عملية التحول في  
موازن القوى

# الاشتراكية الصينية «2 - معضلات الإصدار الأول»

تحوّلت الصين تدريجياً إلى دولة صناعية بين تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وبداية الإصلاح والانفتاح أواخر السبعينيات. نجح ماو تسي تونغ بتأسيس التصنيع عبر «النمو القوي قبل الثراء»، ولكن رغم العدالة الاجتماعية النسبية التي قللت التفاوت الطبقي كثيراً، ظل السكان في فقر عموماً، ما دفع ماو لمحاولات -غير موفقة- لحل المشكلات الباقية والمستجدة عبر «القفرة العظيمة إلى الأمام» (1958-1962) و«الثورة الثقافية» (1966-1976)، مما حث القيادة اللاحقة للحزب والدولة لبحث حلول أخرى في «الإصدار الثاني من الاشتراكية».

## ■ مؤسّسة «الحرب الطويل» تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

كان للنظرية الاشتراكية الماركسية الأهداف الأساسية التالية: التغلب على الملكية الخاصة الرأسمالية والمنافسة غير المنظمة من خلال الملكية العامة والاقتصاد المخطط، والقضاء على الاستغلال، وتوزيع الثروة وفقاً للعمل («كل حسب عمله»). وكانت الفرضيات الأولية لمؤسسي الماركسية تتصور أنها ستبدأ في البلدان الرأسمالية المتقدمة أولاً، بناءً على واقع وصول تراكم رأس المال فيها إلى درجة عالية، وبالتالي توفر الظروف للاقتصاد المخطط والتوزيع وفقاً للعمل. ومع ذلك، لم يكن الاتحاد السوفييتي ولا الصين من البلدان الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي كانت الخطوة الأولى في هذه البلدان هي تحديد كيفية مراعاة رأس المال بسرعة لوضع الأساس للملكية العامة.

### المعضلات الداخلية لـ «الاشتراكية 1»

مع بداية القرن العشرين، كانت بنية «مركز مقابل أطراف» للرأسمالية العالمية قد تشكلت، مما يعني أن البلدان الاشتراكية لن تستطيع الاعتماد على السوق العالمية لتحقيق تراكم سريع لرأس المال. فكان عليها أحياناً كثيرة أن تجرب، وأحياناً أخرى أن تتغير بسرعة سياساتها الاقتصادية، وهي الدينامية التي كانت واضحة في الاتحاد السوفييتي. فخلال الحرب الأهلية، قامت «شيوعية الحرب» بين 1918 إلى عام 1921 بقيادة لينين، وأتمت الاقتصاد بشكل شبه كامل واستولت إجبارياً على المنتجات الغذائية من الفلاحين لتوزعها لصالح مواجهة المجاعات وضمان حياة الناس والعمال والصناعة في المدن والريف معاً والدفاع على سلطة الثورة الوليدة، في ظل حالة طوارئ ومواجهة الاعتداءات الخارجية والداخلية.

وبعد انتهاء الحرب الأهلية، ونظراً للحاجة الملحة لزيادة الإنتاجية، اضطر لينين إلى تعديلات جذرية، وتقديم تنازلات إلى حد ما، فابتكر السياسة الاقتصادية الجديدة «النيب» (1921-1928) مما سمح بتطور لاقتصاد السوق والعناصر الرأسمالية، ولكن تحت سيطرة دولة العمال والفلاحين. ثم تبنى ستالين نهج استبدال السوق بنظام بيروقراطي منظم يتولى المسؤولية الثقيلة المتمثلة في التخطيط والتوزيع وبناء الدولة الاشتراكية والتحول الصناعي السريع والضخم بحيث استطاعت هزيمة الفاشية المدعومة من الدول الإمبريالية الكبرى التي كانت تحطّط لدفع الاشتراكية إلى الأبد.

### المرحلة الأولى للتصنيع في الصين

قامت المرحلة الأولى من التصنيع الصيني على حرمان المناطق الريفية من فوائدها



الصعب الحفاظ على النمو الاقتصادي عند الاعتماد الحصري على الاستثمار والاستهلاك المحليين؛ بل يجب إنشاء دورة اقتصادية فعالة من خلال التجارة الدولية للحفاظ على الحيوية.

في وقت مبكر من ثلاثينيات القرن العشرين، حاول الاتحاد السوفييتي جذب رأس المال والتكنولوجيا من الولايات المتحدة التي كانت في أزمة اقتصادية آنذاك، واستطاع تعزيز التنمية السريعة للاقتصاد السوفييتي. لاحقاً، التزم الاتحاد السوفييتي ببناء المعسكر الاشتراكي، ليس لأسباب سياسية وأمنية فقط، بل وكذلك لإنشاء دورة اقتصادية بين الدول الاشتراكية.

وبعد ثورة 1949، انضمت الصين إلى المعسكر الاشتراكي وتلقت قدراً كبيراً من رأس المال السوفييتي والدعم الفني، وخاصة بعد الحرب الكورية (1950-1953)، مما مكّن التصنيع الأساسي في الصين من التقدّم بسلاسة، ومع ذلك، أنتج النظام الاقتصادي الذي قاده السوفييت أيضاً اختلالات التوازن الخاصة به بين البلدان. في النهاية، اختار ماو قيادة الحزب الانفصال عن النظام السوفييتي، كما انفصل عن النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي في عام 1949، ما أدى إلى إغلاق اقتصاد الصين نسبياً لفترة طويلة.

### ملخص رؤية «الاشتراكية 1»

في ظل ملكية عامة لوسائل الإنتاج، يديرها العمال جماعياً ويتجوزون لأجل رفاهتهم المادية والروحية بدلاً من الربح، خلق الاقتصاد المخطط ونظام الملكية العامة نظاماً للتراكم يتقاسم فيه كل الناس التكاليف، واكتمل التصنيع الأساسي في مدة قصيرة نسبياً، مع ذلك، كانت قيود هذا النموذج تتعلق باستخدام التنمية الداخلية وصعوبات الاتصال بالدورة الاقتصادية الخارجية. في النهاية، لم يكن أسلوب الإنتاج والقدرة التنظيمية للصين أثناء «الاشتراكية 1» كافيين لاكمال تحقيق المثل الاشتراكية للمساواة والتعاون. فكان هذا هو التحدي الذي واجه دينغ شياو بينغ وغيره ممن قادوا الصين إلى مرحلتها الثانية من الاشتراكية.

الصيني في حرب الشعب عندما نجح بتعبئة اجتماعية قوية وعمليات سياسية ديناميكية، من خلال ممارسة «الخط الجماهيري» ودمج الحزب الطليعي مع الشعب.

فكان ماو يريد إحياء النموذج التنظيمي لحرب الشعب أثناء الثورة الصناعية، بحيث يكون أداة لدفع التنمية الوطنية إلى الأمام؛ إلا أنه كان صالحاً للنجاح في سياق تاريخي محدد فقط؛ عندما كان هناك شعور شعبي قوي بالإلحاح بسبب الحرب الأهلية الصينية (1927-1937؛ 1945-1949) وحرب المقاومة ضد العدوان الياباني (1937-1945). أما بعد انتصار الثورة وبدء البناء الوطني، فتلاشى هذا الشعور بالإلحاح تدريجياً. ولم تكن ظروف عصر «الاشتراكية 1» مواتية لمساعدة الناس على التعامل مع تعقيدات تنمية البلاد، في حين تعرّضت الأنظمة البيروقراطية للحزب والحكومة للتشويه، وتفكك التنظيم الذاتي للجماهير، سواء بغير قصد أو بتخريب متعمد. ولذلك واجهت أهداف ماو في الممارسة العملية صعوبات شديدة.

### أزمة في «إعادة الإنتاج الموسّع»

المشكلة الثانية التي لم يكن ممكناً حلّها آنذاك، هي تعديل نظام التراكم العالي خلال السنوات الأولى لجمهورية الصين الشعبية. فبعد انتهاء التراكم الصناعي الأولي، تمثل التحدي التالي أمام الدولة الاشتراكية في تعزيز دورة مستقرة لإعادة الإنتاج الموسع. وهذا ينطوي على مهمتين:

أولاً- ضرورة ضبط نسبة التراكم والاستهلاك بشكل معقول، وإجراء إصلاحات في السياسة المالية والضريبية، وتوليد الطاقة المستدامة للنمو الاقتصادي. ومع ذلك، خلال «الاشتراكية 1» كانت السياسات المالية والضريبية في الصين محافظة نسبياً، ما أدى لنقص المعروض النقدي، وكبح توسع الاستهلاك وبالتالي نقص الدافع للترقية الصناعية.

ثانياً- ضرورة حل مشكلة دمج الاقتصاد الوطني في النظام الاقتصادي الدولي. فالنظام الحديث للإنتاج الصناعي الشامل يعتمد على مدخلات الموارد والمنتجات التي تمتد عبر الحدود والمناطق. ومن

الزراعية لصالح توجيهها نحو التصنيع، وكانت هذه إحدى وظائف حركة المشاعات «الكوميونات» الريفية. ولكن بالمقارنة بالاتحاد السوفييتي، لم تحمّل الصين تكاليف تراكم رأس المال الصناعي بالكامل على المناطق الريفية، بل دعا ماو ورفاقه السكان كلّها إلى «شدّ الأحزمة»، ومشاركة السكان بالكامل في تكاليف تراكم رأس المال. ومن الناحية الموضوعية، لعب الاقتصاد المخطط في الاتحاد السوفييتي والصين دوراً إيجابياً في المرحلة الأولى من التصنيع تحديداً، عندما كانت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بسيطة نسبياً. ولكن بمجرد أن بدأ تقسيم العمل الصناعي يتعمّد أكثر، وامتدّت سلسلة الإنتاج، انحدرت سريعاً كفاءة نموذج التخطيط القائم، و«انسدّت الأنابيب» في مختلف أنحاء النظام الاقتصادي.

### «أزمة المعلومات» في التخطيط

حدثت «أزمة معلومات» لغياب ردود فعل كافية لإجراء التعديلات السياسية المناسبة في الوقت المناسب. ورغم أمل ماو في تحقيق مفهوم ماركس لسيطرة العمال على وسائل الإنتاج عبر إعطاء الأولوية لمشاركة الناس في إدارة الإنتاج، إلا أن صعوبات جديدة ظهرت مع تقدّم التصنيع، واشتداد تقسيم العمل، في الصناعة وكذلك في وظائف المديرين والباحثين العلميين. فمع تعقّد عمليات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع تزداد كمية المعلومات المتولّدة بسرعة مقارنة بالمجتمع الزراعي، الأمر الذي يتطلب بالضرورة نظاماً بيروقراطياً منظمّاً لإدارة المعلومات، ليس داخل وحدات الإنتاج فقط بل وفي المجتمع ككل.

وهكذا، في أوقات التطور السلمي، تكون إحدى العواقب الجانبية للتصنيع هي أن الحزب السياسي الطليعي وجهاز الإدارة يصبحان عرضةً للانقسام بسرعة إلى مكونات بيروقراطية متزايدة التعقيد وإلى مجموعات سياسية مختلفة. وكان ماو يأمل في إمكانية معالجة هذه المشكلة عبر إحلال التنظيم الذاتي للشعب بديلاً عن النظام البيروقراطي. ولعل ثقته جاءت من خبرة الحزب الشيوعي

واجه الإصدار الأول من الاشتراكية الصينية أزمات في إعادة الإنتاج الموسّع وتأمين «المعلومات» اللازمة للتخطيط أكفأ

# المعرفة كمشاع عام: نحو العلم والتكنولوجيا الشاملين

صدر كتاب «المعرفة كمشاع عام: نحو العلم والتكنولوجيا الشاملين» في عام 2024 في الهند، والذي كتبه الكاتب برابير بوركاياستا.



يَتَّبَعُ كتاب «المعرفة كمشاع عام» المسار التاريخي نحو خصخصة المعرفة، ويضع العلم والتكنولوجيا وظهور الدول الحديثة في إطار تاريخي أوسع. ويتساءل المؤلف برابير بوركاياستا: هل احتياجات المجتمع هي التي تحفز العلم والتكنولوجيا؟ أم أن التطورات في العلم والتكنولوجيا توفر القوة المحركة للتاريخ؟ هل تغيرت هذه العلاقة بمرور الوقت؟ يُظهر لنا بوركاياستا أن رأس المال، مع كون الربح هو هدفه الوحيد، يدعي امتلاك المعرفة البشرية ومنتجاتها، ويحيطها ببراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية. لقد أنشأت المؤسسات الليبرالية الجديدة وإملاءات السياسة من الغرب نظاماً عالمياً يجعل المعرفة، ذلك المورد اللامحدود، نادرةً بشكل مصطنع - في حين يتم التعامل مع الموارد المحدودة مثل الماء والهواء النظيف كما لو كانت لا نهائية. ويقول في معرض حديثه عن

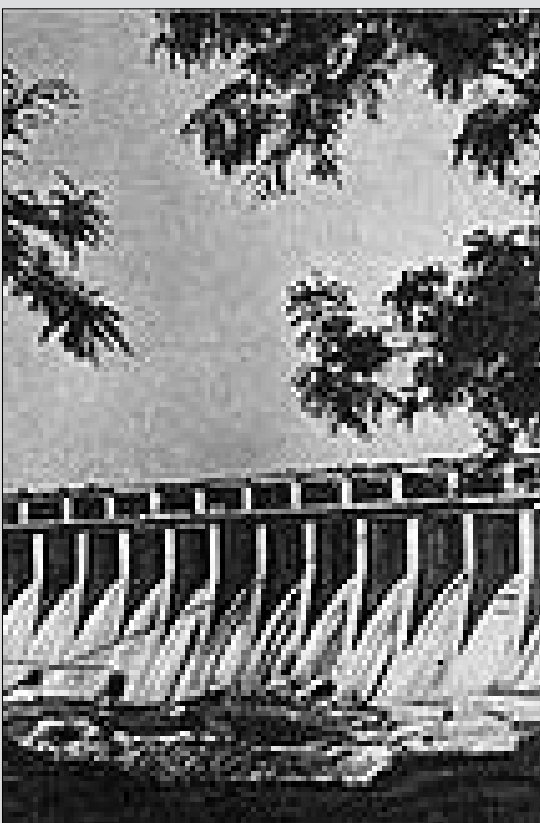
جيد بشكل غير عادي، يغطي الكثير من المجالات - العديد منها جديد - حول الدور الاجتماعي للعلوم والتكنولوجيا في الهند». والكاتب برابير بوركاياستا هو مهندس في مجالات الطاقة والاتصالات والبرمجيات، وعضو مؤسس في منتدى دلهي للعلوم ومحرر موقع in.Newsclick. وهو ناشط علمي، وهو اعتباراً من أواخر عام 2023 مؤلف مشارك مع فيجاي برشاد لكتاب «انفجار إنزون: الرأسمالية المؤسسية وسرقة الموارد العالمية المشتركة» (LeftWord، 2002).

الغرب. وتحذرت فينيتا بال من المعهد الوطني للمناعة، بومباي، عن برابير بوركاياستا قائلاً: «إن كتابات برابير بوركاياستا تربط بين العلوم والتكنولوجيا والقضايا المجتمعية من خلال التأكيد على المخاوف بشأن مشاركة المعرفة، وليس احتكارها، وجذب الناس لامتلاك هذه المعرفة». أما راما راماسوامي، الأستاذ الزائر في قسم الكيمياء، في المعهد الهندي للتكنولوجيا في دلهي، فيقول: «هذا الكتاب المهم الذي ألفه برابير بوركاياستا، والذي تمت كتابته بشكل

التقدم التكنولوجي السريع، من إدخال المستحضرات الصيدلانية إلى الإلكترونيات: ينبغي أن تكون هناك فرصة لتقديم علاجات أسرع، وإمكانية الوصول إلى العلوم بأسعار معقولة، والتعاون العالمي في إنتاج المعرفة. يدرس بوركاياستا عواقب هذه الخصخصة على الجامعات، والرعاية الصحية، والعدالة التوزيعية، والسياسات الداخلية للدول النامية، وأفاقها في مواجهة

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



تم التوقيع على تنفيذ مشروع بناء سدّ الفرات مع الاتحاد السوفييتي في الثامن عشر من كانون الأول 1966



### المقاطعة ترسخ الشركات

بعد حملة مقاطعة عالمية استمرت خمس سنوات ضد شركة «بوما» الألمانية، المعروفة بإنتاج الملابس والأحذية الرياضية، أعلنت الشركة مؤخراً عن إنهاء عقد رعايتها لاتحاد كرة القدم «الإسرائيلي». وأكدت أنها ستنتهي هذا العقد في 31 كانون الأول 2024. واجهت «بوما» ضغطاً كبيراً بسبب حملة المقاطعة التي شنتها فرق رياضية فلسطينية وناشطون حول العالم منذ عام 2018. وقد كشف محام يعمل لمصلحة الشركة، أن الحملة جعلت عمل الشركة «بائساً». وتمكنت من الإضرار بصورة «بوما» عبر ربطها بنظام الفصل العنصري «الإسرائيلي». ومع انسحاب «بوما»، ستتولى شركة Errea الإيطالية رعاية المنتخب الإسرائيلي، ما يضعها تحت أنظار حركات المقاطعة العالمية. كما قررت شركة تصنيع الأغذية «الإسرائيلية» «مجموعة ستراوس» بيع حصتها البالغة 50 في المئة من منتجات «صبرا أوبيلا»، صانعة صلصة الحمص والمربى الموزعة في جميع أنحاء الولايات المتحدة، إلى شركتها القديمة شركة «بيبيسيكو». يأتي هذا القرار بعدما كافتحت الشركة على مدار عام كامل لاستعادة حصتها السوقية التي تراجعت بسبب حملات المقاطعة لكونها شركة «إسرائيلية».



### رسالة واضحة: اوقفوا دعم (إسرائيل)

قام أكثر من 600 فنان وعامل في مجال الفن مؤخراً بالتوقيع على رسالة مفتوحة تدعو فيها متحف «تيت» في العاصمة البريطانية لندن إلى قطع العلاقات مع المنظمات الفنية التي يرتبط مؤسسوها بعلاقات مالية مع الكيان الصهيوني. وقد طالبت الرسالة الموجهة إلى المسؤولين في متحف «تيت» قبل احتفال توزيع جائزة «تيرنر» في 3 كانون الأول لهذا العام، بسحب استثمارات المتحف من منظمتي «زابلودوفيتش للفنون» و«أوت سبت للفن المعاصر»، اللتين ترتبطان بالسياسات الصهيونية التي تشن إبادة جماعية على أهالي قطاع غزة منذ أكثر من عام. كما أشارت الرسالة إلى أن هاتين المنظميتين تلعبان دوراً في «غسيل الفن» واستخدام الشركات والمتاحف والفنانين لإخفاء الروابط السياسية المشكوك فيها أخلاقياً. ومن بين الموقعين على الرسالة جاسلين كور، المرشحة الحالية لجائزة «تيرنر»، بالإضافة إلى الفائزين السابقين بالجائزة مثل شارلوت برودغر، وهيلين كاموك، ولورنس أبو حمدان. كما وقعت على الرسالة الفنانة جمانة منة، وصوفيا الماريا، وغالا بوراس كيم، وإيفان إيفيكوييا، ودالا ناصر.

## عن النصر والمهزيمة..



يثير السخرية هنا تأكيد أحد التقارير الإعلامية أن الكيان الصهيوني بدأ بعرض مبالغ تصل إلى 35.000 دولار لكل عائلة مستوطن تقبل العودة إلى شمالي فلسطين المحتلة، في دلالة على عدم قدرته على توفير الأمان لمستوطنيه. ولم يكن ما جاء على لسان وزير الأمن القومي «الإسرائيلي» إيتمار بن غفير إلا تأكيداً لذلك، حيث قال: «الاتفاق بين [إسرائيل] ولبنان لا يحقق أهداف الحرب بإعادة سكان الشمال إلى بيوتهم بأمان».

على المستوى الدولي، لم تفلح «إسرائيل» في كسب تأييد شعبي لعملياتها، كما في عدوانها سابقاً، بل زادت الانتقادات العالمية لوحشيتها، وإجرامها بحق الشعب الفلسطيني واللبناني.

رغم قساوة الضربات والدماء التي سالت على أرض لبنان، ورغم الخسائر المادية والدمار الذي تركه الاحتلال خلفه، إلا أن المقاومة استطاعت أن تصمد وتعيد رسم المعادلات على الأرض. وأثبتت للعالم أن من يحمل حق الدفاع عن أرضه عصي على الانكسار أو الاستسلام.

حيث واجه العدو مقاومةً أسطورية منظمة وقادرة على استخدام الأرض لصالحها، رغم التفوق التكنولوجي للعدو، فجيته الذي اعتاد على اجتياح لبنان في ساعات وأيام سابقاً لم يستطع تجاوز بعض القرى الصغيرة في الجنوب ووقف عاجزاً أمام مقاومتها. ولم تكف المقاومة بالصمود، بل أجبرت الاحتلال على التراجع عن أحد أهم أهدافه بإقامة «حزام أمني» بعمق 10 كيلومترات في جنوبي لبنان رغم سياسة الأرض المحروقة التي اعتمدها العدو، وكبدته خسائر على يد المقاتلين الذين صمدوا في القرى الأمامية، وأجبرت العدو على التنازل عن هدفه في تفكيك ترسانتها وإنهاء قدراتها القتالية. وما كان استهداف المقاومة بعد وقت قصير من الإعلان عن وقف إطلاق النار للمطلة وكريات شمونة، وصولاً إلى «تل أبيب» برشقات صاروخية، إلا تأكيداً منها على أن معادلات الردع ما زالت قائمة. وقدمت رسالة واضحة في مضمونها أن أمن مستوطني الشمال ما زال هشاً، ولم تنجح «إسرائيل» في تحصينه كما وعدت مستوطنيها. ومما

لم تفلح «إسرائيل» في كسب تأييد شعبي لعملياتها كما في عدوانها سابقاً بل زادت الانتقادات العالمية لوحشيتها وإجرامها بحق الشعب الفلسطيني واللبناني

شمالي فلسطين إلى استهداف المقاومة، وضخمت الوسائل الإعلامية نصرها الوهمي، يدعمها في نشره وترويجه أصحاب الأصوات الانهزامية من الداخل والتي تروج لنظريات الهزيمة والتراجع. لكن العدو نفسه أدرك أنه يدفع في هذه الحرب ثمناً باهظاً على المستوى العسكري والسياسي البشري، وأنه لم ينتصر بل يستمر في تلقي الهزائم واحدة بعد الأخرى. وذلك ما تؤكدته الكثير من التقارير الصحفية حتى في داخل الكيان الصهيوني. تتصاعد تساؤلات عديدة حول النصر المزعوم للكيان، حسب معايير النصر التي تقاس بتحقيق الأهداف المعلنة للحرب، يجري طرح سؤال هام: هل استطاعت «إسرائيل» ومن خلفها ترسانة المنظومة الإمبريالية الأمريكية إعادة تشكيل ميزان الردع لصالحها؟ أم أن المآزق الذي دخلته قد يشكل نصراً من نوع آخر لمقاومة ترفض الانكسار؟

تشير تقارير عديدة ومختلفة إلى قدرة المقاومة في لبنان على الحفاظ على بنيتها واستمرار عملياتها العسكرية

ليست الحرب مجرد معارك تخوضها جيوش، وإنما صراع مصالح وإرادات وأهداف بين الأطراف المتنازعة، تحاول تحقيقها باستخدام عدة وسائل تهدف إلى إضعاف الخصم والاستفادة من المعادلات السياسية بعد تغييرها لفرض شروط معينة على طاولة المفاوضات.

## ■ إيمان الذباب

ووفق هذا المنظور، لم يعد النصر في الحروب يقاس بما تخلّفه الحرب من دمار مادي أو بشري، من موت وجراح، بل أصبح معيار النصر والهزيمة مرتبطاً بتحقيق الأهداف المرسومة سلفاً من قبل الأطراف التي تخوض الحرب. والحرب التي تشنها «إسرائيل» ومن خلفها على شعوب المنطقة الآن ليست خارج هذا السياق، رغم أنها عملت وبدعم من ماكينة إعلامية محلية ودولية، على تصوير وقف إطلاق النار مؤخراً بأنه إنجاز حاسم، وحاولت الإيحاء بتحقيق أهدافها المعلنة، من إبعاد المقاومة عن



حزب الإرادة الشعبية

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

600000

2025

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية